

بعض

التنبيهات على ما كتبه

الرافضي الأثيم [أمين الهداء] من الجهل

والضلال والتلبسات

في كتبه الآتية :-

١- الأحاديث التي صُحِّحت في فضل الآل.

٢- الآيات التي نزلت في فضل الآل.

٣- هذه هي الزهراء.

٤- إلى المهدي يا عباد الله.

مع نقل تراجع حسن مقبول الأهدل عن تقديمه لبعض الكتب المتقدمة في ص (٧)

كتبه

أبو عبد الله الضالعي

دار الحديث بدماج

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد:

فقد بدأ عملاء الرافضة في جنوب اليمن وفي بعض القرى من شماله؛ بنشر المذهب الشيعي الحوثي الإيراني الرافضي، بعد أن تمكن التشيع في بعض القرى الشمالية من اليمن، وكان مما نُشر في ذلك كتيّبات، لشخص يقال له (أمين بن صالح هران الحذاء)، وقد ذكر الشيخ الفاضل المقتول ظلما على أيدي الرافضة الحوثيين قاتلهم الله وخيب سعيهم وكسر شوكتهم، الشيخ سعيد دعاس نحسبه شهيدا والله حسيبه، ذكر في كتابه كشف أسرار الحوثيين في (٧ / ١) أن هذا المؤلف أمين هران من كبار وقيادات الحوثيين في اليمن الذين عليهم الاعتماد في المراكز العلمية التابعة للشباب المؤمن لتعليم المذهب الرافضي الإمامي الجعفري، ومن كتب هذا الرافضي التي وقعت في يدي:

١- الأحاديث التي صححت في فضل الآل رضي الله عنهم.

٢- الآيات التي نزلت في فضل الآل رضي الله عنهم.

٣- هذه هي الزهراء عليها السلام.

٤- إلى المهدي ياعباد الله.

ف نظرت فيها فرأيت أن المؤلف قد خلط فيها الغث والسمين، ودس فيها التشيع بذكر أدلة من القرآن والسنة، وذلك أنه حاول جمع أسباب النزول الضعيفة في آل البيت، وكذا جمع الأحاديث الضعيفة والموضوعة، مع خلطه في أثناء ذلك أسباب النزول الصحيحة، مع أحاديث أيضا صحيحة، ثم ستر ذلك بتصحيح وتحسين بعض الأئمة لها؛ ممن هو متساهل في ذلك، كالبزار والحاكم والهيتمي والسيوطي وابن حجر الهيتمي، أو أن تصحيحه لم يكن عن بحث وإنما بعجالة، كالذهبي في تعليقه على المستدرک، ونحو ذلك، ومن العجب أن العمراني قدم لهذا المؤلف في بعض الكتب السابقة، وأثنى عليه وعلى كتبه التي قدم لها، وهو مفتي اليمن !!!، فعلى العمراني أن يتقي الله في تقديمه للكتب، وأن ينصح للإسلام والمسلمين، وقد أخبرني شيخنا يحيى بن علي الحجوري أن العمراني كتب ورقة تراجع فيها عن تقديمه لهذا الرافضي،

ولم يتيسر لي الوقوف عليها، وأما تقديم عمر بن حفيظ؛ فلا يؤبه له فهو صوفي مشرك، وهل تلد الحية إلا حوية، ومن قدم له الدكتور حسن بن محمد مقبولي الأهدل، وقد كتب ورقة تراجع فيها عن تقديمه لهذا الرافضي، وسيأتي نصها إن شاء الله في ص (٧).

ومن كتب هذا المؤلف التي رأيت غلافها ولم تقع في يدي حالياً :

١- إيقاف الناظرين على سبّ الأمويين لأمر المؤمنين وآله الطاهرين.

٢- أعلمية أمير المؤمنين في كلام سيّد المرسلين وعلماء المسلمين.

٣- فقه الآل بين دعوى الإهمال وتهمة الانتحال، وقد قدّم لهذا الكتاب تسعة كما هو على غلافه، ولا حول ولا قوة إلا بالله، كيف يجد الباطل من يروج له، فعلى المقدّمين لكتب هذا الرافضي التوبة مما عملوا، والتحرّي في ثناءاتهم على الكتب ولا يتساهلوا في ذلك فإن لهم قسط من الوزر في نشر الباطل. وكتب هذا الرافضي كلها يُساء بها الظن لما عُلم من الباطل فيها، وما خفي فهو أعظم، وهل تلد الحية إلا حوية.

ثم إني رأيت أن هذه الكتيبات تحتاج إلى تنبيه، ولما كان الوقت ضيقاً؛ نبهت على بعض الأشياء في هذه الكتب ولم أستقص كل ما فيها من الباطل والأشياء التي لا تثبت، ومما حرصت على التنبيه عليه ما في هذه الكتب من تنقص لأبي بكر وعمر وعثمان معاوية وغيرهم، وما فيه من تنقص وطعن في بعض أئمة السنة، وما فيه من غلو في علي وآل البيت ونحو ذلك، وسترى ذلك في طيات هذه الوريقات إن شاء الله، و بعض ما فيها يعتبر مكرراً في هذه الكتب، فاستغنيت بالتنبيه على موضع وأحيل إليه ما سواه من المواضع، وأحياناً لا أحيل للعسر في ذلك، ونسأل الله أن ييسر بمن يتعقب كل ما في هذه الكتيبات من الضلال والباطل وغيرها من كتب الرافضة المنشورة، وإني أحذر المسلمين من القراءة في هذه الكتيبات وما كان من أمثالها، حفاظاً على العقيدة الصحيحة، والله المستعان، وقبل الدخول في التنبيهات، أقدم قبل ذلك فوائد:

١- اعلم أنه ليس كل من التزم إخراج الصحيح في كتابه قد وفى بشرطه كالحاكم وابن حبان والضياء

في المختارة، لذلك كان قول أئمة الحديث في مثل هذه الكتب أن يُبحث كل حديث فيها ويحكم عليه بما يستحق، إلا الصحيحين فقد وثق البخاري ومسلم في شرطهما، ولذلك أجمع الأئمة على قبول صحيحيهما إلا في أحاديث يسيرة انتقدت عليهما، وخالف في ذلك الشيعة والرافضة ولا عبرة بخلافهم.

٢- إذا رأيت الذهبي يقول في راو من الرواة: وُثِّق، فإن المراد توثيق ابن حبان لهذا الراوي، أو ذكره له في ثقاته، وابن حبان متساهل في التوثيق عند جمهور المحدثين، فلا تغتر بهذا التوثيق فتظن الحديث صحيحاً؛ كما يفعله مؤلف الكتبيات السابقة.

٣- انتشر عند الكثير أن الأحاديث الضعيفة إذا كانت في الفضائل فلا بأس بذكرها في الكتب والمحاضرات والنصائح ونحو ذلك، وهذا غير صحيح، فإن القارئ لها قد يستدل بها ويعتقد ما دلت عليه ويعارض الأحاديث الصحيحة بها؛ لأنها صارت عقيدة عنده، وهل غرر الرافضة بأتباعهم حتى قتلوا أهل الإيمان وتركوا أهل الأوثان إلا بالأحاديث الضعيفة في فضائل آل البيت، مع ما تحمله هذه الأحاديث الضعيفة من تنقص الصحابة الآخرين، كما في كتبيات هذا المؤلف، وقد نبه العلامة الألباني على ذلك في مقدمة تحقيقه لكتاب المنذري (الترغيب والترهيب).

٤- قد أضعف الحديث ولو كان رجاله مقبولين؛ إذا كانوا من الشيعة ورووا ما يؤيد بدعتهم؛ وذلك لأن المقرر عند علماء المصطلح؛ أن المبتدع لا يقبل منه إلا بأربعة شروط على الصحيح، وهي:

١- أن يكون صادق اللسان. ٢- أن يكون ضابطاً.

٣- ألا يوجد الحديث المروي عنه إلا عنده. ٤- ألا يرو ما يؤيد بدعته.

٥- قد أكثر المؤلف من النقل عن كتب غير معتمدة، كتفسير (الكشف والبيان) لابن المغازلي، وعن أناس غير موثوق بنقلهم كالسدي، وغيره.

قال ابن تيمية في منهاج السنة (٧/ ٥): وأما نقل ابن المغازلي الواسطي فاضعف و اضعف فإن هذا قد جمع في كتابه من الأحاديث الموضوعات ما لا يخفى أنه كذب على من له أدنى معرفة بالحديث.

وقال (٧/ ٣٤): المغازلي ليس من أهل الحديث كأبي نعيم وأمثاله ولا هو أيضاً من جامعي العلم

الذين يذكرون ما غالبه حق و بعضه باطل كالثعلبي وأمثاله بل هذا لم يكن الحديث من صنعته فعمد إلى ما وجده من كتب الناس من فضائل علي فجمعها كما فعل اخطب خوارزم و كلاهما لا يعرف الحديث و كل منهما يروي فيما جمعه من الأكاذيب الموضوعة ما لا يخفى انه كذب على اقل علماء النقل و الحديث

و لسنا نعلم أن أحدهما يتعمد الكذب فيما ينقله لكن الذي تيقناه أن الأحاديث التي يروونها فيها ما هو كذب كثير باتفاق أهل العلم و ما قد كذبه الناس قبلهم و هما و أمثالهما قد يروون ذلك و لا يعلمون أنه كذب و قد يعلمون أنه كذب فلا ادري هل كانا من أهل العلم بان هذا كذب أو كانا مما لا يعلمان ذلك. وقال في (٧ / ١٧٠): فإن قيل: فهذا الحديث – وذكر حديثا ضعيفا – قد ذكره طائفة من المفسرين و المصنفين في الفضائل كالثعلبي و البغوي و أمثالهما و المغازلي

قيل له مجرد رواية هؤلاء لا توجب ثبوت الحديث باتفاق أهل العلم بالحديث فان في كتب هؤلاء من الأحاديث الموضوعة ما اتفق أهل العلم على انه كذب موضوع وفيها شيء كثير يعلم بالأدلة اليقينية السمعية و العقلية أنها كذب بل فيها ما يعلم بالاضطرار انه كذب، و الثعلبي و أمثاله لا يتعمدون الكذب بل فيهم من الصلاح و الدين ما يمنعهم من ذلك لكن ينقلون ما وجدوه في الكتب و يروون ما سمعوه و ليس لأحدهم من الخبرة بالأسانيد ما لأئمة الحديث كشعبة و يحيى بن سعيد القطان و عبد الرحمن بن مهدي و احمد بن حنبل و علي بن المديني و يحيى بن معين و إسحاق و محمد بن يحيى الذهلي و البخاري و مسلم و أبي داود و النسائي و أبي حاتم و أبي زرعة الرازيين و أبي عبد الله بن منده و الدار قطني و أمثال هؤلاء من أئمة الحديث و نقاده و حفاظه الذين لهم خبرة و معرفة تامة بأحوال النبي صلى الله عليه و سلم و أحوال من نقل العلم و الحديث عن النبي من الصحابة و التابعين و تابعيهم و من بعدهم من نقله العلم و قد صنفوا الكتب الكثيرة في معرفة الرجال الذين نقلوا الآثار و أسماءهم و ذكروا أخبارهم و أخبار من اخذوا عنه و من اخذ عنهم مثل كتاب العلل و أسماء الرجال عن يحيى القطان و ابن المديني و احمد و ابن معين و البخاري و مسلم و أبي زرعة و أبي حاتم و النسائي و الترمذي و احمد ابن عدي و ابن حبان و أبي الفتح الازدي و الدار قطني و غيرهم. اهـ

قال أبو عبد الله: و من التفاسير التي تجمع الصحيح و الضعيف و الموضوع؛ الدر المنثور للسيوطي، و السيوطي من المتساهلين في النقل و قد ذكره الإمام الوادعي في حطاب الليل، و كذلك تفسير الألوسي. و على هذا إذا رأيت أيها القارئ في كتب هذا المؤلف نقلا عن تقدم ذكرهم من المتساهلين؛ فكن منه على حذر.

٦- تفسير الباقر لبعض الآيات، وكذا تفسير جعفر الصادق ونحوهم وكذلك أقوالهم لا حجة فيها؛

فإن هؤلاء من التابعين وأتباعهم، كيف إذا كانت الأسانيد إليهم لا تصح، وكذا تفاسير المتأخرين كابن حجر الهيتمي وهو في القرن العاشر، وكذلك غيره؛ لا حجة فيها، كيف إذا كان التفسير في أسباب النزول الذي لا يقال من قبيل الرأي.

وعلى هذا فالحجة القرآن، والسنة الصحيحة، وأقوال الصحابة إذا كانت مما لا يقال من قبيل الرأي، ولم يكن قائلها ممن يأخذ من الإسرائيليات، وصح الإسناد إليهم؛ لأن لها حكم الحديث الذي هو من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن فقد قول الصحابي أحد هذه الشروط؛ فلا حجة فيه؛ وإنما هو اجتهاد يُستأنس به إن صح الإسناد إليه، هذا هو المقرر عند أئمة الحديث، وأما ما يسلكه مؤلف هذه الكتب؛ فهو مذهب مرجوح، فرح به أهل البدع لنشر باطلهم وتشيعهم؛ فقد أكثر المؤلف من النقل عن غير الصحابة؛ كمحمد الباقر، وجعفر الصادق، وغيرهم من المتأخرين، وقد ذكرني هذا الفعل من هذا المؤلف؛ بكتب الرافضة والشيعة، فإنهم يكثرون من النقولات عن مثل هؤلاء العلماء، فإذا رأيت أيها القارئ في هذا الكتاب وفي غيره نقلا عن الباقر والصادق فكن منه على حذر؛ فإن غالب ذلك من أكاذيب الشيعة، ومن طرق المجهولين.

٧- يذكر المؤلف في هذه الكتب آثارا ضعيفة ومكذوبة في فضل علي أو آل البيت كفاطمة رضي الله عنها والمهدي؛ ثم يعلق عليها بقوله: لا ينفي ذلك أن تكون هذه الفضيلة لغير علي من الصحابة؛ ولكن علي في ذروة من يدخل فيها.

وهذا الكلام فيه أولا: تغرير وتلبيس بأن المؤلف يثني على الصحابة ويذكر لهم الفضائل.

ثانيا: يريد أن يغرر في قلوب القراء لكتبه؛ أن عليا أفضل من أبي بكر، فيسبب ذلك الطعن في الصحابة جميعا لأنهم أجمعوا على أن أفضل الصحابة أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، فاحذر أيها المسلم من أن تقع في شباك هذا الرافضي فتضل وتُضل.

٨- اغترف المؤلف في كتبه، من كتب الرافضة ككتاب ابن المطهر الحلي "منهاج الكرامة في إثبات الإمامة" وقد رد عليه شيخ الإسلام في كتاب سماه (منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية).

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين... وبعد:

### إلى من يهمه الأمر تنبيه وتحذير

أود الإفادة بأنه قد تقدم مني مقدمة لكتاب الآيات التي قيل بنزولها في آل رضي الله عنهم وكتاب الأحاديث التي صحت في آل البيت رضي الله عنهم للباحث / أمين بن صالح بن مران الحذاء .

وأنا الآن أترجع عما كتبت لما ظهر لي من بعض التعريض في هذين الكتابين في الصحابة وغمزهم ومن التكلف في تصحيح الأحاديث الضعيفة والمنكرة ولربما كانت موضوعة ولتسخيرها لهوى في النفس أو معتقد غير معتقد أهل السنة والجماعة وكذلك تحميل الآيات ما لا تتحملة وما لم يقل به أئمة التفسير أو تأويلها على غير مرادها من قبل الباحث وتسخير ذلك لهوى في النفس . معتقد مخالف لمعتقدات أهل السنة والجماعة وعليه فأنا أتبرأ مما تقدمت كتابته من المقدمة للكتابين المذكورين للمؤلف المذكور .

وهذه براءة ذمة وأمانة نقدمها للقراء حتى لا يغتروا بذلك والله الموفق . ونسأل الله أن يوفقنا للصواب ويهدينا إلى ما فيه الخير والسداد لنا وللكاتب حتى يرجع إلى الصواب وقد كنت أعتقد أنه من شباب أهل السنة كما كنت أعرفه سابقاً وبعد أن ظهر لي تحوله كتبت هذا التنبيه والتحذير والله العليم.

أ.د. حسن محمد مغوي الأهدل

الأهدل  
الدكتور

# التنبيهات:

أولاً: كتاب الأحاديث

التي صححت في فضل الآل

— قوله ص(١١): ما افتراه أبو بكر بن أبي داود صاحب السنن... فيها روه ابن عدي في

الكامل(٤/٢٦٦)قال:

سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الصَّحَّاحِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أَبِي عَاصِمٍ، يَقُولُ:

أَشْهَدُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ مَنْدَةَ بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ:

أَشْهَدُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي دَاوُدَ بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ:

رَوَى الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ، قَالَ: حَفِيتُ أَظْفِيرُ فُلَانٍ، مِنْ كَثْرَةِ مَا كَانَ يَتَسَلَّقُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ -صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

الجواب:

هذا ليس مؤكداً عن أبي بكر رحمه الله، وحاشاه أن يكذب وهو إمام في الحديث

قال الإمام الذهبي:

هَذَا بَاطِلٌ وَإِفْكٌ مُبِينٌ، وَأَيْنَ إِسْنَادُهُ إِلَى الزُّهْرِيِّ؟ ثُمَّ هُوَ مُرْسَلٌ، ثُمَّ لَا يُسْمَعُ قَوْلُ الْعَدُوِّ فِي عَدُوِّهِ،

وَمَا أَعْتَقِدُ أَنَّ هَذَا صَدَرَ مِنْ عُرْوَةَ أَصْلًا، وَإِبْنُ أَبِي دَاوُدَ إِنْ كَانَ حَكَى هَذَا، فَهُوَ خَفِيفُ الرَّأْسِ، فَلَقَدْ بَقِيَ

بَيْنَهُ وَبَيْنَ ضَرْبِ الْعُنُقِ شِبْرٌ، لِكَوْنِهِ تَفَوَّهَ بِمِثْلِ هَذَا الْبُهْتَانِ، فَقَامَ مَعَهُ، وَشَدَّ مِنْهُ رَيْسَ أَصْبَهَانَ؛ مُحَمَّدُ بْنُ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَفْصِ الْهَمْدَانِيِّ الذَّكْوَانِيِّ، وَخَلَّصَهُ مِنْ أَبِي لَيْلَى أَمِيرِ أَصْبَهَانَ، وَكَانَ انْتَدَبَ لَهُ بَعْضُ الْعَلَوِيِّ

خَصْمًا، وَنَسَبَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الْمَقَالَةَ، وَأَقَامَ عَلَيْهِ الشَّهَادَةَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مَنْدَةَ الْحَافِظُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ

الْأَخْرَمُ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْجَارُودِ، وَاشْتَدَّ الْحَطْبُ، وَأَمَرَ أَبُو لَيْلَى بِقَتْلِهِ، فَوَتِبَ الذَّكْوَانِيُّ، وَجَرَحَ الشُّهُودَ



مَعَ جَلَالَتِهِمْ، فَنَسَبَ ابْنُ مَنْدَةَ إِلَى الْعُقُوقِ، وَنَسَبَ أَحْمَدَ إِلَى أَنَّهُ يَأْكُلُ الرَّبَا، وَتَكَلَّمَ فِي الْآخِرِ، وَكَانَ الْهُمْدَانِيُّ  
الذَّكْوَانِيُّ كَيْبَرَ الشَّانِ، فَقَامَ، وَأَخَذَ بِيَدِ أَبِي بَكْرٍ، وَخَرَجَ بِهِ مِنَ الْمَوْتِ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَدْعُو لَهُ طَوَّلَ حَيَاتِهِ،  
وَيَدْعُو عَلَى أَوْلِيَاكَ الشُّهُودِ.

حَكَاهَا أَبُو نُعَيْمٍ الْحَافِظُ، ثُمَّ قَالَ: فَاسْتَجِيبَ لَهُ فِيهِمْ، مِنْهُمْ مَنْ احْتَرَقَ، وَمِنْهُمْ مَنْ خَلَطَ وَفَقَدَ عَقْلَهُ.  
قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ الْأَزْرُقِيُّ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنَ أَبِي دَاوُدَ يَقُولُ:

كُلُّ النَّاسِ مِنِّي فِي حِلٍّ إِلَّا مَنْ رَمَانِي بِيُغْضِ عَلَيَّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - . اهـ من السير (٢٥/٢٢٦)

— قوله ص (١٢): ومن أمثلة ذلك: مارواه الحاكم في المستدرک (٣/١٢٢) بسنده عن ابن شهاب قال:

قدمت دمشق و أنا أريد الغزو فأتيت عبد الملك لأسلم عليه فوجدته في قبة على فرش بقرب القائم و تحته  
سماطان فسلمت ثم جلست فقال لي : يا ابن شهاب أتعلم ما كان في بيت المقدس صباح قتل علي بن أبي  
طالب ؟ فقلت : نعم فقال : قم فقمتم من وراء الناس حتى أتيت خلف القبة فحول إلي وجهه فأحنا علي  
فقال : ما كان فقلت : لم يرفع حجر من بيت المقدس إلا وجد تحته دم فقال : لم يبق أحد يعلم هذا غيري و  
غيرك لا يسمعن منك أحد فما حدثت به حتى توفي

الجواب:

إسناد هذا الأثر

قال الحاكم رحمه الله: أخبرنا أبو جعفر محمد بن عبد الله البغدادي ثنا يحيى بن عثمان بن صالح

السهمي ثنا سعيد بن عفير حدثني حفص بن عمران بن أبي الرسام عن السري بن يحيى عن ابن شهاب  
قال، فذكره

الحكم على بعض رجال الإسناد:

١— يحيى بن عثمان بن صالح السهمي

قال ابن حجر : صدوق رمى بالتشيع و لينه بعضهم لكونه حدث من غير أصله

وقال الذهبي : حافظ أخبارى له ما ينكر

٢— حفص بن عمران بن أبي الرسام: ذكرالذهبي في تلخيصه أن حفصاً لا يعرف. لسان

الميزان(١/٣٤١)

وقال الذهبي في التلخيص على المستدرک: والخبر مرسل

قلت: وعلى هذا فلا يصلح ذكر هذه القصة؛ فإسنادها ضعيف كما ترى. وسيأتي كلام ابن كثير إن شاء

الله ص (٨٥-٨٧).

— قوله في حاشية ص (١٢) ح (٢): ففي السير (٣/٤٦٦): وَقِيلَ: إِنَّ رَسُولَ مُعَاوِيَةَ عَرَضَ عَلَيْهِمُ

الْبَرَاءَةَ مِنْ رَجُلٍ وَالتَّوْبَةَ، فَأَبَى ذَلِكَ عَشْرَةٌ، وَتَبَرَّأَ عَشْرَةٌ، فَلَمَّا انْتَهَى الْقَتْلُ إِلَى حُجْرٍ، جَعَلَ يُرْعَدُ.

الجواب:

لا يجوز نقل مثل هذه الأخبار التي لا تستند إلى إسناد صحيح، وإنما (قيل) بصيغة التمريض، فوجب

التحري في النقل لاسيما في الصحابة، لكن هذا شأن الرافضة للطعن في الصحابة.

— في ص (١٥) تحت عنوان (سرقة فضائله) أي فضائل علي، ذكر أن عروة جعل هذا الحديث (هي

أفضل بناتي أصيبت في) في زينب بنت رسول الله؛ وإنما هو في فاطمة رضي الله عنها، فبلغ ذلك علي بن

حسين بن زين العابدين، فانطلق إلى عروة فقال: ما حديث بلغني عنك أنك تحدثه تنتقص فيه فاطمة؟

فقال عروة: والله ما أحب أن لي ما بين المشرق والمغرب وإني أنتقص فاطمة عليها السلام حقا هو لها، وأما

بعد فلك أن لا أحدثه أبدا.

الجواب:

في إسناد هذه القصة: عمر بن عبد الله بن عروة: مجهول لا تعرف عدالته، فلا يصلح ذكر مثل

هذا، فحاشا عروة ابن الزبير أحد الفقهاء السبعة التابعي الجليل أن يسرق فضائل أحد، وحاشاه أن يخفي

فضل فاطمة رضي الله عنها.

— قوله ص (١٥): (أنا مدينة العلم، وعلي بابها)

الجواب: هذا الحديث ضعيف لا يثبت؛ فكيف يستدل به

قال الألباني في "السلسلة الضعيفة والموضوعة" ٥١٩/٦:

\$ موضوع \$

أخرجه ابن جرير الطبري في " تهذيب الآثار " كما يأتي ، والطبراني في " المعجم الكبير " ( ١/١٠٨/٣ ) ، والحاكم ( ١٢٦/٣ ) ، والخطيب في " تاريخ بغداد " ( ٤٨/١١ ) ، وابن عساكر في " تاريخ دمشق " ( ٢/١٥٩/١٢ ) من طريق أبي الصلت عبد السلام بن صالح العروي : أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعا . وقال ابن جرير والحاكم :

" صحيح الإسناد " . ورده الذهبي بقوله :

" بل موضوع " . ثم قال الحاكم :

" وأبو الصلت ثقة مأمون " . فتعقبه الذهبي بقوله :

" قلت : لا والله ، لا ثقة ولا مأمون " .

وقال في كتابه " الضعفاء والمتروكين " :

" اتهمه بالكذب غير واحد ، قال أبو زرعة : لم يكن بثقة . وقال ابن عدي : متهم . وقال غيره :

رافضي " .

وقال في كتابه " الضعفاء والمتروكين " :

" اتهمه بالكذب غير واحد ، قال أبو زرعة : لم يكن بثقة . وقال ابن عدي : متهم . وقال غيره :

رافضي " . وقال الحافظ في " التقريب " :

" صدوق ، له مناكير ، وكان يتشيع ، وأفرط العقيلي فقال : كذاب " .

قلت : لم يوثقه أحد سوى ابن معين ، وقد اضطرب قوله فيه على وجوه — ثم ذكرها الألباني ، ثم

قال : — قلت : فأنت ترى أن أكثر الروايات عن ابن معين تميل إلى تضعيف الحديث وكأنه لذلك تأول

الخطيب الرواية الأولى عنه بأنه لا يعني صحة الحديث نفسه وإنما يعني ثبوته عن أبي معاوية ليس إلا ، فقال

عقبها :

" قلت : أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية ، وليس بباطل ، إذ قد رواه غير واحد عنه " .

قلت : وقد وقفت على جماعة تابعوا أبا الصلت في روايته عن أبي معاوية ، فأنا أسوق لك أسماؤهم

للنظر في أحوالهم :

الأول : محمد بن الطفيل . قال محمد بن أبي يحيى المتقدم ذكره عن يحيى بن معين أنه قال : حدثني به ثقة : محمد بن أبي يحيى المتقدم ذكره عن يحيى بن معين أنه قال : حدثني به ثقة : محمد بن الطفيل عن أبي معاوية . كذا في " منتخب ابن قدامة " ( ١٠ / ٢٠٤ / ١ ) .

قلت : وهذه متابعة قوية إن صح السند عن ابن الطفيل فإنه " صدوق " كما في " التقريب " ، لكن ابن أبي يحيى فيه جهالة كما سبق .

الثاني : جعفر بن محمد البغدادي أبو محمد الفقيه .

أخرجه الخطيب في " التاريخ " ( ٧ / ١٧٢ - ١٧٣ ) من رواية محمد بن عبد الله أبي جعفر الحضرمي عنه : حدثنا أبو معاوية به . قال أبو جعفر :

" لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحد ، رواه أبو الصلت فكذبوه " .

قلت : فيه إشارة إلى أن جعفر بن محمد ليس بثقة ، وقد قال الذهبي :

" فيه جهالة " .

ثم ساق له هذا الحديث وقال :

" موضوع " .

وأقره الحافظ على التجهيل ، وتعقبه على قوله بأنه " موضوع " فقال :

" وهذا الحديث له طرق كثيرة في " مستدرک الحاكم " ، أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل ، فلا

ينبغي أن يطلق القول عليه بالوضع " .

كذا قال ، وفيه نظر ، فإن الحديث ليس له عند الحاكم إلا هذه الطريق ، وطريق أخرى فقط ، وهي

الآتية بعد .

الثالث : محمد بن جعفر الفيدي .

أخرجه الحاكم ( ٣ / ١٢٧ ) وروى بسنده الصحيح عن العباس بن محمد الدوري أنه قال :

" سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي ؟ فقال : ثقة . فقلت : أليس قد حدث عن أبي

معاوية عن الأعمش " أنا مدينة العلم " ؟ فقال : قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي ، وهو ثقة مأمون " .

ورواه الخطيب أيضا ( ١١ / ٥٠ ) عن الدوري بلفظ :

" فقال : ما تريدون من هذا المسكين ؟ ! أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية ، هذا أو نحوه " .

ولم يذكر التوثيق ! وقد قال الحافظ في ترجمة محمد بن جعفر بن أبي موائة الكلبي أبي عبد الله وقيل أبو جعفر الكوفي ، ويقال البغدادي العلاف المعروف بالفيدي من " التهذيب " :

" روى عنه البخاري حديثا واحدا في " الهبة " و ..... محمد بن عبد الله الحضرمي . ذكره ابن حبان في " الثقات " ..... قلت : وقع في الهبة " : حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر ، ولم يذكر نسبه ، والذي أظن أنه القومسي ، فإنه لم يختلف في أن كنيته أبو جعفر ، بخلاف هذا . والقومسي ثقة حافظ ، بخلاف هذا ، فإن له أحاديث خولف فيها " .

وقال في " التقريب " :

" محمد بن جعفر الفيدي ... العلاف نزل الكوفة ثم بغداد ، مقبول " .

قلت : ولينظر إذا كان جعفر بن محمد البغدادي المتقدم هو هذا أم غيره ، فقد روى عنه الحضرمي أيضا كما تقدم ، ويكون انقلب اسمه على بعض الرواة . والله أعلم .  
الرابع : عمر بن إسماعيل بن مجالد قال : حدثنا أبو معاوية به .

أخرجه العقيلي في " الضعفاء " ( ٢٧٦ ) وروى عن ابن معين أنه قال :

" عمر بن إسماعيل شويطر ، ليس بشيء ، كذاب ، رجل سوء ، خبيث ، حدث عن أبي معاوية ... " .  
قال العقيلي :

" ولا يصح في هذا المتن حديث " .

الخامس : رجاء بن سلمة : حدثنا أبو معاوية الضريير به .

أخرجه الخطيب ( ٣٤٨ / ٤ ) .

ورجاء هذا قال ابن الجوزي :

" اتهم بسرقة الأحاديث " .

السادس : الحسن بن علي بن راشد .

أخرجه ابن عدي ( ١ / ٩٣ ) ، وعنه السهمي في " تاريخ جرجان " \*\*\*\* حدثنا العدوي : حدثنا الحسن بن علي بن راشد حدثنا أبو معاوية به .

وهذه متابعة قوية ، لأن الحسن هذا صدوق رمي بشيء من التدليس كما في " التقريب " وقد صرح بالتحديث ، لولا أن العدوي هذا كذاب واسمه الحسن بن علي بن زكريا البصري الملقب بالذئب ! فهي في حكم المعدوم ! ولذلك قال ابن عدي :

" وهذا حديث أبي الصلت الهروي عن أبي معاوية ، على أنه قد حدث [ به ] غيره ، وسرقه منه من الضعفاء ، وليس أحد ممن رواه عن أبي معاوية خيرا وأصدق من الحسن بن علي بن راشد الذي ألزقه العدوي عليه " .

قلت : فهؤلاء ستة متابعين لأبي الصلت ، ليس فيهم من يقطع بثقته ، لأن من وثق منهم ، فليس توثيقه مشهورا ، مع قول أبي جعفر الحضرمي المتقدم :

" لم يروه عن أبي معاوية من الثقات أحد " .

مع احتمال أن يكونوا سرقوه عن أبي الصلت ، وهو ما جزم به ابن عدي كما تقدم ويأتي .

وقد وجدت لأبي معاوية متابعا ، ولكنه لا يساوي شيئا ، فقال ابن عدي ( ق ١٨٢ - ١٨٣ ) :

حدثنا أحمد بن حفص السعدي : حدثنا سعيد بن عقبة عن الأعمش به ؛ وقال : " سعيد بن عقبة ؛ سألت عنه ابن سعيد ؟ فقال : لا أعرفه . وهذا يروي عن أبي معاوية عن الأعمش ، وعن أبي معاوية يعرف بأبي الصلت عنه ، وقد سرقه عن أبي الصلت جماعة ضعفاء ، فرووه عن أبي معاوية ، وألزق هذا الحديث على غير أبي معاوية ، فرواه شيخ ضعيف ، يقال له : عثمان بن عبد الله الأموي عن عيسى بن يونس عن الأعمش . وحدثناه بعض الكذابين عن سفيان بن وكيع عن أبيه عن الأعمش " .

قلت : وأحمد بن حفص السعدي شيخ ابن عدي في " هذا المتابع ؛ قال الذهبي :

" صاحب مناكير ، قال حمزة السهمي : لم يعتمد الكذب . وكذا قال ابن عدي " . وقال في سعيد بن عقبة عقب الحديث :

" لعله اختلفه السعدي " .

وعثمان بن عبد الله الأموي الراوي عن المتابع الثاني ؛ قال الذهبي في " الضعفاء " :

" متهم ، واه ، رماه بالوضع ابن عدي وغيره " .

قلت : ومع ضعف هذه الطرق كلها ، وإمساك أبي معاوية عن التحديث به ؛ فلم يقع في شيء منها تصريح الأعمش بالتحديث . فإن الأعمش وإن كان ثقة حافظا لكنه يدلس كما قال الحافظ في " التقريب " ، لا سيما وهو يرويه عن مجاهد ، ولم يسمع منه إلا أحاديث قليلة ، وما سواها فإنما تلقاها عن أبي يحيى القتات أو ليث عنه . فقد جاء في " التهذيب " :

" وقال يعقوب بن شيبة في " مسنده " : ليس يصح للأعمش عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة ، قلت لعلي بن المديني : كم سمع الأعمش من مجاهد ؟ قال : لا يثبت منها إلا ما قال : " سمعت " ، هي نحو من عشرة ، وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات . وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : في أحاديث الأعمش عن مجاهد ، قال أبو بكر بن عياش عنه : حدثني ليث عن مجاهد " .

قلت : وأبو يحيى القتات ، وليث - وهو ابن أبي سليم - كلاهما ضعيف . فما دام أن الأعمش لم يصرح بسماعه من مجاهد في هذا الحديث ، فيحتمل أن يكون أخذه بواسطة أحد هذين الضعيفين ، فبذلك تظهر العلة الحقيقية لهذا الحديث ، ولعله لذلك توقف أبو معاوية عن التحديث به . والله أعلم .

وقد روي الحديث عن علي أيضا ، وجابر ، وأنس بن مالك .

١- أما حديث علي ؛ فأخرجه الترمذي واستغربه ، وقد بينت علته في " تخريج المشكاة " ( ٦٠٨٧ ) .

٢- وأما حديث جابر ، فيرويه أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني : حدثنا عبد الرزاق : حدثنا سفيان

الثوري عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية وهو أخذ بيد علي يقول :

" هذا أمير البررة ، وقاتل الفجرة ، منصور من نصره ، مخذول من خذله ، - يمد بها صوته - ، أنا

مدينة العلم .... " .

أخرجه الحاكم ( ١٢٧ / ٣ و ١٢٩ ) مفرقا ، والخطيب ( ٣٧٧ / ٢ ) . وقال الحاكم :

" إسناده صحيح " ! ورده الذهبي بقوله :

" قلت : العجب من الحاكم وجرأته في تصحيح هذا وأمثاله من البواطيل ، وأحمد هذا دجال كذاب

" .

وقال في الموضوع الثاني :

" قلت : بل والله موضوع ، وأحمد كذاب ، فيما أجهلك على سعة معرفتك " .

وقال الخطيب في ترجمة أحمد هذا وقد ساق له الشطر الأول من الحديث :

" وهو أنكروا ما حفظ عليه . قال ابن عدي : كان يضع الحديث " .

٣- وأما حديث أنس ؛ فله عنه طريقان :

الأولى : عن محمد بن جعفر الشاشي : أخبرنا أبو صالح أحمد بن مزيد : أخبرنا منصور بن سليمان

اليامي : أخبرنا إبراهيم بن سابق : أخبرنا عاصم بن علي : حدثني أبي عن حميد الطويل عنه مرفوعا به دون

قوله : " فمن أراد .... " وزاد :

" وحلقها معاوية " !

أخرجه محمد بن حمزة الفقيه في " أحاديثه " ( ٢ / ٢١٤ ) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ، من دون عاصم بن علي لم أعرف أحدا منهم ، ووالد عاصم -

وهو علي بن عاصم بن صهيب الواسطي - ضعيف ؛ قال الحافظ :

" صدوق ، يخطيء ، ويصر " .

ولست أشك أن بعض الكذابين سرق الحديث من أبي الصلت وركب عليه هذه الزيادة انتصارا

لمعاوية رضي الله عنه بالباطل ، وهو غني عن ذلك .

الثانية : عن عمر بن محمد بن الحسين الكرخي : أخبرنا علي بن محمد بن يعقوب البردعي : أخبرنا

أحمد بن محمد بن سليمان قاضي القضاة بـ ( نوقان ) : حدثني أبي : أخبرنا الحسن بن تميم بن تمام عن أنس

بن مالك به دون الزيادة ، وزاد :

" .... وأبو بكر وعمر وعثمان سورها ، وعلي بابها ... " .

أخرجه ابن عساكر في " تاريخ دمشق " ( ٢ / ١٧٦ / ١٣ ) وقال :

" منكر جدا ، إسنادا ومتنا " .

قلت : بل باطل ظاهر البطلان من وضع بعض جهلة المتعصبين ممن يتمون للسنة



وجملة القول ؛ أن حديث الترجمة ليس في أسانيده ما تقوم به الحجة ، بل كلها ضعيفة ، وبعضها أشد ضعفا من بعض ، ومن حسنه أو صححه فلم يتبته لعننة الأعمش في الإسناد الأول .  
فإن قيل : هذا لا يكفي للحكم على الحديث بالوضع .

قلت : نعم ، ولكن في متنه ما يدل على وضعه كما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في " منهاج السنة " قال : " وحديث " أنا مدينة العلم وعلى بابها " أضعف وأوهى ، ولهذا إنما يعد في الموضوعات وإن رواه الترمذي ، وذكره ابن الجوزي وبين أن سائر طرقه موضوعة ، والكذب يعرف من نفس متنه ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان مدينة العلم ، ولم يكن لها إلا باب واحد ، ولم يبلغ العلم عنه إلا واحد ؛ فسد أمر الإسلام . ولهذا اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يكون المبلغ عنه العلم واحد ، بل يجب أن يكون المبلغون أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب ، وخبر الواحد لا يفيد العلم بالقرآن والسنن المتواترة . وإذا قالوا : ذلك الواحد المعصوم يحصل العلم بخبره . قيل لهم : فلا بد من العلم بعصمته أولا ، وعصمته لا تثبت بمجرد خبره قبل أن نعرف عصمته لأنه دور ولا إجماع فيها . ثم علم الرسول صلى الله عليه وسلم من الكتاب والسنة قد طبق الأرض ، وما انفرد به علي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسير قليل ، وأجل التابعين بالمدينة هم الذين تعلموا في زمن عمر وعثمان . وتعليم معاذ للتابعين ولأهل اليمن أكثر من تعليم علي رضي الله عنه ، وقدم علي على الكوفة وبها من أئمة التابعين عدد : كشریح ، وعبيدة ، وعلقمة ، ومسروق ، وأمثالهم " .

ثم رأيت ابن جرير الطبري قد أخرج الحديث في " التهذيب " ( ٩٠ / ١ - ٩١ / ٩١ و ١٨١ و ١٨٢ ) من طريق عبد السلام وإبراهيم بن موسى الرازي وقال :

" والرازي هذا ليس بالفراء ، ( وقال : ) لا أعرفه ولا سمعت منه غير هذا الحديث " .

قلت : قال ابن عدي :

" له حديث منكر عن أبي معاوية " .

وكانه يعني هذا .

قلت : وقد خفي على الشيخ الغماري كثير من هذه الحقائق ، فذهب إلى تصحيح الحديث في رسالة له سماها " فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي " والرد عليه يتطلب تأليف رسالة ، والمرض

والعمر أضيّق من ذلك ، لكن بالمقابلة تتبين الحقيقة لمن أرادها . وسيأتي إن شاء الله بيان من أنكر الحديث  
ص (٦١)

— قوله ص (١٦): (الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة) ثم قال:

(مع أن أهل الجنة كلهم شباب ليس فيهم كهل)

والجواب:

قال القاري في المشكاة (٣٤ / ١٨): قال المظهر يعني هما أفضل من مات شابا في سبيل الله من أصحاب الجنة ولم يرد به سن الشباب لأنها ماتا وقد كهلا بل ما يفعله الشباب من المروة كما يقال فلان فتى وإن كان شيخا يشير إلى مروته وفتوته أو أنها سيدا أهل الجنة سوى الأنبياء والخلفاء الراشدين وذلك لأن أهل الجنة كلهم في سن واحد وهو الشباب وليس فيهم شيخ ولا كهل قال الطيبي ويمكن أن يراد هما الآن سيدا شباب من هم من أهل الجنة من شبان هذا الزمان. اهـ

وعلى هذا فليس في الحديث تفضيلها على الخلفاء الراشدين؛ جمعا بين الأدلة التي فيها تفضيل الخلفاء الراشدين، ولو أخذ بظاهر الحديث على الإطلاق للزم تفضيل الحسن والحسين على الأنبياء.  
— وقوله: إن حديث (أبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة) عده غير واحد ممن ألف في الموضوعات منها.

الجواب: هذه مبالغة؛ بل لم يذكره كبير أحد في الموضوعات، وقد صححه الألباني في الصحيحة (٨٢٢) وفي غير موضع.

— قوله ص (١٨): عن المنهال، يعني بن عمرو، قال: دخلت على علي بن حسين فقلت: كيف أصبحت أصلحك الله؟ فقال: ما كنت أرى شيئا من أهل مصر مثلك لا يدري كيف أصبحنا، فأما إذ لم تدر أو تعلم فساخبرك. أصبحنا في قومنا بمنزلة بني إسرائيل في آل فرعون، إذ كانوا يذبحون أبناءهم ويستحيون نساءهم، وأصبح شيخنا وسيدنا يتقرب إلى عدونا بشتمه أو سبه على المنابر، وأصبحت قريش تعد أن لها الفضل على العرب لأن محمدا، صلى الله عليه وسلم، منها لا يعد لها فضل إلا به، وأصبحت العرب مقرة لهم بذلك، وأصبحت العرب تعد أن لها الفضل على العجم لأن محمدا، صلى الله عليه وسلم،

منها لا يعد لها فضل إلا به، وأصبحت العجم مقرة لهم بذلك. فلئن كانت العرب صدقت أن لها الفضل على العجم وصدقت قريش أن لها الفضل على العرب لأن محمداً، صلى الله عليه وسلم، منها، إن لنا أهل البيت الفضل على قريش لأن محمداً، صلى الله عليه وسلم، منا، فأصبحوا يأخذون بحقنا ولا يعرفون لنا حقاً. فهكذا أصبحنا إذ لم تعلم كيف أصبحنا.

الجواب:

هذه القصة لا تثبت؛ ففي إسنادها سهل بن شعيب بن عبد الله النهدي، يروي القصة عن أبيه، وكلاهما مجهول العدالة والضبط.

— قوله (٢٢): عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال: لقد جاء في علي من المناقب ما لو أن منقبا منها قسم بين الناس لأوسعهم خيراً.

الجواب:

في إسناد هذا الخبر فطر بن خليفة، وهو وإن كان حديثه لا ينزل عن الحسن؛ إلا أن في الخبر مبالغة تتعارض مع ما ثبت للخلفاء الراشدين من الفضائل، وقد قال الذهبي في فطر: شيعي جلد. وذكر المؤلف في نفس الصفحة عن بعض الأئمة: أنهم قالوا بأنه لم يرد في حق أحد من الصحابة من الفضائل أكثر مما ورد في حق علي.

وقد أجاب شيخ الإسلام عن هذا، فقال في منهاج السنة (٨/٢١٩): وقول من قال صح لعلي من الفضائل ما لم يصح لغيره كذب لا يقوله أحمد ولا غيره من أئمة الحديث، لكن قد يقال روي له ما لم يرو لغيره؛ لكن أكثر ذلك من نقل من علم كذبه أو خطؤه؛ ودليل واحد صحيح المقدمات سليم عن المعارضة خير من عشرين دليلاً مقدماتها ضعيفة بل باطلة وهي معارضة بأصح منها يدل على نقيضها. اهـ.

— قوله في حاشية ص (٢٣): أَنَّ النَّسَائِيَّ خَرَجَ مِنْ مِصْرَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ إِلَى دِمَشْقَ فُسِّئِلَ بِهَا عَنْ مُعَاوِيَةَ، وَمَا جَاءَ فِي فَضَائِلِهِ.

فَقَالَ: لَا يَرْضَى رَأْسًا بَرَأْسٍ حَتَّى يُفْضَلَ؟

قَالَ: فَمَا زَالُوا يَدْفَعُونَ فِي حِضْنِيهِ حَتَّى أُخْرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ

## الجواب:

القصة ذكرها الذهبي في السير، وابن الجوزي في المنتظم، وغيرهما، وفي إسناده جهالة، والنسائي إمام سنة، والظن به رحمه الله أنه لا يقول مثل هذا القول، وإنما يقول مثل هذا من كان شيعياً.

— في ص (٢٥) يحاول المؤلف المدافعة عن الحاكم؛ ببعض النقول المتعقبة؛ وذلك لأن المؤلف قد شحن كتبه من مستدرك الحاكم، ومن الكتب التي غالبها الضعف، وكان في الاكتفاء بها في الصحيحين وما صح خارجها غنية عن تسويد الأوراق بما لا يثبت، وقد ذكر السيوطي في مقدمة جمع الجوامع؛ عدداً من كتب الزوائد على الكتب الستة، ومسند أحمد؛ وأن الغالب فيها الغرابة والضعف.

## تساهل الحاكم:

— قال الذهبي في السير (٣٣/١٢٩): في (المستدرك) شَيْءٌ كَثِيرٌ عَلَى شَرْطِهِمَا - أي البخاري ومسلم - وَشَيْءٌ كَثِيرٌ عَلَى شَرْطِ أَحَدِهِمَا، وَلَعَلَّ مَجْمُوعَ ذَلِكَ ثُلُثُ الْكِتَابِ بَلْ أَقَلُّ، فَإِنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْ ذَلِكَ أَحَادِيثَ فِي الظَّاهِرِ عَلَى شَرْطِ أَحَدِهِمَا أَوْ كِلَيْهِمَا، وَفِي الْبَاطِنِ لَهَا عِلَلٌ خَفِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ، وَقِطْعَةٌ مِنَ الْكِتَابِ إِسْنَادُهَا صَالِحٌ وَحَسَنٌ وَجَيِّدٌ، وَذَلِكَ نَحْوُ رُبْعِهِ، وَبَاقِي الْكِتَابِ مَنَاقِيرٌ وَعَجَائِبٌ، وَفِي غُضُونِ ذَلِكَ أَحَادِيثٌ نَحْوُ الْمِائَةِ يَشْهَدُ الْقَلْبُ بِبُطْلَانِهَا، كُنْتُ قَدْ أَفْرَدْتُ مِنْهَا جُزْءًا... وَبِكُلِّ حَالٍ فَهَوَّ كِتَابٌ مُفِيدٌ قَدْ اخْتَصَرْتُهُ، وَيَعْوِزُ عَمَلًا وَتَحْرِيراً. اهـ.

وما جاء عن بعض العلماء من قبول ما صححه الحاكم؛ فقد خالفوا فيه جمهور المحدثين، فقد تعقب ابن حجر، والعراقي، ابن الصلاح في قبوله ما صححه الحاكم،

وأما قول المعلمي: إن الحاكم مقبول القول في الجرح والتعديل، ما لم يخالفه من يرجح عليه، فهذا قول صحيح، وليس المراد ما كحم به في المستدرك من الأحاديث؛ لأنه قد دخله الخطأ، كما بين المعلمي ذلك في التنكيل، ولكن المراد ما كحم به على الرجال في غير كتابه المستدرك، قال الإمام الوادعي: الناس عيال على الحاكم في تاريخ نيسابور، أي فيما ترجم به للرجال.

وعلى هذا فما صححه في مستدركه؛ لا يعتمد عليه، بل يبحث عن كل حديث ويحكم له بما يستحق، وسيأتي إن شاء الله الحكم على بعض الأحاديث التي ذكرها المؤلف وهو يحسب أنه قد ملأ يديه علماً.

— ذكر في ص (٣١): حديث ( النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق و أهل بيتي أمان لأمتي من

الاختلاف فإذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب إبليس )

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه

قال الحافظ الذهبي في التلخيص : بل موضوع . وسيتكرر بيان حاله ص (٩٣).

— ذكر في ص (٣٨): حديث « نبينا خير الأنبياء وهو أبوك ، وشهيدنا خير الشهداء وهو عم أبيك

حمزة ، و من من له جناحان يطير بهما في الجنة حيث يشاء وهو ابن عم أبيك جعفر ، و من سبنا هذه الأمة

الحسن والحسين وهما ابناك ، و من المهدي »

في إسناد هذا الحديث عدة ضعفاء، منهم:

— حرب بن الحسن الطحان: ليس حديثه بذلك. قاله الأزدي. وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن

النجاشي: عامي الرواية أي شيعي قريب الأمر. كما في لسان اليزان

— قيس بن الربيع: ضعيف ، وذكر ابن حبان له أو لغيره في الثقات لا ينفع؛ لأن ابن حبان متساهل في

التوثيق. وسيتكرر بيان حاله

— في حاشية ص (٣٩): ذكر أن قريشا كانت تبغض آل البيت، واستدل ببعض الآثار التي لا تثبت.

والجواب:

أن ما ذكره قد يُسَلَّم في كفار قريش والمنافقين، فهم يبغضون حتى بقية الصحابة،

وأما أن يفهم أحد أن الصحابة أو بعضهم كان يبغض آل البيت؛ فهذا فهم الشيعة ،

بل كان الصحابة يحبون آل البيت محبة شرعية لا إفراط فيها ولا تفريط.

— وأما ما ذكره عن ابن عباس ، قال : قال عثمان ، لعلي رضي الله عنهما : « ما ذنبي إن لم تحبك قريش

، وقد قتلت منهم سبعين رجلا كأن وجوههم سيوف الذهب»

فهذه قصة ضعيفة جدا؛ في إسنادها نوح بن دراج، قال ابن حجر: متروك، وقد كذبه ابن معين،

وأيضا في المتن نكاهه لا تليق بالصحابي الجليل عثمان رضي الله عنه.

— وأما ما ذكره عن حَرِيْزِ بْنِ عَثْمَانَ أَنَّهُ قَالَ فِي عَلِيٍّ: لَا أُحِبُّهُ، قَتَلَ آبَائِي.

ففي إسناد القصة عمران بن أبان: ضعيف كما في التقريب

وما ذكره من أنه كان يلعن عليا بالعداء والعشي؛ فالقصة من طريق غنجار أخذها عن أناس مجهولين، وغنجار هذا قال فيه ابن حجر: صدوق ربما أخطأ، وربما دلس، مكث من التحديث عن المتروكين، وقال الذهبي: صدوق لكنه روى عن مئة مجهول.

قال الذهبي في السير (٩٧/١٣): قَالَ شَبَابَةُ: سَمِعْتُ رَجُلًا قَالَ لِحَرِيْزِ بْنِ عُثْمَانَ: بَلَّغْنِي أَنَّكَ لَا تَتَرَحَّمُ عَلَيَّ عَلِيٍّ!

قَالَ: اسْكُتْ، رَحِمَهُ اللهُ مِائَةَ مَرَّةٍ.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ: سَمِعْتُ حَرِيْزَ بْنَ عُثْمَانَ يَقُولُ: وَاللَّهِ مَا سَبَّيْتُ عَلِيًّا قَطُّ.

قُلْتُ - أَيُّ الذَّهْبِيِّ - : هَذَا الشَّيْخُ كَانَ أَوْرَعَ مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ: لَا أَعْلَمُ أَنِّي رَأَيْتُ شَامِيًّا أَفْضَلَ مِنْ حَرِيْزٍ. اهـ.

— ذكر في ص (٤٣): أن عليا رضي الله عنه يوم الشورى احتج على أهلها بأنه أقرب إلى رسول الله رحما...

ولم يذكر المؤلف حال هذا الخبر، ولكن يتبين من ظاهر الأثر انه من تليفقات الشيعة، فإن علي بن أبي طالب في خلافة الخلفاء الثلاثة قبله؛ كان راضيا مبايعا لهم.

قال ابن تيمية في منهاج السنة (٥/٢٥): والجواب: أما قوله عن عامر بن واثلة وما ذكره يوم الشورى فهذا كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث ولم يقل علي رضي الله عنه يوم الشورى شيئا من هذا ولا ما يشابهه بل قال له عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه لئن أمرتك لتعدلن قال نعم قال وإن بايعت عثمان لتسمعن وتطيعن قال نعم وكذلك قال لعثمان ومكث عبدالرحمن ثلاثة أيام يشاور المسلمين.

— في ص (٤٤): ذكر حديث " إن الله عز وجل جعل ذرية كل نبي في صلبه ، و إن الله تعالى جعل ذريتي في صلب علي بن أبي طالب " . وهذا الحديث ضعيف جدا.

قال الألباني في " السلسلة الضعيفة و الموضوعة " ( ٢ / ٢١٢ ) :

موضوع . رواه الطبراني ( ١ / ٢٥٨ / ٢ ) : عن عبادة بن زياد الأسدي : حدثنا

يحيى بن العلاء الرازي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر مرفوعا . قلت : و

هذا موضوع ، آفته يحيى بن العلاء ، كذاب يضع كما تقدم مرارا . و الحديث أورده السيوطي في " الجامع " ، من رواية الطبراني عن جابر ، و الخطيب في " التاريخ " عن ابن عباس ، فقال المناوي في رواية الطبراني : " قال الهيثمي ( ١٧٢ / ٩ ) : فيه يحيى بن العلاء و هو متروك . و قال ابن الجوزي قال أحمد : يحيى بن العلاء كذاب يضع . و قال الدارقطني : " أحاديثه موضوعة " . و ذكر في " الميزان " نحوه في ترجمة العلاء ، و أورد له أخبارا هذا منها " . ثم قال في رواية الخطيب : " قال ابن الجوزي : " حديث لا يصح ، فيه ابن المرزبان ، قال ابن الكاتب : كذاب ، و من فوقه إلى المنصور ما بين مجهول و غير موثوق " . و في " الميزان " في ترجمة عبد الرحمن بن محمد الحاسب : " لا يدري من ذا ؟ و خبره كذب ، رواه الخطيب " ثم ساق هذا الخبر " .

— في ص ( ٥٩ - ٦١ ) : ذكر المؤلف أحاديث في أن عليا و فاطمة رضي الله عنهما أحب و أفضل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم نقل عن المناوي أن فاطمة أحب إلى رسول الله مطلقا .

والجواب :

أن ما ذكره من الأحاديث منها ما هو ضعيف ، وما صح منها ؛ فالمراد بالأفضلية أي من أهل بيته لا مطلقا ؛ كما بين ذلك بعض من روى الأحاديث في ذلك ، ففي حديث بريدة ؛ قال الإمام الترمذي :  
 حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ جَعْفَرِ الْأَحْمَرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ

كَانَ أَحَبَّ النِّسَاءِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاطِمَةُ وَمِنْ الرِّجَالِ عَلِيٌّ .

قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ يَعْنِي مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ

هذا حديث صحيح ، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي .

وأما من حيث الأفضل و الأحب مطلقا ؛ فهو أبو بكر بإجماع أهل السنة ، ولا عبرة بمخالفة الشيعة و الرافضة ، و مما يدل على ذلك حديث عمرو بن العاص

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَهُ عَلَى جَيْشِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيْكَ قَالَ عَائِشَةُ قُلْتُ مِنَ الرِّجَالِ قَالَ أَبُوهَا قُلْتُ ثُمَّ مَنْ قَالَ عُمَرُ فَعَدَّ رِجَالًا. رواه مسلم

— في ص (٦٦): ذكر المؤلف حديثا عند الحاكم في المستدرک من طريق حسين بن زيد بن علي عن عمر بن علي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال :

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم لفاطمة : إن الله يغضب لغضبك و يرضى لرضاك

هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه

والجواب: المؤلف شيعي صاحب هوى؛ وذلك أنه إذا رأى الذهبي وافق الحاكم على تصحيح حديث ما، نقل ذلك، وإذا لم يوافق الحاكم ترك كلام الذهبي، وليس ذلك في موضع واحد بل في عدة مواضع، ومنها هذا الموضع؛ فقد قال الحافظ الذهبي في التلخيص متعقبا للحاكم في تصحيح هذا الحديث: بل حسين بن زيد منكر الحديث .

وذكر المؤلف في الحاشية: أن الحديث الضعيف السابق؛ دليل على أن غضب فاطمة - رضي الله عنها- ورضاها مطابقان لعين الحق، وموصوفان بكامل الصواب.

والجواب:

أن هذا غير صحيح على إطلاقه، وكما مر أن الحديث الذي اعتمد عليه ضعيف

، ومما يدل على أن الإطلاق غير صحيح؛ ما وقع من أبي بكر الصديق مع علي وفاطمة رضي الله عنهم في طلبهما الميراث من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاته، وهذه هي القصة ، قال الإمام مسلم في صحيحه:

حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبِي ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلْوَانِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَتْ أَبَا بَكْرٍ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا مِيرَاثَهَا مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا نُورَثُ مَا تَرَكَنَا صَدَقَةٌ، قَالَ وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَكَانَتْ فَاطِمَةُ تَسْأَلُ أَبَا بَكْرٍ نَصِيبَهَا مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ



اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ خَيْرٍ وَفَدَاكَ وَصَدَقْتَهُ بِالْمَدِينَةِ فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ عَلَيْهَا ذَلِكَ وَقَالَ لَسْتُ تَارِكًا شَيْئًا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْمَلُ بِهِ إِلَّا عَمِلْتُ بِهِ إِنَّي أَخْشَى أَنْ تَرَكَتُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ أَنْ أُزِيغَ ...

وكان الصواب مع أبي بكر، ومعه على ذلك جمهور الصحابة، وكان الخلفاء يعطون قرابة رسول الله من بيت المال ومن الخمس ، وخالف في ذلك الرافضة؛ فطعنوا في أبي بكر رضي الله عنه، وظاهر كلام المؤلف أنه يوافق الرافضة، فالله أعلم. وسيتكرر بيان ما سبق ص ( )

— في ص (٧٣): ذكر المؤلف حديث سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي ( أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى ) وقد يفهم بعض الجهال من هذا الحديث أن عليا أفضل من أبي بكر، وأولى بالخلافة منه.

### والجواب:

قال ابن تيمية في منهاج السنة (١٦/٥): وأما حديث سعد لما أمره معاوية بالسب فأبى فقال ما منعك أن تسب علي بن أبي طالب فقال ثلاث قالهن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلن أسبه لأن يكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم الحديث فهذا حديث صحيح رواه مسلم في صحيحه وفيه ثلاث فضائل لعلي لكن ليست من خصائص الأئمة ولا من خصائص علي فإن قوله:

( وقد خلفه في بعض مغازيه؛ فقال له علي: يا رسول الله تخلفني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي ) ليس من خصائصه فإنه استخلف على المدينة غير واحد ولم يكن هذا الاستخلاف أكمل من غيره ولهذا قال له علي أتخلفني مع النساء والصبيان لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان في كل غزاة يترك بالمدينة رجالا من المهاجرين والأنصار إلا في غزوة تبوك فإنه أمر المسلمين جميعهم بالنفير فلم يتخلف بالمدينة إلا عاص أو معذور غير النساء والصبيان ولهذا كره علي الاستخلاف وقال أتخلفني مع النساء والصبيان يقول تتركني خلفا لا تستصحبني معك فبين له النبي صلى الله عليه وسلم أن الاستخلاف ليس نقصا ولا غضاضة فإن موسى استخلف هارون على قومه لأمانته عنده وكذلك أنت استخلفتك لأمانتك عندي لكن موسى استخلف نبيا وأنا لا نبي بعدي وهذا تشبيه في أصل الاستخلاف فإن موسى استخلف هارون على جميع بني إسرائيل والنبي صلى الله عليه وسلم استخلف عليا على قليل من المسلمين وجمهورهم استصحبهم في

الغزاة... فلم يكن الإستخلاف من الخصائص ولا التشبيه بنبي في بعض أحواله من الخصائص... اهـ  
وانظر أيضا (١٧٨ / ٧).

وذكر المؤلف في ص (٧٤ و٧٧-٧٨) أن معاوية كان يتبنى سب علي رضي الله عنهما.

وهذا ليس على إطلاقه؛ فلم يكن بينهما شيء قبل تولي علي للخلافة، ثم بعد ذلك حصل بينهما ما حصل، وإن كان الصواب مع علي، لكن نقول كما قال السلف الصالحون: عصم الله سيوفنا من دمائهم، فنعصم ألسنتنا عن أعراضهم

— ثم إن وقوع معاوية في علي لا يدل على أن معاوية منافق؛ كما تستدل على ذلك الشيعة بما رواه مسلم في صحيحه عن علي رضي الله عنه أنه قال إنه لعهد النبي الأمي إلى أنه لا يجني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق.

وكأن المؤلف يشير إل القول بذلك في نقله عن جماعة من الصحابة؛ أنهم ما كانوا يعرفون المنافقين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ببغضهم لعلي.

والجواب:

قال ابن تيمية في منهاج السنة (٧ / ٨٠): علامات النفاق كثيرة كما ثبت في الصحيحين عن النبي

صلى الله عليه وسلم انه قال: آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد اخلف وإذا اتتمن خان

فهذه علامات ظاهرة فعلم أن علامات النفاق لا تختص بحب شخص أو طائفة ولا ببغضهم.. ولا ريب أن من أحب عليا لله بما يستحقه من المحبة لله فذلك من الدليل على أيمانه وكذلك من أحب الأنصار لأنهم نصروا الله ورسوله فذلك من علامات أيمانه ومن ابغض عليا والأنصار لما فيهم من الأيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله فهو منافق

قلت: ومعاوية لم يكن بغضه لعلي كذلك؛ وإنما حصل ذلك لأسباب أخرى كطلب قتلة عثمان، وهو متأول في ذلك رضي الله عنه وعفا عنه.

قال ابن تيمية: وأما من أحب الأنصار أو عليا أو غيرهم لأمر طبيعي مثل قرابة بينهما فهو كمحبة أبي طالب للنبي وذلك لا ينفعه عند الله و من غلا في الأنصار أو في علي أو في المسيح أو في نبي فأحبه واعتقد فيه فوق مرتبته فانه لم يحبه في الحقيقة إنما أحب مالا وجود له كحب النصارى للمسيح فان المسيح أفضل

من علي، وهذه المحبة لا تنفعهم فإنه إنما ينفع الحب لله لا الحب مع الله قال تعالى: ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله و الذين آمنوا أشد حبا لله

و من قُدِّر انه سمع عن بعض الأنصار أمرا يوجب بغضه فابغضه لذلك كان ضالا مخطئا و لم يكن منافقا بذلك و كذلك من اعتقد في بعض الصحابة اعتقادا غير مطابق و ظن فيه انه كان كافرا أو فاسقا فابغضه لذلك كان جاهلا ظلما و لم يكن منافقا.

وهذا مما يتبين به كذب ما يروى عن بعض الصحابة كجابر انه قال ما كنا نعرف المنافقين على عهد النبي صلى الله عليه و سلم إلا ببغضهم علي بن أبي طالب فان هذا النفي من اظهر الأمور كذبا لا يخفى بطلان هذا النفي على آحاد الناس فضلا عن أن يخفى مثل ذلك على جابر أو نحوه، فان الله قد ذكر في سورة التوبة و غيرها من علامات المنافقين و صفاتهم أمورا متعددة ليس في شيء منها بغض علي:

كقوله و منهم من يقول ائذن لي و لا تفتني إلا في الفتنة سقطوا

و قوله و منهم من يلمزك في الصدقات فان أعطوا منها رضوا و إن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون و قوله و منهم الذين يؤذون النبي و يقولون هو أذن قل خير لكم يؤمن بالله و قوله و منهم من عاهد الله لئن أتانا من فضله لنصدقن و لنكونن من الصالحين - إلى قوله - وبما كانوا يكذبون إلى أمثال ذلك من الصفات التي يصف بها المنافقين و ذكر علاماتهم و ذكر الأسباب الموجبة للنفاق

وكل ما كان موجبا للنفاق فهو دليل عليه و علامة له فكيف يجوز لعاقل أن يقول لم يكن للمنافقين علامة يعرفون بها غير بغض علي و قد كان من علامتهم التخلف عن الجماعة كما في الصحيح عن ابن مسعود انه قال: ولقد رايتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق

و عامة علامات النفاق وأسبابه ليست في أحد من أصناف الأمة اظهر منها في الرفضة حتى يوجد فيهم من النفاق الغليظ الظاهر ما لا يوجد في غيرهم و شعار دينهم التقية التي هي أن يقول بلسانه ما ليس في قلبه وهذا علامة النفاق

كما قال الله تعالى وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبأذن الله وليعلم المؤمنين وليعلم الذين نافقوا وقيل لهم تعالوا قاتلوا في سبيل الله أو ادفعوا قالوا لو نعلم قتالا لاتبعناكم هم للكفر يومئذ اقرب منهم للأيمان يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم والله اعلم بما يكتُمون

وقال تعالى يخلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم وهموا بما لم ينالوا...  
والمقصود هنا أنه يمتنع أن يقال لا علامة للنفاق إلا بغض على ولا يقول هذا أحد من الصحابة؛ لكن الذي  
قد يقال أن بغضه من علامات النفاق كما في الحديث المرفوع لا يبغضني إلا منافق فهذا يمكن توجيهه فانه  
من علم ما قام به على رضى الله عنه من الأيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله ثم ابغضه على ذلك فهو  
منافق. اهـ بتصرف يسير قلت: وحاشا معاوية الصحابي الجليل أحد كتاب الوحي أن يكون كذلك.  
وقال:

ومعاوية أيضا لما كان له نصيب من الصحبة والاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم وصار أقوام  
يجعلونه كافرا أو فاسقا ويستحلون لعنته ونحو ذلك احتاج أهل العلم أن يذكروا ما له من الاتصال  
برسول الله صلى الله عليه وسلم ليرعى بذلك حق المتصلين برسول الله صلى الله عليه وسلم بحسب  
درجاتهم، وهذا القدر لو اجتهد فيه الرجل واخطأ كان خيرا ممن اجتهد في بغضهم وأخطأ فإن باب  
الإحسان إلى الناس والعفو عنهم مقدم على باب الإساءة والانتقام كما في الحديث ادروا الحدود  
بالشبهات.

فلأن يخطيء الإمام في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة

وكذلك يعطى المجهول الذي يدعى الفقر من الصدقة كما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم رجلين  
سألاه فراءهما جلدتين فقال إن شئتما أعطيتكما ولاحظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب؛ وهذا لأن إعطاء  
الغنى خير من حرمان الفقير والعفو عن المجرم خير من عقوبة البريء.

فإذا كان هذا في حق احاد الناس فالصحابه أولى أن يسلك بهم هذا فخطأ المجتهد في الإحسان إليهم  
بالدعاء والثناء عليهم والذب عنهم خير من خطائه في الإساءة إليهم باللعن والذم والطعن وما شجر  
بينهم، غايته أن يكون ذنبا والذنوب مغفورة بأسباب متعددة هم أحق بها ممن بعدهم، وما تجد أحدا قدح  
فيهم إلا وهو يعظم ما هو أكبر من ذلك من زلات غيرهم وهذا من أعظم الجهل والظلم وهؤلاء الراضية  
يقدحون فيهم بالصغائر وهم يغضون عن الكفر والكبائر فيمن يعاونهم من الكفار والمنافقين كاليهود  
والنصارى والمشركين والإسماعيلية والنصرية وغيرهم فمن ناقش المؤمنين على الذنوب وهو لا يناقش

الكفار والمنافقين على كفرهم ونفاقهم بل وربما يمدحهم ويعظمهم دل على أنه من أعظم الناس جهلاً وظلماً إن لم ينته به جهله وظلمه إلى الكفر والنفاق. اهـ من منهاج السنة (١٧٧/٤)

— في ص (٨٣ و٩٤): ذكر المؤلف أحاديث واهية في اختيار الله لعلي زوجاً لفاطمة، وأن علياً أكثر الأمة علماً واعظماً حلماً...

والجواب:

حديث: (يا فاطمة! أما ترضين أن الله عز وجل اطلع إلى أهل الأرض فاختر رجلين: أحدهما أبوك، والآخر بعلك؟!).

قال الألباني في "السلسلة الضعيفة والموضوعة" ١٠ / ٥٣٠ :

\$موضوع\$

روي من حديث أبي هريرة، وعبدالله بن عباس، وأبي أيوب الأنصاري، وعلي الهلالي، ومعقل بن يسار.

١- أما حديث أبي هريرة؛ فيرويه أبو بكر محمد بن أحمد بن سفيان الترمذي: حدثنا سريج بن يونس: حدثنا أبو حفص الأبار: حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قالت فاطمة رضي الله عنها: يا رسول الله! زوجتني من علي بن أبي طالب وهو فقير لا مال له؟! فقال... فذكره.

أخرجه الحاكم (٣/ ١٢٩)؛ وصححه على شرط البخاري ومسلم؛ كما في "تلخيص الذهبي"، فقد سقط التصحيح من "المستدرک"!! ثم تعقبه الذهبي بقوله:

"قلت: بل موضوع على سريج".

قلت: وذلك؛ لأن سريجاً ثقة من رجال الشيخين، وكذلك من فوقه؛ غير أبي حفص الأبار - واسمه عمر بن عبدالرحمن -؛ وهو ثقة.

فأحدهم لا يحتل مثل هذا الحديث الموضوع؛ فالتهم به أبو بكر الترمذي هذا.

وبذلك جزم الذهبي في "الميزان"؛ وقال:

"ولعله الباهلي".

ووافقه الحافظ في "اللسان" ؛ إلا أنه قال :

"وجزم الحسيني بأنه غير الباهلي" .

٢- وأما حديث ابن عباس ؛ فيرويه إبراهيم بن الحجاج قال : أخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن ابن

أبي نجيح عن مجاهد عنه به .

أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٣ / ١١١ / ٢) ، والخطيب في "التاريخ" (٤ / ١٩٥-١٩٦) ،

وابن عساكر (١٢ / ٩١ / ٢-٩٢ / ١) . وقال الخطيب :

"حديث غريب من رواية عبدالله بن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس . وغريب من حديث معمر

بن راشد عن ابن أبي نجيح ، تفرد بروايته عنه عبدالرزاق ، وقد رواه عن عبدالرزاق غير واحد" .

قلت : وإبراهيم بن الحجاج هذا ؛ قال الذهبي :

"نكرة لا يعرف ، والخبر الذي رواه باطل ، وما هو بالسامي ولا بالنيلي ، ذاك صدوقان" .

قلت : وهما أقدم طبقة منه .

ثم ساق له هذا الحديث ، وقال :

"تابعه عبدالسلام بن صالح - أحد الهلكى - عن عبدالرزاق" .

وأقره الحافظ في "اللسان" .

ومتابعة عبدالسلام بن صالح ؛ أخرجهما الثلاثة المذكورون ، وكذا ابن عدي في ترجمة عبدالرزاق من

"الكامل" (٩ / ٣٠٩) .

وتابعه أحمد بن عبدالله بن يزيد الهشيمي : حدثنا عبدالرزاق به .

أخرجه الخطيب ، وعنه ابن عساكر .

قلت : والهشيمي هذا هو من رواية حديث : "أنبأنا مدينة العلم ..." ، وقد مضى بيان حاله هناك

برقم (٢٩٥٥) ، وأنه كذاب ؛ فراجع .

ثم قال ابن عدي : حدثنا الحسن بن عثمان التستري قال : أخبرنا محمد بن سهل البخاري : أخبرنا

عبدالرزاق بإسناده نحوه . وقال :

"وهذا يعرف بأبي الصلت الهروي عن عبدالرزاق . وابن عثمان هذا ليس بذاك الذي حدثناه عن البخاري!" !

كذا قال ! وفي آخر كلامه غموض لعله من الناسخ ! وقد عقد للتستري هذا ترجمة خاصة ؛ قال فيه (٩٣ / ٢ - ٩٤ / ١) :

"كان يضع الحديث ، ويسرق حديث الناس ، سألت عبدان الأهوازي عنه ؟ فقال : كذاب " .  
وأبو الصلت متهم أيضاً ، وهو صاحب الحديث المشار إليه آنفاً برقم (٢٩٥٥) ؛ فأغنى عن إعادة الكلام عليه .

ولعل التستري سرق هذا الحديث منه ؛ فإنه به يعرف ؛ كما تقدم عن ابن عدي .  
وجملة القول ؛ أن الحديث لم يروه ثقة عن عبدالرزاق .

ولو أنه ثبت عنه ؛ لبقى فيه علة أخرى تقدر في صحته ، وهي احتمال أن يكون هذا الحديث أيضاً مما أدخله ابن أخي معمر في كتب معمر ؛ فإنه كان رافضياً ، كما تقدم حكاية أمره عن أبي حامد الشرقي في الحديث (٤٨٩٤) ، فراجعه .

٣- وأما حديث معقل ؛ فيرويه خالد بن طهمان ، عن نافع بن أبي نافع عنه قال :

وضأت النبي صلي الله عليه وسلم ذات يوم ؛ فقال :

"هل لك في فاطمة رضي الله عنها تعودها؟!". فقلت : نعم ؛ فقام متوكئاً علي ، فقال :

"أما إنه سيحمل ثقلها غيرك ، ويكون أجرها لك" . قال : فكأنه لم يكن علي شيء ، حتى دخلنا على فاطمة عليها السلام ، فقال لها :

"كيف تجدينك؟" .

قالت : واللخ لقد اشتد حزني ، واشتدت فاقتي ، وطال سقمي - قال أبو عبدالرحمن (ابن الإمام

أحمد) : وجدت في كتاب أبي بخط يده في هذا الحديث - قال :

"أوما ترضين أني زوجتك أقدم أمتي سلماً ، وأكثرهم علماً ، وأعظمهم حليماً؟!".

أخرجه أحمد (٥ / ٢٦) ، ومن طريقه ابن عساكر (١٢ / ١٩ / ١) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات ؛ غير خالد بن طهمان ؛ فضعفه الأكثرون . وقال ابن معين : "ضعيف خلط قبل موته بعشر سنين ، وكان قبل ذلك ثقة" . اهـ بتصرف .

وذكر المؤلف في ص (٩٤) : حديثا آخر بنحو حديث معقل بن يسار ؛ وهو حديث ضعيف ؛ في إسناده عدة علل ، منها :

الانقطاع بين أبي إسحاق السبيعي وبين علي ، وتدليس أبي إسحاق ، وضعف شريك الراوي عن أبي إسحاق .

وأيا في هذه الأخبار نكارة ؛ فإن الأدلة الصحيحة تدل على أن أبا بكر أكثر علما وحلما في ص (٩٥) : ذكر المؤلف أن عليا امتحن الله قلبه للإيمان ؛ واستدل على ذلك بحديث ظاهره تفضيل علي على أبي بكر وعمر وسائر الصحابة .

والجواب : الحديث الذي استدل به ضعيف ؛ في إسناده شريك النخعي سيء الحفظ يخطئ كثيرا .  
- في ص (٩٧) ذكر المؤلف حديثا انتقد فيه خالد بن الوليد على علي ؛ لأنه أخذ امرأة من السبي ؛ فغضب رسول الله على خالد .

وكان الواجب عن المؤلف أن يتحرى في الصحة ، لاسيما فيما يتعلق بالخلاف بين الصحابة ؛ لأن البعض كالشيعة يطعن بذلك في الصحابة ، والحديث الذي ذكره المؤلف في إسناده الأجلح الكندي ، قال فيه الذهبي : وثقه ابن معين وغيره وضعفه النسائي ، وهو شيعي . وعلى هذا ففي القصة ضعف .

- في ص (١١٣) : ذكر عن بعضهم أن عليا كان يجهر بالبسملة ، وأن ذلك متواتر عنه والجواب : في دعوى التواتر عنه تهويل ؛ وإنما إن وجدت آثار فلا تثبت ، وإن ثبت شيء فلا يصل إلى حد التواتر ، فليكتب المؤلف ولو أثرتين ثابتين عنه ، ومما ورد عن علي ما أسنده البيهقي (٤٨/٢) من طريق الشعبي قال رأيت علي بن أبي طالب وصليت خلفه ، فسمعتة يجهر بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) .

وهذا الأثر لا يثبت عن علي ففي إسناده راويان لم يوجد فيهما تعديل ، بل قد جاء من عدة طرق عند عبد الرزاق في المصنف (٨٨/٢) والطبراني في الكبير (٩٣٠٤) وابن عبد البر في الإستذكار (٤٨٠٠-٤٨٠١) عن علي رضي الله عنه أنه كان لا يجهر بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) .



على أنه لو ثبت لكان خير الهدي هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِ { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ } لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا  
وفي رواية: فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. متفق عليه واللفظ لمسلم.  
- في ص (١١٧): ذكر عنوانا (الساقى على الحوض) أي علي بن أبي طالب.

والجواب: ذكر المؤلف عدة أحاديث ضعيفة تدل على ذلك، وهذا شأن أهل الأهواء يتركون الأحاديث الصحيحة، ويأخذون بالأحاديث الضعيفة؛ حتى ينشروا باطلهم، ومن الأحاديث التي ذكرها - حديث أبي هريرة وجابر؛ وفي إسناد الحديث (روح بن صلاح) ضعفه الدار قطني، وذكر ابن عدي أن في أحاديثه ما ينكر، وفي الإسناد أيضا (ابن لهيعة) ضعيف ومدلس.

- عن أنس مرفوعا (علي راية الهدى ومنار الإيوان وإمام أوليائي ونور جميع من أطاعتني يا أبا برزة علي أميني غدا على حوضي وصاحب لوائي وثقتي على مفاتيح خزائن جنة ربي "  
قال الذهبي في الميزان (٣٥٦/٤): هذا باطل قاله ابن عدي، قلت - أي الذهبي -: إي والله من أبرد الموضوعات، وعلي فلعن الله من لا يحبه.

وفي إسناد هذا الحديث (لا هز أبو عمرو التيمي) قال فيه ابن عدي: بغدادى مجهول يحدث عن الثقات بالمناكير.

إلى آخر ما ذكر من الأحاديث الضعيفة والمكذوبة.

- في ص (١٢٠-١٢٤): ذكر المؤلف عدة أدلة في ان جميع الأبواب التي في المسجد سدت إلا باب علي، ثم لما رأى أن الأحاديث التي ذكرها تتعارض مع الأحاديث الصحيحة التي في الصحيحين حاول الجمع بين تلك الأحاديث، ونقل عن بعض العلماء في الجمع بينها.

والجواب: أن ما ذكره من الاحاديث لاتقاوم في القوة ما جاء في الصحيحين أو أحدهما؛ إذ أن ما ذكره؛ منها ماهو ضعيف، ومنها من حسنها بعض العلماء ومن الأئمة من ضعفها، بخلاف التي في الصحيحين أو أحدهما فلم يختلفوا فيها إلا في أحاديث قليلة، والحكم في مسألة سد الأبواب التي في المسجد؛ حديث ابن عباس قال:

خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ عَاصِبٌ رَأْسُهُ بِخِرْقَةٍ فَقَعَدَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَنَ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بِنِ أَبِي فُحَّافَةَ وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا وَلَكِنْ خَلَّةُ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ سُدُّوا عَنِّي كُلَّ خَوْخَةٍ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرَ خَوْخَةٍ أَبِي بَكْرٍ. ورواه مسلم

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في مختصر منهاج السنة للغنيمان (١/ ٢٤٠) وما بعدها

(فصل)

قَالَ الرَّافِضِيُّ: ((وَعَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: لَعَلِّي بِنُ أَبِي طَالِبٍ عَشْرُ فَضَائِلَ لَيْسَتْ لِغَيْرِهِ. قَالَ لَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: ((لَا بَعَثَنَّ رَجُلًا لَا يُخْزِيهِ اللَّهُ أَبَدًا، يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَاسْتَشْرَفَ إِلَيْهَا مَنْ اسْتَشْرَفَ. قَالَ: أَيْنَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؟. قَالُوا: هُوَ أَرْمَدُ فِي الرَّحَى يَطْحَنُ. قَالَ: وَمَا كَانَ أَحَدُهُمْ يَطْحَنُ. قَالَ: فَجَاءَ وَهُوَ أَرْمَدٌ لَا يَكْدُ أَنْ يَبْصُرَ. قَالَ: فَفَنَفَثْتُ فِي عَيْنَيْهِ ثُمَّ هَزَّ الرَّأْيَةَ ثَلَاثًا وَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ، فَجَاءَ بِصَفِيَّةَ بِنْتِ حُبَيْبٍ. قَالَ: ثُمَّ بَعَثَ أَبَا بَكْرٍ بِسُورَةِ التَّوْبَةِ، فَبَعَثَ عَلِيًّا خَلْفَهُ فَأَخَذَهَا مِنْهُ وَقَالَ: لَا يَذْهَبُ بِهَا إِلَّا رَجُلٌ هُوَ مِنْنِي وَأَنَا مِنْهُ)).

وَقَالَ لِبَنِي عَمَّةٍ: أَيُّكُمْ يُوَالِيَنِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؟ قَالَ: وَعَلِيٌّ مَعَهُمْ جَالِسٌ فَأَبُوا، فَقَالَ عَلِيُّ: أَنَا أُوَالِيكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. قَالَ: ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى رَجُلٍ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ يُوَالِيَنِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؟ فَأَبُوا، فَقَالَ عَلِيُّ: أَنَا أُوَالِيكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَقَالَ: أَنْتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. قَالَ: وَكَانَ عَلِيُّ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ النَّاسِ بَعْدَ خَدِيجَةَ. قَالَ: وَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثَوْبَهُ فَوَضَعَهُ عَلَى عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ وَالْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ، فَقَالَ: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا}.

قَالَ: وَشَرَى عَلِيُّ نَفْسَهُ وَكَبَسَ ثَوْبَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثُمَّ نَامَ مَكَانَهُ، وَكَانَ

الْمُشْرِكُونَ يَرْمُونَهُ بِالْحِجَارَةِ.

وَخَرَجَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالنَّاسِ فِي غَزَاةِ تَبُوكَ، فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ: أَخْرُجْ مَعَكَ؟ قَالَ: لَا فَبَكَى عَلِيُّ، فَقَالَ لَهُ: أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى؟ إِلَّا أَنَّكَ لَسْتَ بِبَنِيٍّ، لَا يَنْبَغِي أَنْ أَذْهَبَ إِلَّا وَأَنْتَ خَلِيفَتِي.

وَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : أَنْتَ وَلِيِّي فِي كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي .  
قَالَ : وَسَدَّ أَبْوَابَ الْمَسْجِدِ إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ . قَالَ : وَكَانَ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ جُنْبًا ، وَهُوَ طَرِيقُهُ لَيْسَ لَهُ طَرِيقٌ  
غَيْرُهُ .

وَقَالَ لَهُ : مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ .

وَعَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَرْفُوعًا أَنَّهُ بَعَثَ أَبَا بَكْرٍ فِي بَرَاءَةٍ إِلَى مَكَّةَ ، فَسَارَ بِهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ  
لِعَلِيٍّ : (( الْحَقُّ فَرُدُّهُ وَبَلِّغْهَا أَنْتَ ، فَفَعَلَ . فَلَمَّا قَدِمَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَكَى وَقَالَ : يَا  
رَسُولَ اللَّهِ حَدِّثْ فِي شَيْءٍ ؟ قَالَ : لَا ، وَلَكِنْ أَمَرْتُ أَنْ لَا يُبَلِّغَهَا إِلَّا أَنَا أَوْ رَجُلٌ مِنِّي )) .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ هَذَا لَيْسَ مُسْنَدًا بَلْ هُوَ مُرْسَلٌ لَوْ ثَبَتَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، وَفِيهِ أَلْفَاظٌ هِيَ كَذَبٌ عَلَى  
رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، كَقَوْلِهِ : أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى ، غَيْرَ أَنَّكَ  
لَسْتَ بِنَبِيِّ ، لَا يَنْبَغِي أَنْ أُذْهَبَ إِلَّا وَأَنْتَ خَلِيفَتِي . فَإِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ذَهَبَ غَيْرَ مَرَّةٍ  
وَخَلِيفَتُهُ عَلَى الْمَدِينَةِ غَيْرُ عَلِيٍّ ، كَمَا اعْتَمَرَ عُمَرَةُ الْخُدَيْبِيَّةُ وَعَلِيٌّ مَعَهُ وَخَلِيفَتُهُ غَيْرُهُ ، وَغَزَا بَعْدَ ذَلِكَ خَيْبَرَ وَمَعَهُ  
عَلِيٌّ وَخَلِيفَتُهُ بِالْمَدِينَةِ غَيْرُهُ ، وَغَزَا غَزْوَةَ الْفَتْحِ وَعَلِيٌّ مَعَهُ وَخَلِيفَتُهُ فِي الْمَدِينَةِ غَيْرُهُ ، وَغَزَا حُنَيْنًا وَالطَّائِفَ وَعَلِيٌّ  
مَعَهُ وَخَلِيفَتُهُ بِالْمَدِينَةِ غَيْرُهُ ، وَحَجَّ حَجَّةَ الْوَدَاعِ وَعَلِيٌّ مَعَهُ وَخَلِيفَتُهُ بِالْمَدِينَةِ غَيْرُهُ ، وَغَزَا غَزْوَةَ بَدْرٍ وَمَعَهُ عَلِيٌّ  
وَخَلِيفَتُهُ بِالْمَدِينَةِ غَيْرُهُ .

وَكُلُّ هَذَا مَعْلُومٌ بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ وَبِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ ، وَكَانَ عَلِيٌّ مَعَهُ فِي غَالِبِ

الْغَزَوَاتِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا قِتَالٌ .

فَإِنْ قِيلَ : اسْتِخْلَافُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْتَخْلَفُ إِلَّا الْأَفْضَلَ ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ عَلِيٌّ مَفْضُولًا فِي عَامَّةِ

الْغَزَوَاتِ ، وَفِي عُمَرَتِهِ وَحَجَّتِهِ ، لَا سِبَّاءَ وَكُلَّ مَرَّةٍ كَانَ يَكُونُ الْإِسْتِخْلَافُ عَلَى رِجَالٍ مُؤْمِنِينَ ، وَعَامَ تَبُوكَ مَا  
كَانَ الْإِسْتِخْلَافُ إِلَّا عَلَى النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَمَنْ عَذَرَ اللَّهُ ، وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا أَوْ مُتَّهَمٌ بِالنِّفَاقِ ،  
وَكَانَتِ الْمَدِينَةُ أَمْنَةً لَا يُخَافُ عَلَى أَهْلِهَا ، وَلَا يَحْتَاجُ الْمُسْتَخْلَفُ إِلَى جِهَادٍ ، كَمَا يَحْتَاجُ فِي أَكْثَرِ الْإِسْتِخْلَافَاتِ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : (( وَسَدَّ الْأَبْوَابَ كُلَّهَا إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ )) فَإِنَّ هَذَا يَمَّا وَضَعَتْهُ الشَّيْعَةُ عَلَى طَرِيقِ الْمُقَابَلَةِ ،

فَإِنَّ الَّذِي فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ  
(( إِنَّ أَمَنَ النَّاسِ عَلِيٌّ فِي مَالِهِ وَصُحْبَتِهِ أَبُو بَكْرٍ ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا غَيْرَ رَبِّي لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا ،

وَلَكِنْ أُخُوَّةُ الْإِسْلَامِ وَمَوَدَّتُهُ، لَا يَبْقَيْنَ فِي الْمَسْجِدِ حَوْخَةَ إِلَّا سُدَّتْ إِلَّا حَوْخَةَ أَبِي بَكْرٍ)) . رواه ابنُ عَبَّاسٍ  
 أَيضًا فِي الصَّحِيحَيْنِ . وَمِثْلُ قَوْلِهِ : ((أَنْتَ وَلِيِّي فِي كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي)) فَإِنَّ هَذَا مَوْضُوعٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ  
 بِالْحَدِيثِ، وَالَّذِي فِيهِ مِنَ الصَّحِيحِ لَيْسَ هُوَ مِنْ خَصَائِصِ الْأَئِمَّةِ، بَلْ وَلَا مِنْ خَصَائِصِ عَلِيٍّ، بَلْ قَدْ شَارَكَهُ  
 فِيهِ غَيْرُهُ، مِثْلَ كَوْنِهِ يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَمِثْلَ اسْتِخْلَافِهِ وَكَوْنِهِ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ  
 مُوسَى، وَمِثْلَ كَوْنِ عَلِيٍّ مَوْلَى مَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَوْلَاهُ فَإِنَّ كُلَّ مُؤْمِنٍ مَوَالٍ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ،  
 وَمِثْلَ كَوْنِ ((بِرَاءَةٌ)) لَا يَبْلُغُهَا إِلَّا رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ؛ فَإِنَّ هَذَا يَشْتَرِكُ فِيهِ جَمِيعُ الْهَاشِمِيِّينَ، لِمَا رُوِيَ أَنَّ  
 الْعَادَةَ كَانَتْ جَارِيَةً بِأَنَّ لَا يَنْفِضُ الْعَهْدُ وَلَا يَجْلُهَا إِلَّا رَجُلٌ مِنْ قَبِيلَةِ الْمُطَاعِ. اهـ

— وما ذكره المؤلف في الصفحة الماضية ماجاء من طريق أبي إسحاق ، عن العلاء بن عرار قال :  
 سئل ابن عمر عن علي وعثمان ، فقال : « أما علي فلا تسألوا عنه ، انظروا إلى منزلته من رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ، فإنه سد أبوابنا في المسجد ، وأقر بابيه ، وأما عثمان فإنه أذنب يوم التقى الجمعان ذنبا عظيما ،  
 فعفا الله عنه ، وأذنب فيكم ذنبا دون ذلك فقتلتموه »

وهذا الحديث ضعيف؛ في إسناده أبو إسحاق السبيعي مدلس كما ذكر ذلك النسائي وغيره .  
 وعثمان أولى من علي بالخلافة بإجماع الصحابة ومن بعدهم، ولا عبرة بمخالفة الشيعة، قال أيوب  
 السخيتاني : مَنْ قَدَّمَ عَلِيًّا عَلَى عُثْمَانَ فَقَدْ أَرَى بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ .  
 وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: وَكَمَا أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى تَقْدِيمِ عُثْمَانَ فِي الْبَيْعَةِ مَعَ أَنَّ  
 بَعْضَ أَهْلِ السُّنَّةِ كَانُوا قَدْ اخْتَلَفُوا فِي عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى تَقْدِيمِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ -  
 أَيُّهُمَا أَفْضَلُ فَقَدَّمَ قَوْمٌ عُثْمَانَ وَسَكَنُوا، أَوْ رَبَّعُوا بِعَلِيٍّ، وَقَدَّمَ قَوْمٌ عَلِيًّا وَقَوْمٌ تَوَقَّفُوا ؛ لَكِنْ اسْتَفَرَّ أَمْرُ أَهْلِ  
 السُّنَّةِ عَلَى تَقْدِيمِ عُثْمَانَ وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ - مَسْأَلَةُ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ - لَيْسَتْ مِنَ الْأُصُولِ الَّتِي يُضَلُّ  
 الْمُخَالِفُ فِيهَا عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ لَكِنَّ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي يُضَلُّ الْمُخَالِفُ فِيهَا هِيَ " مَسْأَلَةُ الْخِلَافَةِ " وَذَلِكَ  
 أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ الْخَلِيفَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ ثُمَّ عَلِيٌّ وَمَنْ طَعَنَ فِي خِلَافَةِ أَحَدٍ مِنْ  
 هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ فَهُوَ أَضَلُّ مِنْ حِمَارِ أَهْلِهِ. اهـ وانظر مجموع الفتاوى (١/ ٢٤٤ و٢٨٣)

كذ قال ابن تيمية في مسألة التفضيل؛ أنه لا يضلل فيها المخالف، ولكن قد استقر الخلاف على أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة، فلا داعي لإثارته من جديد كما تفعله الشيعة والرافضة، قال ابن حجر في الفتح (٣٤ / ٧): انعقد الإجماع بآخره بين أهل السنة أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة رضي الله عنهم أجمعين. اهـ

في ص (١٢٤): ذكر المؤلف عن المطلب بن عبد الله بن حنطب أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأذن لأحد أن يمر في المسجد وهو جنب إلا لعلي...

وهذا الحديث ضعيف؛ فالمطلب بن حنطب وإن كان مقبول الرواية؛ إلا أنه غير صحابي، فيكون الحديث مرسلاً، والمطلب كثير التدليس والإرسال، وأيضا في هذا الحديث نكارة من حيث المعنى؛ فالله يقول:

{ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا } قال ابن كثير: ينهى تعالى عباده المؤمنين عن فعل الصلاة في حال الشُّكْرِ، الذي لا يدري معه المصلي ما يقول، وعن قربان محلها - وهي المساجد - للجُنُب، إلا أن يكون مجتازا من باب إلى باب من غير مُكْتَبٍ وقد كان هذا قبل تحريم الخمر... وهذه المسألة الفقهية ليس محل بيان الراجح فيها هنا.

- في ص (١٢٥): ذكر عن عبد الله بن أسعد بن زرارة عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أوحى إلي في علي ثلاث أنه سيد المسلمين وإمام المتقين وقائد الغر المحجلين قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه

ولما كان المؤلف صاحب هوى؛ لم ينقل كلام الذهبي بعد هذا الحديث؛ حتى يغتر القارئ لمثل هذا الحديث؛ فيقول: علي أفضل الأمة بعد رسول الله، بل ظاهر الحديث أنه أفضل حتى من الأنبياء، ولكن هذا تعليق الذهبي على هذا الحديث،

قال في تعليقه على هذا الحديث في مستدرک الحاكم: أحسبه موضوعا. أي مكذوبا على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

- في ص (١٢٥): ذكر حديث (أنا عبدالله، وأخو رسول الله، وأنا الصديق الأكبر، لا يقولها بعدي إلا كاذب، أمنت قبل الناس سبع سنين). .

والجواب:

قال الألباني في "السلسلة الضعيفة والموضوعة" ١٠ / ٦٥١ :

\$موضوع\$

أخرجه النسائي في "الخصائص" (ص ٣) ، والحاكم (٣ / ١١١ - ١١٢) من طريق المنهال بن عمرو

عن عباد بن عبدالله قال : قال علي ... فذكره .

قلت : ويض له الحاكم ؛ فلم يذكر فيه شيئاً !

لكن الذهبي أفاد في "تلخيصه" أنه قال :

"صحيح على شرط الشيخين" ! ثم تعقبه بقوله :

"كذا قال ، و[ليس] هو على شرط واحد منهما ، بل ولا هو بصحيح ، بل حديث باطل ؛ فتدبره .

وعباد ؛ قال ابن المديني : ضعيف" . وقال في ترجمته من "الميزان" : "وهذا كذب على علي رضي الله عنه" .

وصدق رحمه الله ، وآفته عباد هذا ؛ فقد قال البخاري :

"فيه نظر" .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في "الموضوعات" .

ولم يتعقبه السيوطي في "اللآلئ" (١ / ١٦٦) بطائل !

ثم روى الحاكم ، وابن عساكر (١٢ / ٦٣ / ١) من طريق شعيب بن صفوان عن الأجلح عن سلمة

بن كهيل عن حبة بن جوين عن علي قال :

عبدت الله مع رسول الله صلي الله عليه وسلم سبع سنين ؛ قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة . سكت

عنه الحاكم ! وقال الذهبي :

"وهذا باطل ؛ لأن النبي صلي الله عليه وسلم من أول ما أوحى إليه ؛ آمن به خديجة وأبو بكر وبلال

وزيد مع علي ؛ قبله بساعات أو بعده بساعات ، وعبدوا الله مع نبيه ؛ فأين السبع سنين؟! ولعل السمع

أخطأ ؛ فيكون أمير المؤمنين قال : عبدت الله ولي سبع سنين ؛ ولم يضبط الراوي . ثم (حبة) شيعي جبل ،

قد قال ما يعلم بطلانه من أن علياً شهد معه صفين ثمانون بدريةً ! وذكره أبو إسحاق الجوزجاني فقال : هو

غير ثقة . وشعيب والأجلح متكلم فيهما" .

قلت : ومثله وأنكر منه : ما أخرجه النسائي في "الخصائص" (ص ٣) قال : أخبرنا علي بن المنذر (الأصل : نذر) الكوفي قال : أخبرنا ابن فضيل قال : أخبرنا الأجلح عن عبدالله بن [أبي] الهذيل عن علي رضي الله عنه قال :

ما أعرف أحداً من هذه الأمة عبدالله - بعد نبينا - غيري ، عبدت الله قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة تسع سنين !

قلت : ورجال إسناده ثقات كلهم ؛ لكن من دون ابن أبي الهذيل كلهم من الشيعة .  
والأجلح منهم متكلم فيه ؛ كما تقدم عن الذهبي ، فلعله هو العلة . والله أعلم . اهـ

- في ص (١٢٧) : ذكر حديثاً فيه (وَأَنْتَ الصِّدِّيقُ الْأَكْبَرُ ، وَأَنْتَ الْفَارُوقُ تَفَرَّقُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ) أي علي .

والجواب : أن هذين الوصفين مشهوران لأبي بكر وعمر ، وهذا الحديث في إسناده علي بن هاشم بن البريد شيعي ، وعباد بن يعقوب الأسدي الرواجني رافضي شيعي جلد ، ومحمد بن عبيد الله بن أبي رافع ضعيف وأبوه مجهول ؛ فالحديث باطل .

- ثم قام المؤلف يسوق شواهد على أن علياً هو الفاروق ، فيقال له : ثبتت عرشك ثم انقش ؛ فالحديث باطل كما تقدم .

- في ص (١٣١) : ذكر حديث بن أبي ليلي الأنصاري الصحابي وفيه أن أبا بكر وعمر انهزموا وعلياً لم ينهزم .

والجواب : هذا الحديث الذي ظاهره تنقص أبي بكر وعمر ؛ غير صحيح ، فلا يفرح به المؤلف ، ولا تفرح به الرافضة ، ففي إسناده عبيد الله بن موسى ، وهو وإن كان ثقة فقد قال فيه أبو داود : كَانَ شَيْعِيًّا ، مُحْتَرِقًا ، وأيضاً محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي الأنصاري ضعيف .

- في ص (١٣٣) ذكر المؤلف حديثاً فيه أن علياً لم يسبقه الأولون بعلم ولا يدركه الآخرون .

والجواب : هذا حديث ضعيف في إسناده عدة علل ، منها : شريك بن عبد الله النخعي ضعيف ، وأبو إسحاق السبيعي مدلس ، وهبيرة بن يريم شيعي ، وعمرو بن حبشي مجهول .

في ص (١٣٥): ذكر حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : نظر النبي صلى الله عليه و سلم إلي فقال : يا علي أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة حبيبك حبيبي و حبيبي حبيب الله و عدوك عدوي و عدوي عدو الله و الويل لمن أبغضك بعدي

ثم ذكر قصة حدثت بين بن معين وأبي الأزهر في إثبات هذا الحديث.

والجواب:

قال الذهبي في التلخيص معلقا على ما تقدم: منكر ليس ببعيد من الوضع.

ولم يعجب المؤلف كلام الذهبي؛ فلم ينقله كعادته فيما لم يعجبه.

— في ص (١٣٦-١٣٧): ذكر المؤلف حديث (علي مع القرآن و القرآن مع علي لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض) وذكر في أوله قصة، ثم عمل عليه حاشية طويلة، ولاداعي لهذه الحاشية والحديث ضعيف؛ ففي إسناده علي بن هاشم بن البريد، هو وأبوه شيعيان، وأبو ثابت مولى أبي ذر مجهول. وسيأتي بيان ذلك أكثر ص (٩٥ و ٥٦).

— في حاشية ص (١٤٥): يتعجب المؤلف كيف أصبح التأليف في فضائل الآل الثابتة، أو تبني رأي فقهي — كالقول بجواز السح على القدمين — من الصفات التي ينزه المريء عنها.

والجواب: أن من ألف في فضائل الآل الثابتة؛ فهذا شرف له فضلا عن أن ينزه عنه، وأما جمع الأحاديث الضعيفة والموضوعة والصحيحة في ذلك ككتبتك هذه وغيرها مما يتعلق بفضائل الآل مع تشبثك بأي تصحيح تراه ولو كان في الإسناد ضعيف أو كذاب؛ فهذا مما ينزه عنه أئمة السنة، وأيضا المسائل الفقهية عند أهل السنة معلومة؛ وليس منها المسح على القدمين، وإنما على الخفين، وإنما عُرف عند الأئمة أن القول بالمسح على القدمين هو مذهب الشيعة.

— في ص (١٤٦): ذكر حديث حذيفة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم إن وليتموها أبا بكر فزاهد في الدنيا راغب في الآخرة و في جسمه ضعف و إن وليتموها عمر فقوي أمين لا يخاف في الله لومة لائم و إن وليتموها عليا فهاد مهتد يقيمكم على صراط مستقيم.

وهذا الحديث ضعيف؛ في إسناده أبو إسحاق السبيعي مدلس وقد عنعن.



— في ص (١٥١): ذكر حديثاً من كنز العمال، ظاهره أن علياً أفضل من عمر، وفي الحديث أيضاً الغلو في علي، ولم أجد للحديث إسناداً، ولكن عليه رائحة الكذب.

— في ص (١٥٢): ذكر المؤلف حديثاً عن علي، وفيه: أن رسول الله أجهد باكياً، فقلت: يا رسول الله ما يبكيك؟ قال: «ضغائن في صدور قوم لا يريدونها لك إلا من بعدي»، قلت: في سلامة من ديني؟ قال: «في سلامة من دينك»

والجواب: هذا الحديث ضعيف؛ في إسناده عدة علل، وهي: حرمة بن عمارة فيه ضعف، والفضل بن عميرة القيسي ضعيف، وميمون الكردي مجهول. وذكر المؤلف نحوه أيضاً في حاشية ص (١٥٣) عن علي وفيه أن علياً اشتكى إلى رسول الله ما يلقاه من أمتة.

وهو حديث ضعيف؛ فيه عدة علل، وهي: إسماعيل بن موسى الفزاري رمي بالرفض، وشريك القاضي ضعيف.

— في ص (١٥٤): ذكر عن ثعلب بن يزيد الحماني قال: سمعت علياً يقول: "و الله إنه لعهد النبي - صلى الله عليه وسلم - الأمي إلي: أن هذه الأمة (ستغدر) من بعدي". وثعلب الراوي عن علي لم أجد له ترجمة فالحديث غير مقبول حتى يُعلم حال رجاله.

— في ص (١٩١): ذكر حديثاً عن أنس بن مالك قال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول «نَحْنُ وَلَدَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ سَادَةُ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنَا وَحَمْزَةُ وَعَلِيٌّ وَجَعْفَرٌ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ وَالْمُهَدِيُّ».

وهذا حديث ضعيف؛ في إسناده علي بن زياد اليامي مجهول عين لا تعرف عدالته ولا ضبطه، وبعض رجال الإسناد يغلط كما ذكر ذلك بعض الأئمة؛ كهدي بن عبد الوهاب، وسعد بن عبد الحميد بن جعفر؛ فتفردهم بهذا الحديث دون بقية الثقات فيه ريبة.

— في ص (١٩٥): ذكر عن المناوي أن المهدي يصير متصرفاً في عالم الكون...

وهذا من ضلالات الصوفية، ومن الشرك بالله؛ لأن ذلك من خصائص الله، ولم يصح في المهدي من ذلك شيء. وسيأتي مزيد لذلك ص (٩٠).

— في ص (١٩٨): ذكر عن بن سيرين أنه قال: يكون في هذه الأمة خليفة لا يفضل عليه أبو بكر ولا عمر.

لما قرأت هذا الأثر، علمت أنه لا يثبت عن ابن سيرين؛ لأنه إمام سنة، وكل من أتى بعد الصحابة؛ فليس بأفضل من واحد منهم ولا يوازهم، والصحبة لا يعدلها شيء، وإن لم يرض بذلك الشيعة؛ فالعبرة بقول أئمة السلف.

ثم نظرت في إسناد الأثر؛ فوجدت فيه عوف الأعرابي، وهو وإن كان ثقة؛ فقد قال الذهبي في "الميزان": قال بن دار وهو يقرأ لهم حديث عوف: لقد كان قدريا رافضيا شيطانا.

ونص غير واحد أنه كان شيعيا، وإذا كان كذلك فلا يقبل ذلك منه؛ لأنه روى ما يؤيد بدعته.

ثم نقل المؤلف في الحاشية عن ابن سيرين أن المهدي أفضل من أبي بكر وعمر.

وهذا أشد بُعدا أن يقوله ابن سيرين، ثم ليس للأثر إسناد فهو في حيز الرد. وسيتكرر بعض ذلك ص (١٠١) مع شيء من الزيادة.

بهذا نكون قد انتهينا من بعض التعليقات والتنبيهات على ما في هذا الكتاب من الأخطاء والتلبسات، والله الهادي إلى سبيل الرشاد.

## ثانيا: كتاب مختصر الآيات التي نزلت في فضل الآل

— قوله في ص (١٠): المطالع لهذا البحث سيجد كثيرا من رواياته مصححه من بعض أهل العلم ، أو مذكورة في كتب اشترط أصحابها الصحة فيها: كالصحيحين ومستدرک الحاكم وصحيح ابن حبان ومختارة الضياء وتفسير ابن أبي حاتم ونحو ذلك.

الجواب: المؤلف لما كان عديم البضاعة من العلم، لاسيما علم الحديث؛ ذهب يجمع كل ما رأى أنه يوافق هواه، ولو كان ضعيفا، ثم غطّى ذلك بتصحيح بعض العلماء الذين بين أهل الحديث أنهم متساهلون في الأحكام على الأحاديث، أو أنهم لم يوفوا بشروطهم في كتبهم التي التزموا إخراج الصحيح فيها. وقد سبق بيان ذلك ص (٣).

وراجع في ذلك: النكت لابن حجر عل مقدمة ابن الصلاح، والتقييد والإيضاح للعراقي، وفتح المغيث للسخاوي.

في الصفحة نفسها يهون المؤلف من الأحاديث الضعيفة في الفضائل، وقد سبق بيان ذلك ص (٤). في ص (١١): ذكر أن الإمام أحمد في كتابه (فضائل الصحابة) جمع فيه الصحيح والضعيف، وكذا غيره ممن ألف في ذلك.

والجواب: أن الإمام أحمد يذكر الأحاديث بالأسانيد، وكذا غيره ، ومن أسند لك فقد أحالك على الحكم بنفسك على ذلك الإسناد، كما قرر ذلك جماعة من أهل العلم.

قال ابن تيمية في منهاج السنة (٧/ ١٧١): ومن الناس من يكون قصده رواية كل ما روي في الباب من غير تمييز بين صحيح و ضعيف كما فعله أبو نعيم في فضائل الخلفاء و كذلك غيره ممن صنف في الفضائل و مثل ما جمعه أبو الفتح بن أبي الفوارس و أبو علي الأهوازي و غيرهما في فضائل معاوية و مثل ما جمعه النسائي في فضائل علي و كذلك ما جمعه أبو القاسم بن عساكر في فضائل علي و غيره فان هؤلاء و أمثالهم قصدوا أن يرووا ما سمعوا من غير تمييز بين صحيح ذلك و ضعيفه فلا يجوز أن يجزم بصدق الخبر بمجرد رواية الواحد من هؤلاء باتفاق أهل العلم. اهـ

ثم إن الناس كانوا في زمن الإمام أحمد وقبلة وبعده بقليل عندهم معرفة بالأسانيد، وأما في أزمنتنا المتأخرة؛ فضعف علم الناس بالأسانيد؛ لذلك لم يرض السخاوي في فتح المغيث بهذه القاعدة (من أسند لك فقد أحالك) هذا في زمنه وقبل ذلك فكيف بزماننا.

ثم مع حذفك أيها المؤلف للأسانيد من الروايات المنقولة في كتيبك هذا؛ قمت بالتليس، بنقل تصحيحات بعض أهل العلم على الروايات التي نقلتها حتى تغرر العامة بذلك، وقد سبق التنبيه على تصحيح من نقلت عنهم وأن كثيرا منه غير معتبر؛ إما للتساهل، أو وجود علة في الإسناد غفل عنها ذلك المثبت لتلك الرواية. وسيأتي مزيد لذلك ص ( ٧٤ )

وذكر المؤلف في نفس الصفحة: أن الإمام أحمد كان ينكر على من يبطل أحاديث الفضائل في أبي بكر وعلي، لأن الصحابة أفضل من ذلك.

والجواب: أن هذا يحتاج إلى تثبيت عن الإمام أحمد، فقد كان معروفا بالذب عن السنة، مقارعا لأهل الأهواء، كالرافضة والناصبة، فكيف يسمح لهذا أن يستدل على فضيلة أبي بكر بروايات ضعيف، وهذا يستدل على فضيلة علي بروايات ضعيفة، وهو يعلم أن ذلك يؤدي إلى النصب والرفض والتشيع، وحتى لو نقله عن أحمد؛ الإمام عبد الواحد التميمي؛ فلا بد من معرفة صحة هذا النقل؛ لأن الإمام عبد الواحد كان في أواخر القرن الرابع، والإمام أحمد في القرن الثاني، فمن أخبر الإمام عبد الواحد بذلك، ولو كان كبير الحنابلة في زمنه، ثم إن الثابت عن الإمام هو التحدث بفضائل الأعمال ولو كانت ضعيفة، لا التحدث بفضائل الأشخاص، مع أن الراجح خلاف ذلك كما سبق ص (٤).

— وذكر أيضا: أن روايات التفسير مما يتسامح فيه الأئمة- أي لا يتحرون الصحيح فيها-.

والجواب: أن ما ذكره جاء عن بعض الأئمة كما قال المؤلف، إلا أنهم لم يقولوا ذلك أيضا في أسباب النزول؛ لأنه باب متوقف على ما في الكتاب والسنة، بخلاف تفسير الكلمات، فقد يقوله صحابي، أو تابعي، أو يؤخذ من اللغة العربية، ونحو ذلك، فعلم بذلك أن المؤلف في نقله لمثل هذا الكلام عن الأئمة؛ إما ملبس؛ لأنه استدل بالتسامح في التفسير على التسامح في أسباب النزول؛ حتى يملأ كتابه هذا بأسباب النزول الضعيفة، وإما أنه جاهل لا يعرف الفرق بين أسباب النزول والتفسير.

ثم إن الأثر الذي ذكره عن يحيى القطان في التسامح في أخذ التفسير؛ لا يثبت؛ فقد أخرجه الخطيب في الجامع (٤ / ٣٢٨) وفي إسناده محمد بن نعيم الضبي مجهول العدالة والضبط، وكيف يليق بهذا الإمام أن يرخص في الأخذ عن المتروكين كجوير بن سعيد، والكذابين كمحمد بن السائب الكلبي.

— في ص (١٢) قال: التنبيه الثالث: ثم ذكر أن كل مدح في القرآن فلاهل البيت قصب السبق فيه...  
الجواب: كذلك للصحابة جميعا قصب السبق في ذلك؛ وذلك لأن الصحابة في الجنة عموما بلا تعيين، ومنهم من جاء الدليل في تعيينهم، كالعشرة المبشرين بالجنة، وأما ما استدل به من أن ( الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة) فقد سبق بيانه (١٨)، وحاصله: أنها سيدا من مات وهو شاب، وليس معناه أنها سيدا كل من في الجنة، يدخل في ذلك الأنبياء والمرسلون وأكابر الصحابة كالعشرة المبشرين بالجنة، فإن هؤلاء لم يموتوا في سن الشباب بل أكبر من ذلك.

— وذكر في نفس الصفحة: عن ابن عباس أنه قال (ما نزل الله ما نزل في علي).  
وهذا الأثر كذب على ابن عباس؛ في إسناده عمر بن الحسن بن علي كذبه الدار قطني كما في السير للذهبي.

— وذكر أيضا: عن ابن عباس قال: نزلت في علي ثلاثمائة آية.  
وهذا الأثر ضعيف جدا؛ في إسناده جوير بن سعيد متروك.  
— في ص (١٣): ذكر عن ابن عباس، قال: ليس من آية في القرآن: (يا أيها الذين آمنوا)، إلا وعلي رأسها وأميرها وشريفها، ولقد عاتب الله أصحاب محمد في القرآن، وما ذكر عليا إلا بخير.  
والجواب: هذا أثر ضعيف؛ في إسناده عيسى بن راشد، قال فيه البخاري كما في الميزان: مجهول، وخبره منكر، وعلي بن بزيمه شيعي.

قال ابن تيمية في المنهاج (٧ / ١٢٩):

هذا كذب على ابن عباس والمتواتر عنه أنه كان يفضل عليه أبا بكر وعمر.  
— ثم قام المؤلف المسكين بعمل حاشية على الأثر السابق، ولا داعي لهذه الحاشية فالأثر ضعيف.  
— في ص (١٤): ذكر عن عبد الله بن أسعد بن زرارة عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: أوحى إلي في علي ثلاث أنه سيد المسلمين وإمام المتقين وقائد الغر المحجلين

ظاهر الحديث أن عليا أفضل الأمة بعد رسول الله، بل ظاهر الحديث أنه أفضل حتى من الأنبياء والمرسلين، ولكن هذا تعليق الذهبي على هذا الحديث،

قال في تعليقه على هذا الحديث في مستدرک الحاكم: أحسبه موضوعا. أي مكذوبا على رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد سبق بيانه بأكثر من ذلك ص (٣٧).

— في الصفحة السابقة: يشير المؤلف إلى أن كل ما ذكره ابن أبي حاتم في التفسير فهو صحيح، وهذا غير صحيح؛ وقد سبق أنه لم يوف بشرطه، وكم من الآثار الضعيفة في تفسيره.

— وذكر أيضا: في التنبيه الثامن؛ أنه لا ينبغي للمنصف تكذيب كل ما رواه غير أهل مذهبه؛ لمجرد أن أهل مذهبه لم يرووه.

والجواب: أن أهل البدع لا يقبل منهم على الصحيح عند أئمة الحديث إلا بأربعة شروط وهي:

١- أن يكون المبتدع صادق اللسان.

٢- أن يكون ضابطا.

٣- ألا يوجد الحديث المروي عنه إلا عنده.

٤- ألا يرو ما يؤيد بدعته.

وعلى هذا فما رواه الشيعة الثقات في فضل آل البيت؛ توقفنا فيه فلا نقبله ولا نكذبه؛ لأنهم رَووا ما يؤيد بدعتهم؛ إذ لو كان هذا الذي انفرد بنقله رجال الشيعة صحيحا مقبولا؛ لما غفل عنه أهل الإنصاف والحق وهم أهل السنة.

— في ص (١٨): ذكر المؤلف أن الروايات الضعيفة؛ فيها فائدة وهي: أنها تميز الشيء المذكور في هذه الرواية الضعيفة على غيره.

والجواب: أن هذا غير صحيح؛ فلا يتميز شيء إلا بنص صحيح، وأما الروايات الضعيفة فلا تفيد شيئا، فوجودها كعدمها، إلا أن يوجد لها شواهد ومتابعات، ولو كان ما ذكره المؤلف صحيحا؛ لكانت روايات الشيعة والرافضة وسائر أهل البدع؛ لها فائدة ولو كانت الروايات فيما يؤيد مذهبهم.

— في ص (٢١): ذكر عن بريدة أنه فسر الصراط المستقيم بأنه: محمد وآله.

هذا أثر لا يثبت، والذي في تفسير الثعالبي المسمى بالجواهر الحسان:

واختلف المفسرون في المعنى الذي استعير له «الصراط» في هذا الموضع : فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : الصراط المستقيم هنا القرآن ، وقال جابر : هو الإسلام ، يعني الحنيفية .

وقال محمد بن الحنفية : هو دين الله الذي لا يقبل من العباد غيره .

وقال أبو العالية : هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه أبو بكر وعمر ، أي : الصراط المستقيم طريق محمد صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر ، وهذا قوي في المعنى ، إلا أن تسمية أشخاصهم طريقاً فيه تجوز ، ويجتمع من هذه الأقوال كلها أن الدعوة هي أن يكون الداعي على سنن المنعم عليهم من النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين في معتقداته ، وفي التزامه لأحكام شرعه ، وذلك هو مقتضى القرآن والإسلام؛ وهو حال رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه . وسيأتي مزيد لذلك ص (٩٢).

— في نفس الصفحة: ذكر حديثاً عن ابن عباس قال: " سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الكلمات التي تلقاها آدم من ربه فتاب عنه، فقال: قال بحق محمد وعلى وفاطمة والحسن والحسين إلا تبت على فتاب عليه ".

ضعيف جدا ، بل كذب .

قال الدار قطني: تفرد به عمر بن ثابت عن أبيه أبي المقدام ولم يروه عنه غير حسين الأشقر .

قال يحيى بن معين: عمرو بن ثابت غير ثقة ولا مأمون .

وقال ابن حبان: يروى الموضوعات عن الاثبات . وانظر الموضوعات (٣/٢)

— ذكر في ص (٢٢): حديثاً من طريق عبد الله بن الحارث عن علي قال : إنها مثلنا في هذه الامة

كسفينة نوح وكباب حطة في بني إسرائيل .

الجواب: هذا الأثر ظاهره الحسن؛ ولكن عبد الله بن الحارث الأنصاري يحتمل أنه لم يسمع من علي

فهو من أواسط التابعين؛ وأقرانه ممن هو من أواسط التابعين كالحسن البصري لم يسمع من علي؛ فيكون الأثر ضعيفاً؛ لانقطاعه .

وسائر ما ذكره عن الصحابة من طريق المتروكين، والمجهولين؛ كما بين بعض ذلك الهيثمي . وسيأتي

بيانه بأكثر ص ( ) .

— بعض الأحاديث التي ذكرها في ص (٢٤):

١- (من أطاع علياً فقد أطاعني . ومن عصى علياً فقد عصاني) .  
قال الألباني في " السلسلة الضعيفة والموضوعة " ١٠ / ٥١٧ :  
\$ضعيف\$

أخرجه الحاكم (٣ / ١٢١) ، وابن عساكر (١٢ / ١٣٩ / ١) من طرق عن يحيى بن يعلى : حدثنا بسام الصيرفي عن الحسن بن عمرو الفقيمي عن معاوية بن معاوية بن ثعلبة عن أبي ذر مرفوعاً . وقال الحاكم :

"صحيح الإسناد" ! ووافقه الذهبي !

قلت : أنى له الصحة ؛ ويحيى بن يعلى - وهو الأسلمي - ضعيف ؟! كما جزم به الذهبي في حديث آخر تقدم برقم (٨٩٢) ، وهو شيعي متفق على تضعيفه كما بينته ثمة .  
وسائر الرواة ثقات ؛ غير معاوية بن ثعلبة ؛ لا تعرف عدالته ، كما تأتي الإشارة إلى ذلك في الحديث الذي بعده .

وبسام : هو ابن عبدالله الصيرفي الكوفي ، وقد وثقوه مع تشيعه .

وقد وقفت على طريق أخرى له ؛ يرويه إبراهيم بن سليمان النهدي الكوفي : أخبرنا عباه بن زياد : حدثنا عمر بن سعد عن عمر بن عبدالله الثقفي عن أبيه عن جده يعلى بن مرة الثقفي مرفوعاً بلفظ :  
"من أطاع علياً فقد أطاعني ، ومن عصى علياً فقد عصاني ، ومن عصاني فقد عصى الله . ومن أحب علياً فقد أحبني ... " الحديث .

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢٣٩ / ٢) ، ومن طريقه ابن عساكر (١٢ / ١٢٨ / ٢) وقال ابن عدي :

"سمعت إبراهيم بن محمد بن عيسى يقول : سمعت موسى بن هارون الحمالي يقول : عباه بن زياد الكوفي ؛ تركت حديثه " . قال ابن عدي :

"وقيل : عبادة بن زياد الأسدي ، وهو من أهل الكوفة ، من الغالين في الشيعة ، وله أحاديث مناكير في الفضائل " .

قلت : ونقل الحافظ ابن حجر في "اللسان" عن أحد الحفاظ النيسابوريين أنه قال :



"مجمع على كذبه" . ثم تعقبه بقوله :

"هذا قول مردود ، وعبادة لا بأس به ؛ غير التشيع" .

ويؤيده قول ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٩٧) عن أبيه :

"هو من رؤساء الشيعة ، أدركته ولم أكتب عنه ، ومحله الصدق" .

قلت : وآفة الحديث إما ممن فوقه ، أو من دونه ؛ فإن عمر بن عبدالله الثقفي وأباه ضعيفان ؛ قال

الذهبي في الوالد :

"ضعفه غير واحد . روى عنه ابنه عمر ، وهو ضعيف أيضاً . قال البخاري : فيه نظر" . وقال ابن

حبان :

"لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد ؛ لكثرة المناكير في روايته ، ولا أدري أذلك منه أم من ابنه

عمر ؛ فإنه واه أيضاً؟! " .

وإبراهيم بن سليمان النهمي ؛ ضعفه الدارقطني . اهـ بتصرف

٢- "من سب علياً فقد سبني"

قال الألباني في "السلسلة الضعيفة والموضوعة" (٣٣٦/٥) :

منكره؛ رواه ابن عساكر (١٢ / ٢٠٣ / ١) عن إسماعيل بن الخليل عن علي بن مسهر عن أبي إسحاق

السبيعي قال :

حججت وأنا غلام ، فمررت بالمدينة ، فرأيت الناس عنقا واحدا ، فاتبعتهم ، فأتوا

أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، فسمعتها وهي تقول : يا شبيب بن

ربيع ! فأجابها رجل جلف جاف : لبيك يا أمه ! فقالت : أيسب رسول الله صلى الله

عليه وسلم في ناديكم ؟ فقال : إنا نقول شيئاً نريد عرض هذه الحياة الدنيا ،

فقالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم : فذكره .

قلت : و إسماعيل بن الخليل ثقة من رجال الشيخين ، وقد خولف في إسناده ، فرواه

أبو جعفر الطوسي الشيعي في "الأمالي" (ص ٥٢ - ٥٣) من طريق أحمد ، وهذا في

"المسند" (٦/٣٢٣) : حدثنا يحيى بن أبي بكر قال : حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبد الله الجدي قال :

دخلت على أم سلمة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : أيسب ... الحديث . دون قوله : " و من سبني سبه الله " .

ورواه الحاكم (٣/١٢١) بسند أحمد مثل رواية ابن عساكر ، وقال : " صحيح الإسناد " . و وافقه الذهبي .

قلت : وفيه نظر من وجهين :

الأول : أن أبا إسحاق السبيعي كان اختلط ، لا يدري أحدث به قبل الاختلاط أن بعده ، و الراجح الثاني ، لأن إسرائيل - و هو ابن يونس بن أبي إسحاق - و هو حفيد السبيعي إنما سمع منه متأخرا . و لعل من آثار ذلك اضطرابه في إسناده و متنه .

أما الإسناد ؛ فظاهر مما تقدم ، فإنه في رواية إسرائيل جعل بينه و بين أم سلمة (أبا عبد الله الجدي) ، و في رواية إسماعيل بن الخليل صرح بأنه سمع من أم سلمة ! إلا أن يكون سقط من " التاريخ " ذكر ( الجدي ) هذا .

و أما المتن ؛ فقد رواه فطر بن خليفة عنه عن الجدي عن أم سلمة موقوفا دون الشطر الثاني منه .

أخرجه الطبراني في " المعجم الكبير " (٢٣/٣٢٢ - ٣٢٣) .

و فطر هذا ثقة من رجال البخاري ، و روايته هي المحفوظة ، لأن لها طريقا أخرى عن أم سلمة ، و قد خرجتها في " الصحيحة " (٣٣٣٢) .

الثاني : أن أبا إسحاق مدلس ، و قد عنعنه .

( تنبيه ) : يبدو من رواية أحمد أن في رواية ابن عساكر سقطا ، فإنه لم يرد فيها ذكر لأبي عبد الله الجدي ، فالظاهر أنه سقط من الناسخ . والله أعلم .

٣- (يا علي ! من فارقتي فقد فارقت الله . ومن فارقتك يا علي ! فقد فارقتني ) .

قال الألباني في " السلسلة الضعيفة والموضوعة " ١٠ / ٥٢١ :

\$ منكر \$

أخرجه الحاكم (٣ / ١٢٣-١٢٤) ، والبزار (٣ / ٢٠١ / ٢٥٦٥) ، وابن عدي ، وابن عساكر (١٢ /

١٣٩ / ١) عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف عن معاوية بن ثعلبة عن أبي ذر مرفوعاً . وقال الحاكم :

"صحيح الإسناد" !

ورده الذهبي بقوله :

"قلت : بل منكر" .

وأقول : ليس في إسناده من يتهم به ؛ سوى معاوية هذا ، وقد أورده ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٣٧٨)

بهذا الإسناد ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك صنع البخاري في "تاريخه" (٤ / ١ / ٣٣٣) ، لكنه أشار إلى هذا الحديث

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٥ / ٤١٦) !

ويحتمل أن يكون المتهم به هو داود هذا ؛ فإنه - وإن وثقه جماعة - ؛ فقد قال ابن عدي :

"ليس هو عندي ممن يحتج به ، شيعي ، عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت" .

ذكره الذهبي ؛ ثم ساق له هذا الحديث . وقال :

"هذا منكر" .

وقول المؤلف في صفحة (٢٥) : أن كل الأحاديث السابقة صحيح ؛ غير صحيح ، فأنت ترى أن منها

ما هو ضعيف ، وما أشار إلى ذكره من الأحاديث في كتابه (الأحاديث التي صححت في فضل الآل) قد

سبق التنبيه على بعض ذلك في الرد الأول .

- في نفس الصفحة : ذكر أن حبل الله هم آل البيت ، ثم استشهد على ذلك بحديث التمسك بالثقلين :

كتاب الله وعترته النبي صلى الله عليه وسلم .

والجواب: أن حبل الله هو الإسلام والقرآن؛ كما في الأحاديث الثابتة، وأما تفسيره بأنه آل البيت؛ فيحتاج إلى دليل صحيح، وما ذكره عن جعفر الصادق؛ لم أجد له إسناداً، ثم جعفر الصادق من أتباع التابعين؛ فلا حجة في تفسيره.

وأما ما ذكره من التمسك بالعترة؛ فالثابت هو التمسك بالقرآن، والوصية بالعترة، والمراد احترامهم وإجلالهم ونحو ذلك، وأما التمسك فيكون بالكتاب والسنة على فهم السلف.

— في ص (٢٧) ذكر حديثاً عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق و أهل بيتي أمان لأمتي

من الاختلاف فإذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب إبليس

هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه

الجواب:

قال الذهبي في التلخيص : بل موضوع، أي كذب.

وذكر حديث: ( مثل أهل بيتي ؛ مثل سفينة نوح ؛ من ركبها نجا ، ومن تخلف عنها غرق ) .

قال الألباني في " السلسلة الضعيفة والموضوعة " ١٠ / ٥ :

\$ضعيف\$

روي من حديث عبدالله بن عباس ، وعبدالله بن الزبير ، وأبي ذر ، وأبي سعيد الخدري ، وأنس بن مالك .

١ - أما حديث ابن عباس : فيرويه الحسن بن أبي جعفر عن أبي الصهباء عن سعيد بن جبير عنه .

أخرجه البزار (٢٦١٥ - كشف الأستار) ، والطبراني في " المعجم الكبير " (٣ / ١٦٠ / ١) ، وأبو

نعيم في " الحلية " (٤ / ٣٠٦) . وقال :

" غريب من حديث سعيد ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه " . وقال البزار :

" لا نعلم رواه إلا الحسن ، وليس بالقوي ، وكان من العباد " . وقال الهيثمي في " المجمع " (٩ /

: (١٦٨)

" رواه البزار ، والطبراني ، وفيه الحسن بن أبي جعفر ؛ وهو متروك " .

قلت : وهو ممن قال البخاري فيه :

"منكر الحديث" .

ذكره في "الميزان" وساق له من مناكيره هذا الحديث .

وشيخه أبو الصهباء - وهو الكوفي - لم يوثقه غير ابن حبان .

٢- أم حديث ابن الزبير : فيرويه ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عامر بن عبدالله بن الزبير عن أبيه .

أخرجه البزار (٢٦١٢) .

وعبدالله بن لهيعة ضعيف ؛ لسوء حفظه .

٣- وأما حديث أبي ذر : فله عنه طريقان :

الأولى : عن الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عنه .

أخرجه الفسوي في "معرفة التاريخ" (١ / ٥٣٨) ، والطبراني في "الكبير" (٣ / ٣٧ / ٢٦٣٦) ، وكذا

البزار (٣ / ٢٢٢ / ٢٦١٤) . وقال :

"تفرد به ابن أبي جعفر" .

قلت : وهو متروك ؛ كما تقدم .

وعلي بن زيد - وهو ابن جدعان - ضعيف .

والأخرى : عن عبدالله بن داهر الرازي : حدثنا عبدالله بن عبدالقدوس عن الأعمش عن أبي

إسحاق عن حنش بن المعتمر أنه سمع أبا ذر الغفاري به .

أخرجه الطبراني في "المعجم الصغير" (ص ٧٨) . وقال :

"لم يروه عن الأعمش إلا عبدالله بن عبدالقدوس" .

قلت : هو - مع رفضه - ضعفه الجمهور ؛ قال الذهبي في "الميزان" :

"قال ابن عدي : عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت . قال يحيى : ليس بشيء ، رافضي خبيث . وقال

النسائي وغيره : ليس بثقة . وقال الدارقطني : ضعيف" .

قلت : والراوي عنه - عبدالله بن داهر الرازي - شر منه ؛ قال ابن عدي :

"عامة ما يرويه في فضائل علي ، وهو متهم في ذلك" . قال الذهبي عقبه :

"قلت : قد أغنى الله علياً عن أن تقرر مناقبه بالأكاذيب والأباطيل" .

والحديث ؛ قال الهيثمي :

"رواه البزار ، والطبراني في "الثلاثة" ، وفي إسناد البزار : الحسن بن أبي جعفر الجفري ، وفي إسناد

الطبراني : عبدالله بن داهر ، وهما متروكان !

قلت : لكنهما قد توبعا ؛ فقد رواه المفضل بن صالح عن أبي إسحاق به .

أخرجه الحاكم (٢/ ٣٤٣ و ٣/ ١٥٠) . وقال :

"صحيح على شرط مسلم" !

ورده الذهبي بقوله :

"قلت : مفضل خرج له الترمذي فقط ، ضعفه" . وقال في الموضوع الآخر :

"مفضل واه" .

قلت : يعني : ضعيف جداً ؛ فقد قال فيه البخاري :

"منكر الحديث" . وقال ابن عدي :

"أنكر ما رأيت له : حديث الحسن بن علي" .

قلت : سقط نصه من "الميزان" . ولفظه في "منتخب كامل ابن عدي" (٣٩٦ / ١-٢) :

عن الحسن بن علي قال : أتاني جابر بن عبدالله وأنا في الكتاب ، فقال : اكشف لي عن بطنك ،

فكشفت له عن بطني ، فألصق بطنه ببطني ، ثم قال : أمرني رسول الله صلي الله عليه وسلم أن أقرئك منه

السلام .

قلت : وهذا عندي موضوع ظاهر الوضع ، وهو الذي قال ابن عدي : إنه أنكر ما رأى له . فتعقبه

الذهبي بقوله :

"وحديث سفينة نوح أنكر وأنكر" !

قلت : فمتابعته مما لا يستشهد بها .

على أن فوجه أبا إسحاق - وهو السبيعي - ؛ وهو مدلس مختلط .

وحنش بن المعتمر ؛ فيه ضعف ، بل قال فيه ابن حبان :

"لا يشبه حديثه حديث الثقات".

ورواه الفسوي من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن رجل حدثه حنش به .

ثم رأيت للحديث طريقاً ثالثاً: يرويه عبدالكريم بن هلال القرشي قال: أخبرني أسلم المكي: حدثنا

أبو الطفيل:

أنه رأى أبا ذر قائماً على هذا الباب وهو ينادي: ألا من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا

جندب، ألا وأنا أبو ذر، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول... فذكره.

٤- وأما حديث أبي سعيد الخدري: فيرويه عبدالعزيز بن محمد بن ربيعة الكلابي: حدثنا عبدالرحمن

بن أبي حماد المقرئ عن أبي سلمة الصائغ عن عطية عنه.

أخرجه الطبراني في "الصغير" (ص ١٧٠). وقال:

"لم يروه عن أبي سلمة إلا ابن أبي حماد، تفرد به عبدالعزيز بن محمد بن ربيعة".

قلت: ولم أجد من ترجمه.

وكذا اللذان فوقه.

وعطية - وهو العوفي - ضعيف. وقال الهيثمي:

"رواه الطبراني في "الصغير" و "الأوسط"، وفيه جماعة لم أعرفهم".

٥- وأما حديث أنس: فيرويه أبان بن أبي عياش عنه.

أخرجه الخطيب (١٢ / ٩١).

قلت: وأبان هذا متروك متهم بالكذب.

وبهذا التخريج والتحقيق؛ يتبين للناقد البصير أن أكثر طرق الحديث شديدة الضعف، لا يتقوى

الحديث بمجموعها.

- في ص (٢٨-٢٩): ذكر قوله تعالى: ( فاسألوا أهل الذكر)؛ فذكر عن علي أنه قال: نحن أهل

الذكر.

والجواب: هذا أثر ضعيف جداً؛ في إسناده جابر الجعفي رافضي وقد كُذِّب.

وأما تفسير الباقر للآية بذلك، وكذا تفسير جعفر الصادق ونحوهم؛ فلا حجة فيه؛ فإن هؤلاء من التابعين وأتباعهم، كيف إذا كانت الأسانيد إليهم لا تصح، وكذا تفاسير المتأخرين كابن حجر الهيتمي وهو في القرن العاشر، وكذلك غيره؛ لا حجة فيها، كيف إذا كان التفسير في أسباب النزول الذي لا يقال من قبيل الرأي.

وعلى هذا فالحجة القرآن، والسنة الصحيحة، وأقوال الصحابة إذا كانت مما لا يقال من قبيل الرأي، ولم يكن قائلها ممن يأخذ من الإسرائيليات، وصح الإسناد إليه؛ لأن لها حكم الحديث الذي هو من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن فقد قول الصحابي أحد هذه الشروط؛ فلا حجة فيه؛ وإنما هو اجتهاد يُستأنس به إن صح الإسناد إليه، هذا هو المقرر عند أئمة الحديث، وأما ما يسلكه مؤلف هذا الكتيب؛ فهو مذهب مرجوح، فرح به أهل البدع لنشر باطلهم وتشيعهم.

ثم إن المؤلف قام يتكلف جعل أهل الذكر هم آل البيت، ثم ذكر أحاديث زعم أنها تدل على ذلك، منها:

(علي مع القرآن و القرآن مع علي لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض)

وقد سبق في الرد الأول أن الحديث ضعيف؛ لجهالة ثابت مولى أبي ذر، ثم تبين لي هنا أنه ضعيف جدا؛ في إسناده أبو سعيد التيمي واسمه عقيصاء متروك عند الأئمة، وغرني في الرد الأول قول الحاكم: أبو سعيد التيمي هو عقيصاء ثقة مأمون، وهذا مما يدل على تساهله لا سيما في المستدرك. وسيأتي بيان ذلك أكثر ص (٩٥).

— في ص (٣٠): ذكر قوله تعالى (وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى) ثم نقل عن ثابت

البناني أنه قال:

اهتدى إلى ولاية أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم.

والجواب: هذا الأثر ضعيف في إسناده عمر بن شاعر: ضعيف.

— ثم في ص (٣١): جعل المؤلف من شروط المغفرة ولاية أهل البيت، واستدل على ذلك بأدلة.

والجواب: أن تفسير ثابت البناني للآية لم يثبت عنه كما تقدم.



وأما حديث (لو أن رجلا صنف بين الركن والمقام وصلى وصام ثم مات وهو مبغض لأهل بيت محمد دخل النار)

فهو حديث ضعيف؛ أنكره أبو حاتم في العلل (٢/٣٦٩).

والبغض لأهل البيت الصالحين يعتبر خطر عظيم؛ لوصية رسول الله بهم، ولا حاجة للاستدلال على ذلك بالأدلة الضعيفة؛ كما فعل المؤلف في كتبه.

— في ص (٤١—٤٣): ذكر المؤلف أن المراد بالقربى في هذه الآية (قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى) هم أهل البيت.

والجواب: ذكر المؤلف أحاديثا وآثارا في تأييد ما ذهب إليه؛ وكل ما ذكره من الروايات لا تثبت؛ وبيان ذلك إجمالا؛ أن مما ذكره ما جاء من طريق علي بن جعفر بن محمد: حدثني الحسين بن زيد عن عمر بن علي عن أبيه علي بن الحسين قال: خطب الحسن بن علي الناس حين قتل علي... فذكر الحديث وفيه: " ثم قال: أيها

الناس! من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا الحسن بن علي، وأنا ابن النبي، وأنا ابن الوصي وأنا ابن البشير وأنا ابن النذير وأنا ابن الداعي إلى الله بإذنه، وأنا ابن السراج المنير، وأنا من أهل البيت الذي كان جبريل ينزل إلينا ويصعد من عندنا، وأنا من أهل البيت الذي أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، وأنا من أهل البيت الذي افترض الله مودتهم على كل مسلم فقال تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم: ﴿(قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسنا)﴾ فاقتراف الحسنة مودتنا أهل البيت " .

قال الألباني في الصحيحة (٥/٤٩٥):

أخرجه الحاكم (٣/١٧٢)، وسكت عليه. وتعقبه الذهبي

بقوله : " قلت : ليس بصحيح " . و أشار إلى أن آفته شيخ الحاكم الحسن بن محمد بن يحيى العلوي ،  
و قد اتهمه في " الميزان " بوضع حديث : " علي خير البشر " ، وأنكر على الخطيب تساهله في قوله فيه : "   
هذا حديث منكر ، ليس بثابت " ! و وافقه الحافظ في " اللسان " .

قلت : و علي بن جعفر هذا ، لم يوثقه أحد ، بل أشار  
الترمذي إلى تضعيفه ، بأن استغرب حديثه بلفظ : " من أحبني و أحب هذين ... " . وهو مخرج في  
الكتاب الآخر ( ٣١٢٢ ) . و قال الذهبي في " الميزان " : " ما رأيت أحدا لينه ، و لا من وثقه ، لكن حديثه  
منكر جدا ، ما صححه الترمذي و لا حسنه "

. و قال الحافظ في " التقريب " : " مقبول " . يعني عند المتابعة . قلت : و هذه

الزيادة التي تفرد بها دون سائر الطرق منكرة جدا ، و لاسيما آخرها المتعلق

بتفسير آية المودة ، فإن التفسير المذكور باطل ، لا يعقل أن يصدر من الحسن ابن

علي رضي الله عنه ، لأن الآية مكية نزلت قبل زواج علي بفاطمة رضي الله عنهما ، والمعنى كما صح عن

ابن عباس : إلا أن تصلوا قرابة ما بيني و بينكم ، و ما روي عن ابن عباس مما يخالف هذا باطل لا يصح  
عنه كما حققته في الكتاب الآخر برقم ( ٤٩٧٤ ) . اهـ بتصرف

— في ص (٤٧) : ذكر كلاما للرازي في تفسيره ، وفيه تنقص لبني أمية مع العلم أن فيهم صحابة؛ منهم

عثمان ، و أبو سفيان ، و معاوية رضي الله عنهم ، و في كلامه خلط و خبط .

والجواب :

أنه قد تكلم أهل العلم في مؤلفات الرازي ؛ لأن عقيدته عقيدة الأشاعرة ، لكنه قد تاب في آخر

حياته ، و من كتبه التي حذر منها أهل العلم ؛ التفسير ، و من الكلام المنقول عنهم ( تفسير الفخر الرازي

الذي قيل فيه : فيه كل شيء إلا التفسير . و قيل فيه : لم يدع لا شاذة ولا فاذة إلا أوردها . هذا التفسير كان

يُنهى عنه ؛ لأنه تفسير لكلام الله جل و علا ، و كله في عقائد المتكلمين ، بل إن بعضه فيه تنجيم و عناية

بأحوال النجوم و نحو ذلك لأن الرازي كان يعتني بكتب المبتدعة على اختلاف أنواعها) .

— في ص (٥٢) : ذكر عن جابر أنه قال عن علي : كان والله خير البرية .

والجواب : هذا الأثر ضعيف ؛ في إسناده عطية العوفي ضعيف و مدلس .

— في ص (٥٣): ذكر عن الحسين أنه قال: نبعث نحن وشيعتنا كهاتين؛ وأشار بالسبابة والوسطى.

الجواب: هذا أثر لا يصح؛ في إسناده عبد الله بن شريك العامري؛ وثقه جماعة، وكذبه الجوزجاني،

وتركه ابن مهدي، وكان شيعيا، كما في الميزان للذهبي،

وقول المؤلف: وسند الرواية صحيح؛ غير صحيح كما ترى.

— في نفس الصفحة: ذكر المؤلف أن الشيعة هم: أتباع علي.

تنبيه: ليس هذا وصفهم فقط، بل من وصفهم أنهم: يفضلون عليا على أبي بكر وعمر، أو يقولون:

بأن عليا كان أولى بالخلافة من عثمان، ويسبون معاوية ويلعنونه، ويعطلون صفات الله العليا، وغير ذلك

من اعتقاداتهم الباطلة، وكل ذلك مخالف لإجماع السلف، ولا يظهرون هذه العقائد الباطلة إلا لمن وثقوا

به أنه معهم، فصار لقب الشيع والشيعة وصفا ولقبا لطائفة من أهل الباطل، تشمئز النفس إذا سمعته، أو

سمعت أن أحدا موصوف بذلك.

— في ص (٥٤): ذكر عن علي بن أبي طالب؛ أنه نظر إلى قوم ببابه فقال لقنبر يا قنبر من هؤلاء قال

هؤلاء شيعتك يا أمير المؤمنين قال وما لي لا أرى فيهم سيما الشيعة قال وما سيما الشيعة قال خص

البطون من الطوى يبس الشفاه من الظمأ عمش العيون من البكاء.

الجواب: هذا أثر ضعيف جدا؛ في إسناده أحمد بن مروان الدينوري؛ اتهمه الدارقطني بالوضع، وفي

الإسناد رجال مجهولون.

وذكر: عن علي بن الحسين، قال: شيعتنا الذبل الشفاه، والامام منا من دعا إلى طاعة الله.

والجواب: هذا أثر في ثبوته نظره؛ وذلك لأن عددا من رجال إسناده لم يُعرف حالهم، منهم: حسن بن

الحسين، وشيخه محمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين.

وذكر: عن أبي جعفر الباقر، قال: شيعتنا من أطاع الله عز وجل.

والجواب: هذا أثر ضعيف جدا؛ في إسناده جابر الجعفي رافضي وقد كُذّب.

— في ص (٥٧): ذكر حديث (أنا مدينة الحكمة وعلي بابها فمن أراد الحكمة فليأتها من بابها)

الجواب: هذا حديث ضعيف جدا

رواه الترمذي عن الصنابجي عن علي قال قال رسول الله أنا دار الحكمة وعلي بابها ثم قال وهو

حديث منكر

وقال في كتاب العلل سألت محمداً- أي البخاري - عن هذا الحديث فأنكره وقال هذا حديث منكر

وليس له وجه صحيح

ورواه الطبراني في معجمه والحاكم في مستدرکه من جهة أبي الصلت عن أبي معاوية عن الأعمش

عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً وقال صحيح الإسناد، وأبو الصلت ثقة مأمون.

قال الذهبي في مختصره: بل هو حديث موضوع أبو الصلت ليس بثقة ولا مأمون

وقال أبو زرعة: حديث معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس أنا مدينة الحكمة وعلي

بابها، خلق - أي كذب - وقد افتضحوا فيه حكاها الخطيب في تاريخ بغداد.

وقال ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين: حدث به عمر بن اسماعيل عن مجاهد عن أبي معاوية وهو

حديث لا أصل له، وقال عبد الله بن أحمد: وسألت أبي عنه فقال ما رواه الأصدقاء

وقال ابن عدي في الكامل هذا الحديث أنكره أبو الصلت الهروي عبد السلام بن صالح بالرقعة على

أبي معاوية محمد بن خازم الضرير عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس وسرق منه جماعة من الكذبة

فذكرهم

وفي مسند الفردوس قال يحيى بن سعيد ليس لهذا الحديث أصل.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم سُئل أبو زرعة عن هذا الحديث عن أبي معاوية عن الأعمش عن

مجاهد عن ابن عباس فأتيت يحيى فذكرت ذلك له فقال قل يا عدو الله متى كتبتُ عن أبي معاوية هذا أنها

كتبت عن أبي معاوية ببغداد ولم يحدث أبو معاوية هذا الحديث ببغداد

وأما عبد السلام بن صالح الهروي فإني سألت أبي عنه فقال هو عندي ضعيف وليس بصدوق ولم

يحدثني عنه

وأما أبو زرعة فأمر أن يضرب على حديثه وقال لا أحدث عنه ولا أرضاه

وسئل الدارقطني في علله عن حديث الصنابجي عن علي عن النبي ص انا مدينة الحكمة وعلي بابها فمن اراد المدينة فليأت بابها فقال هو حديث يرويه سلمة بن كيل واختلف على شريك وروي عن الصنابجي غير مسند

وقال ابن دقيق العيد في شرح الامام هذا حديث لم يثبتوه وقيل انه حديث باطل وقال الترمذي حديث منكر انتهى . وانظر اللآلئ المنثورة (١ / ٤٥) وسبق بيان الألباني لهذا الحديث ص (١٠-١٨)

— في ص (٥٩): ذكر حديث ( لما نصب رسول الله صلي الله عليه وسلم علياً بغدير (خم) ، فنادى له بالولاية ؛ هبط جبريل عليه السلام بهذه الآية : (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً) .  
الجواب:

قال الألباني في " السلسلة الضعيفة والموضوعة " ١٠ / ٥٩٣ :  
\$موضوع\$

أخرجه ابن عساكر (١٢ / ١١٩ / ٢) عن يحيى بن عبد الحميد الحماني : أخبرنا قيس بن الربيع عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري قال ... فذكره .  
قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبو هارون العبدي ؛ فإنه متهم بالكذب ؛ كما تقدم مراراً . وقيس بن الربيع ضعيف ، ونحوه الحماني .

ونحوه : ما روى مطر الوراق عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة قال :  
من صام يوم ثمان عشرة من ذي الحجة ؛ كتب له صيام ستين شهراً ، وهو يوم غدِير (خم) ، لما أخذ النبي صلي الله عليه وسلم بيد علي بن أبي طالب فقال :  
"ألست ولي المؤمنين؟!". قالوا : بلى يا رسول الله ! قال :

"من كنت مولاه فعلي مولاه" . فقال عمر بن الخطاب : بخ بخ لك يا ابن أبي طالب !! أصبحت مولاي ومولى كل مسلم ! فأنزل الله : (اليوم أكملت لكم دينكم) . ومن صام يوم سبعة وعشرين من

رجب ؛ كتب له صيام ستين شهراً ، وهو أول يوم نزل جبريل عليه السلام على محمد صلي الله عليه وسلم بالرسالة .

أخرجه الخطيب في "التاريخ" (٨ / ٢٩٠) ، وابن عساكر (١٢ / ١١٨ / ١-٢) . وهذا إسناد ضعيف أيضاً ؛ لضعف شهر ومطر .

وقد جزم بضعف الذي قبله السيوطي في "الدر المنثور" (٢ / ٢٥٩) .

وأشار إلى ذلك ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٦ / ٥٤) ؛ فإنه ذكر عدة أحاديث في أن الآية نزلت ورسول الله صلي الله عليه وسلم على عرفة يوم جمعة ، وبعضها في "الصحيحين" من حديث عمر - ، ثم قال ابن جرير :

"وأولى الأقوال في وقت نزول الآية : القول الذي روي عن عمر بن الخطاب : أنها نزلت يوم عرفة يوم جمعة ؛ لصحة سنده ، ووهي أسانيد غيره" .

وقال الحافظ ابن كثير (٣ / ٦٨) - بعد أن ساق الحديث الأول من رواية ابن مردويه ، وأشار إلى الحديث الآخر من روايته أيضاً - :

"ولا يصح لا هذا ولا هذا ، بل الصواب الذي لا شك فيه ولا مرية : أنها نزلت يوم عرفة ، وكان يوم جمعة ؛ كما روى ذلك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وأول ملوك الإسلام معاوية بن أبي سفيان ، وترجمان القرآن عبدالله بن عباس ، وسمرة بن جندب رضي الله عنه" .

هذا ؛ وقد أشار الخميني إلى هذا الحديث الباطل متبنياً إياه بقوله (ص ١٥٤-١٥٥) :

"إن هذا الآية : (اليوم أكملت لكم دينكم ...) نزلت بعد حجة الوداع ، وعقب تنصيب أمير المؤمنين إماماً ، وذلك بشهادة من الشيعة وأهل السنة" !

وهكذا يتتابع الشيعة - خلفاً عن سلفهم - على الكذب على رسول الله صلي الله عليه وسلم ، والافتراء على المسلمين ! دونها ورع أو حياء . اهـ بتصرف .

- في ص (٦٠-٦٢) : ذكر أن هذه الآية نزلت على رسول الله صلي الله عليه وسلم : (إنما وليكم الله

ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون) ، فخرج رسول الله صلي الله

عليه وسلم ودخل المسجد ؛ والناس يصلون بين راعع وقائم يصلي ؛ فإذا سائل ، قال : يا سائل ! أعطاك أحد شيئاً ؟ فقال : لا ؛ إلا هذا الراكع - لعلي - أعطاني خاتماً ) .

والجواب: قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في منهاج السنة (٢/ ١٠) :

وقد وضع بعض الكذابين حديثاً مفترى أن هذه الآية نزلت في علي لما تصدق بخاتمه في الصلاة وهذا كذب بإجماع أهل العلم بالنقل وكذبه بين من وجوه كثيرة

منها أن قوله الذين صيغة جمع وعلى واحد

ومنها أن الواو ليست واو الحال إذ لو كان كذلك لكان لا يسوغ أن يتولى إلا من أعطى الزكاة في

حال الركوع فلا يتولى سائر الصحابة والقراة

ومنها أن المدح إنما يكون بعمل واجب أو مستحب وإيتاء الزكاة في نفس الصلاة ليس واجبا ولا

مستحبا باتفاق علماء الملة فإن في الصلاة شغلا

ومنها أنه لو كان إيتاؤها في الصلاة حسنا لم يكن فرق بين حال الركوع وغير حال الركوع بل إيتاؤها

في القيام والقعود أمكن

ومنها أن عليا لم يكن عليه زكاة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم

ومنها أنه لم يكن له أيضا خاتم ولا كانوا يلبسون الخواتم حتى كتب النبي صلى الله عليه وسلم كتابا

إلى كسرى فقبل له إنهم لا يقبلون كتابا إلا محتوما فاتخذ خاتما من ورق ونقش فيها محمد رسول الله

ومنها أن إيتاء غير الخاتم في الزكاة خير من إيتاء الخاتم فإن أكثر الفقهاء يقولون لا يجزئ إخراج

الخاتم في الزكاة

ومنها أن هذا الحديث فيه أنه أعطاه السائل والمدح في الزكاة أن يخرجها ابتداء ويخرجها على الفور لا

يبتظر أن يسأله سائل

ومنها أن الكلام في سياق النهى عن موالة الكفار والأمر بموالة المؤمنين كما يدل عليه سياق

الكلام

والرافضة لا يكادون يحتجون بحجة إلا كانت حجة عليهم لا لهم كاحتجاجهم بهذه الآية على

الولاية التي هي الإمارة وإنما هي في الولاية التي هي ضد العداوة والرافضة مخالفون لها والإسماعيلية

والنصيرية ونحوهم يوالون الكفار من اليهود والنصارى والمشركين والمنافقين ويعادون المؤمنين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان إلى يوم الدين وهذا أمر مشهور فيهم يعادون خيار عباد الله المؤمنين ويوالون اليهود والنصارى والمشركين من الترك وغيرهم. اهـ

وقد بين الألباني في " السلسلة الضعيفة والموضوعة " ( ١٠ / ٥٨٠ ) ضعف هذا الأثر .

— في ص (٦٢-٦٣): ذكر أن هذه الآية : (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك) ، نزلت يوم

غدير (خم) في علي بن أبي طالب .

والجواب:

قال الألباني في " السلسلة الضعيفة والموضوعة " ١٠ / ٥٨٩ :

\$موضوع\$

أخرجه الواحدي (ص ١٥٠) ، وابن عساكر (١٢ / ١١٩ / ٢) من طريق علي بن عباس عن

الأعمش وأبي الجحاف عن عطية عن أبي سعيد الخدري قال ... فذكره .

قلت : وهذا إسناد واه ؛ عطية - وهو ابن سعد العوفي - ضعيف مدلس .

وعلي بن عباس ضعيف أيضاً ؛ بل قال ابن حبان (٢ / ١٠٤-١٠٥) :

"فحش خطؤه ، وكثر وهمه ، فبطل الاحتجاج به . قال ابن معين : ليس بشيء" .

قلت : فأحد هذين هو الآفة ؛ فقد ثبت من طرق عن عائشة وأبي هريرة وجابر : أن الآية نزلت على

النبي صلي الله عليه وسلم وهو في المدينة ، فراجع "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٢٤٨٩) .

ولعل تعصيب الآفة بابن عباس أولى ؛ فقد روي - بإسناد آخر - عن عطية عن أبي سعيد ما يوافق

الطرق المشار إليها ، ولو أن في الطريق إليه متهماً ، كما بيته في "الروض النضير" (٩٨٩) !

وهذا الحديث الموضوع مما احتجت به الشيعة على إمامة علي رضي الله عنه ، وهم يتفننون في ذلك ؛

تارة بتأويل الآيات وتفسيرها بمعان لا يدل عليها شرع ولا عقل ، وتارة بالاحتجاج بالأحاديث الواهية

والموضوعة . ولا يكتفون بذلك ؛ بل ويكذبون على أهل السنة بمختلف الأكاذيب ؛ فتارة يعزون حديثهم

إلى "أصحاب السنن" - وهم : أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ؛ كما تقدم - ، ولا يكون الحديث

رواه أحدهم !



قال الخميني في كتابه كشف الأسرار (ص ١٤٩):

"إن هذه الآية (آية العصمة المتقدمة) نزلت - باعتراف أهل السنة واتفاق الشيعة - في غدِير (خم)

بشأن إمامة علي بن أبي طالب!!"

قلت : وما ذكره من اتفاق الشيعة لا يهمننا هنا ؛ لأنهم قد اتفقوا على ما هو أضل منه ! وإنما البحث فيما زعمه من "اعتراف أهل السنة" ؛ فإنه من أكاذيبه أيضاً الكثيرة التي يطفح بها كتابه ! وإمامه في ذلك ابن المطهر الحلي في كتابه "منهاج الكرامة في إثبات الإمامة" الذي يركض من خلفه عبدالحسين ؛ فقد سبقتهم إلى هذه الفرية ، وإلى أكثر منها ، ، قال (ص ٧٥) من "منهاجه" :

"اتفقوا على نزولها في علي عليه السلام !"

فقال ابن تيمية في الرد عليه في "منهاج السنة" (٢ / ١٤) - وتبعه الذهبي - :

"هذا أعظم كذباً وفرية مما قاله في الآية السابقة : (.. ويؤتون الزكاة وهم راكعون) ؛ فلم يقل هذا ولا ذاك أحد من العلماء الذين يدرون ما يقولون... "إلخ كلامه المفصل ؛ في أجوبة أربعة متينة مهمة ، فليراجعها من شاء التوسع والتفصيل .

وإن مما يدل الباحث المنصف على افتراءهم فيما ادعوه من الاتفاق : أن السيوطي في "الدر المنثور" - مع كونه من أجمع المفسرين للأثار الواردة في التفسير وأكثرهم حشراً لها ؛ دون تمييز صحيحهما من ضعيفها - لم يذكر تحت هذه الآية غير حديث أبي سعيد هذا ؛ وقد عرفت وهاءه ! وحديث آخر نحوه من رواية ابن مردويه عن ابن مسعود ، سكت عنه - كعادته - ، وواضح أنه من وضع الشيعة كما يتبين من سياقه ! ثم ذكر السيوطي أحاديث كثيرة موصولة ومرسلة ، يدل مجموعها على بطلان ذكر علي وغدير (خم) في نزول الآية ، وأنها عامة ، ليس لهل علاقة بعلي من قريب ولا بعيد ، فكيف يقال - مع كل هذه الأحاديث التي ساقها السيوطي - : إن الآية نزلت في علي ؟! تالله إنها لإحدى الكبر !

وإن مما يؤكد للقراء أن الشيعة يحرفون القرآن - ليطابق هذا الحديث الباطل المصرح بأن الآية نزلت يوم غدِير (خم) - : أن قوله تعالى : (والله يعصمك من الناس) ؛ إنما يعني المشركين الذين حاولوا منعه من الدعوة ، وقتله بشتى الطرق ، كما قال الشافعي :

"يعصمك من قتلهم أن يقتلوك حتى تبلغ ما أنزل إليك" .

رواه عنه البيهقي في "الدلائل" (٢/ ١٨٥) .

فهؤلاء لم يكن لهم وجود يوم الغدير ؛ لأنه كان بعد حجة الوداع في طريقه إلى المدينة كما هو معلوم ! وإنما نزلت الآية قبل حجته صلى الله عليه وسلم وهو في المدينة لا يزال يجاهد المشركين ؛ كما تدل الأحاديث الكثيرة التي سبقت الإشارة إليها قريباً ، ومنها حديث أبي هريرة المشار إليه في أول هذا التخريج .

إذا عرفت هذا ؛ فإنك تأكدت من بطلان الحديث ، وبطلان قول الشيعة : إن المقصود بـ (الناس) في الآية أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين كانوا معه في يوم الغدير ! بل المقصود عندهم أبو بكر وعمر وعثمان وكبار الصحابة ! لأن معنى الآية عندهم : (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك) : (أن علياً هو الخليفة من بعدك) (وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس) : كأبي بكر وغيره !

ونحن لا نقول هذا تقولاً عليهم ، بل هو ما يكادون يصرحون به في كتبهم ، لولا خوفهم من أن يفضح أمرهم ! ويشاء الله تبارك وتعالى أن يكشف هذه الحقيقة بقلم الخميني ؛ لتكون حجة الله قائمة على المغرورين به وبدولته الإسلامية المزعومة ، فقد قال الخميني - عقب فريته المتقدمة في آية العصمة ؛ وقد أتبعها بذكر آية : (اليوم أكملت لكم دينكم) - ؛ قال (ص ١٥٠) :

"نزلت في حجة الوداع ، وواضح بأن محمداً (كذا دون الصلاة عليه ولو رمزاً ؛ ويتكرر هذا منه كثيراً ! ) كان حتى ذلك الوقت قد أبلغ كل ما عنده من أحكام . إذاً يتضح من ذلك أن هذا التبليغ يخص الإمامة

وقوله تعالى : (والله يعصمك من الناس) : يريد منه أن يبلغ ما أنزل إليه ؛ لأن الأحكام الأخرى خالية من التخوف والتحفظ .

وهكذا يتضح - من مجموع هذه الأدلة والأحاديث - أن النبي (كذا) كان متهيئاً من الناس بشأن الدعوة إلى الإمامة . ومن يعود إلى التواريخ والأخبار يعلم بأن النبي (كذا) كان محققاً في تهيبه ؛ إلا أن الله أمره بأن يبلغ ، ووعد به حمايته ، فكان أن بلغ وبذل الجهود في ذلك حتى نفسه الأخير ؛ إلا أن الحزب المناوئ لم يسمح بإنجاز الأمر " !!

(ذلك قولهم بأفواههم) ، (قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر) !!

اهد بتصرف .

— في ص (٦٩): ذكر عن ابن عباس قال: لما نزلت (إنما أنت منذر ولكل قوم هاد) ، وضع صلى الله عليه وسلم يده على صدره فقال: أنا المنذر=(ولكل قوم هاد)، وأوماً بيده إلى منكب عليّ، فقال: أنت الهادي يا عليّ، بك يهتدي المهتدون بعدي .

والجواب: هذا أثر ضعيف جدا؛ في إسناده عدة علل، وهي:

" الحسن بن الحسين الأنصاري ، كان من رؤساء الشيعة ، ليس بصدوق ، ولا تقوم به حجة . وقال ابن حبان : " يأتي عن الأثبات بالملزقات ، ويروي المقلوبات والمناكير " ومعاذ بن مسلم الكوفي شيعي ضعيف، وعطاء بن السائب مختلط.

— في ص (٧٠): ذكر حديث حذيفة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم إن وليتموها أبا بكر فزاهد في الدنيا راغب في الآخرة و في جسمه ضعف و إن وليتموها عمر فقوي أمين لا يخاف في الله لومة لائم و إن وليتموها عليا فهاد مهتد يقيمكم على صراط مستقيم . وهذا الحديث ضعيف؛ في إسناده أبو إسحاق السبيعي مدلس وقد عنعن .

— في ص (٧١): ذكر عن علي ، في قوله : (إنما أنت منذر ولكل قوم هاد) قال : « رسول الله المنذر ، والهاد : رجل من بني هاشم »

والجواب: هذا أثر ضعيف؛ في إسناده إسماعيل بن عبد الرحمن السدي ضعيف شيعي .

— في ص (٧٤): ذكر أن له كتابا في جمع ما ورد في أن عليا هو الوصي .

والجواب: لم يثبت في ذلك شيء؛ وما ورد من ذلك فهو من افتراءات الشيعة، وقد سبق مثال على ذلك وهو قول الحسين (أنا ابن الوصي). ص (٥٧).

— في ص (٧٦-٨٠): ذكر أثرا جاء من طريق إسحاق بن إبراهيم الدهقان حدثنا إسماعيل ابن إسحاق الراشدي حدثنا نخول عن سلام الخياط عن موسى بن طريف حدثنا عيابة عن علي أنه قال: " والله لاقتلن، ثم لابعثن، ثم لاقتلن، وهي القتلة التي أموت فيها، يضر بني يهودى بأريحان - موضع بالشام - بصخرة يقرع بها هامتي " .

والجواب:

هذا حديث موضوع محال، وعباية مجروح، والمتهم به موسى بن طريف.

قال يحيى: كان ضعيفا ضعيفا.

وحكى عنه أبو بكر بن عياش أنه قال: إنما أتحدث بهذه الاحاديث أسخر بهم.

وقال السعدى: كان زائغا.

وقال ابن حبان [ يأتي ] بالمناكير التى لا أصول لها.

وقال العقيلي: إسحاق إلى عباية كلهم روافض. وانظر الموضوعات (٢٧٦ / ٣)

وفي هذا الموضوع من كلام المؤلف: يتبين أنه يقول بالرجعة التي هي من عقيدة الروافض؛ فهم

يقولون بأن اثني عشر رجلا ممن يزعمون أنهم من أئمتهم؛ يرجعون إلى الدنيا بعد الموت، فتبين من ذلك

أن المؤلف رافضي مدسوس.

وأما ما حاول به من التلبس من كلام أهل العلم؛ فذلك فيما ورد به الدليل بلا تعيين أحد بالرجوع

ممن لم يرد فيه الدليل.

— في ص (٨٠—٨١): ذكر آثارا في أن من أبغض عليا فإن الشيطان قد شارك أباه في إتيان أمه.

والجواب: هذا كله من وكذب الرافضة؛ ففي كتاب الموضوعات (٣٨٦ / ١):

الحديث السابع والثلاثون في مشاركة إبليس في حمل من يبغضه.

قد روى من حديث ابن مسعود وابن عباس.

فأما حديث ابن مسعود فأنبأنا أبو منصور الفزاز قال أنبأنا أبو بكر أحمد ابن علي قال أنبأنا علي بن

أحمد المقرئ قال حدثنا عثمان بن أحمد الدقاق قال حدثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يحيى بن بكار قال

حدثنا إسحاق بن محمد النخعي حدثنا أحمد بن عبد الله الغداني حدثنا ميمون بن أبي الاسود عن الاعمش

عن أبي وائل عن عبد الله قال: قال علي بن أبي طالب عليه السلام: " رأيت النبي صلى الله عليه وسلم عند

الصفاء وهو مقبل على شخص في صورة الفيل وهو يلعنه فقلت من هذا الذى تلعنه يا رسول الله ؟ فقال:

هذا الشيطان الرجيم، فقلت والله يا عدو الله لاقتلك ولأريحن الامة منك، فقال: ما هذا جزائي منك،

قلت: وما جزاؤك منى يا عدو الله ؟ قال: والله ما أبغضك أحد قط إلا شاركت أباه في رحم أمه ".

وأما حديث ابن عباس فأنبأنا عبدالرحمن بن محمد قال أنبأنا أحمد بن علي ابن ثابت قال أنبأنا عبيدالله

بن أحمد بن عثمان الصيرفي وأحمد بن عمر بن زوج البوشنجي قال حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل قال

حدثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج عن مجاهد عن ابن عباس قال: " بينا نحن بفناء الكعبة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يحدثنا إذ خرج علينا مما يلي الركن اليماني شئ عظيم كأعظم ما يكون من الفيلة، قال: فتفل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لعنت أو قال خزيت شك إسحاق قال: فقال علي بن أبي طالب عليه السلام: ما هذا يا رسول الله؟ قال: أو ما تعرفه يا علي؟ قال: الله ورسوله أعلم. قال: هذا إبليس.

قال: فوثب إليه فقبض على ناصيته وجذبه فقال: يا رسول الله أقتله؟

قال: أو ما علمت أنه قد أجل إلى يوم الوقت المعلوم.

قال فتركه من يده فوقف ناحية ثم قال: مالي ولك يا ابن أبي طالب والله ما أبغضك أحد إلا وقد شاركت أباه فيه.

اقرأ ما قال الله تعالى: [ شاركهم في الاموال والاوالاد ] "

أما حديث ابن مسعود فإنه عمل إسحاق بن محمد النخعي وهو الذي يقال له إسحاق الاحمر. قال أبو بكر الخطيب: كان إسحاق من الغلاة وإليه تنسب الطائفة المعروفة بالاسحاقية وهي ممن يعتقد في على الالهية قال وأحسب أن حديث ابن عباس سرق من هذا الحديث وركب على ذلك الاسناد. قال المصنف قلت: وهذا هو الظاهر وأن إسحاق وضع حديث ابن مسعود فسرقه ابن أبي الازهر. — في ص (٨٤) نقل المؤلف عن ابن تيمية أنه قال: ( فإن كثيرا من الصحابة والتابعين كانوا يبغضونه ويسبونهم ويقاتلونهم ) أي علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

الجواب:

هذا من الخيانة في النقل؛ فالمؤلف أخذ من كلام شيخ الإسلام ما يريد به الطعن في الصحابة والتابعين، وسأنتقل كلام شيخ الإسلام بتمامه؛ قال رحمه الله:

قال الرافضي - أي ابن المطهر- البرهان الثاني عشر قوله تعالى إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا روى الحافظ أبو نعيم الاصبهاني بإسناده إلى ابن عباس قال نزلت في علي و الود محبة في القلوب المؤمنة و في تفسير الثعلبي عن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم يا

علي قل اللهم اجعل لي عندك عهدا و اجعل لي في صدور المؤمنين مودة فانزل الله إن الذين آمنوا و عملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا و لم يثبت لغيره ذلك فيكون هو الإمام

و الجواب من وجوه:

أحدها انه لا بد من إقامة الدليل على صحة المنقول، وإلا فالاستدلال بما لا تثبت مقدماته باطل بالاتفاق و هو من القول بلا علم و من قفو الإنسان بما ليس له به علم و من المحاجة بغير علم و العزو المذكور لا يفيد الثبوت باتفاق أهل السنة و الشيعة

الوجه الثاني أن هذين الحديثين من الكذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث

الثالث أن قوله إن الذين آمنوا و عملوا الصالحات عام في جميع المؤمنين فلا يجوز تخصيصها بعلي بل هي متناولة لعلي و غيره و الدليل عليه أن الحسن و الحسين و غيرهما من المؤمنين الذين تعظمهم الشيعة داخلون في الآية فعلم بذلك الإجماع على عدم اختصاصها بعلي.

وأما قوله و لم يثبت مثل ذلك لغيره من الصحابة؛ فممنوع كما تقدم؛ فإنهم خير القرون فالذين آمنوا و عملوا الصالحات فيهم أفضل منهم في سائر القرون و هم بالنسبة إليهم أكثر منهم في كل قرن بالنسبة إليه — أي إلى القرن —

الرابع أن الله قد اخبر انه سيجعل للذين آمنوا و عملوا الصالحات ودا و هذا وعد منه صادق و معلوم أن الله قد جعل للصحابة مودة في قلب كل مسلم لا سيما الخلفاء رضي الله عنهم لا سيما أبو بكر و عمر فان عامة الصحابة و التابعين كانوا يودونها و كانوا خير القرون

و لم يكن كذلك علي فان كثيرا من الصحابة و التابعين كانوا يبغضونه و يسبونهم و يقاتلونهم و أبو بكر و عمر رضي الله عنهما قد ابغضهما و سبهما الرافضة و النصيرية و الغالية و الإسماعيلية لكن معلوم أن الذين احبوا دينك أفضل و أكثر وأن الذين ابغضوهما ابعده عن الإسلام و اقل بخلاف علي فان الذين ابغضوه و قاتلوه هم خير من الذين ابغضوا أبا بكر و عمر بل شيعة عثمان الذين يحبونه و يبغضون عليا وان كانوا مبتدعين ظالمين فشيعة علي الذين يحبونه و يبغضون عثمان انقص منهم علما و ديننا و أكثر جهلا و ظلما، فعلم أن المودة التي جعلت للثلاثة أعظم. اهـ

ومع هذا ففي كلام شيخ الإسلام نظر؛ غاية ما فيه أن قليلا من الصحابة ممن شارك في قتال علي؛ للشبهة التي دخلت عليهم عفا الله عنهم، وأكثر من شارك في القتال مع معاوية؛ هم من التابعين، وما حصل من بغض كثير من الصحابة لعلي؛ إنما كان في زمن أبي بكر، حين طلب علي مع فاطمة ميراثها من أبيها، فلما توفيت فاطمة رضي الله عنها، ورجع علي إلى قول أبي بكر؛ رجعت محبة الصحابة لعلي كما كانت في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال الإمام مسلم:

(١٧٥٩) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، أَخْبَرَنَا حُجَيْنٌ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْسَلَتْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ، وَفَدَكَ، وَمَا بَقِيَ مِنْ خُمْسِ خَيْبَرَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا نُورَثُ مَا تَرَكَنَا صَدَقَةً، إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْمَالِ»، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْ صَدَقَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ حَالِهَا الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا أَعْمَلَنَّ فِيهَا بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيَّ فَاطِمَةَ شَيْئًا، فَوَجَدْتُ فَاطِمَةَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فِي ذَلِكَ، قَالَ: فَهَجَرْتُهُ، فَلَمْ تُكَلِّمَهُ حَتَّى تُؤْفَيْتَ، وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَلَمَّا تُؤْفِيَتْ دَفَنَهَا زَوْجُهَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لَيْلًا، وَلَمْ يُؤْذِنْ بِهَا أَبَا بَكْرٍ، وَصَلَّى عَلَيْهَا عَلِيٌّ، وَكَانَ لِعَلِيِّ مِنَ النَّاسِ وَجْهَةٌ حَيَاةَ فَاطِمَةَ، فَلَمَّا تُؤْفِيَتْ اسْتَنْكَرَ عَلِيُّ وَجُوهَ النَّاسِ، فَالْتَمَسَ مُصَالِحَةَ أَبِي بَكْرٍ وَمُبَايَعَتَهُ، وَلَمْ يَكُنْ بِبَايَعِ تِلْكَ الْأَشْهُرِ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ ائْتِنَا وَلَا يَأْتِنَا مَعَكَ أَحَدٌ، كَرَاهِيَةَ مُحَضَّرِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِمْ وَحَدَكَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا عَسَاهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا بِي؟ إِنِّي وَاللَّهِ لَا تَبِيْتَهُمْ، فَدَخَلَ عَلَيْهِمْ أَبُو بَكْرٍ، فَتَشَهَّدَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّا قَدْ عَرَفْنَا يَا أَبَا بَكْرٍ فَضِيلَتَكَ، وَمَا أَعْطَاكَ اللَّهُ، وَلَمْ نَنْفُسْ عَلَيْكَ خَيْرًا سَاقَةَ اللَّهِ إِلَيْكَ، وَلَكِنَّكَ اسْتَبَدَدْتَ عَلَيْنَا بِالْأَمْرِ، وَكُنَّا نَحْنُ نَرَى لَنَا حَقًّا لِقَرَابَتِنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمْ يَزَلْ يُكَلِّمُ أَبَا بَكْرٍ حَتَّى فَاضَتْ عَيْنَا أَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا تَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لِقَرَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصِلَ مِنْ قَرَابَتِي، وَأَمَّا الَّذِي شَجَرَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَمْوَالِ، فَإِنِّي لَمْ أَلْ فِيهَا عَنِ الْحَقِّ، وَلَمْ أَتْرُكْ أَمْرًا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

يَصْنَعُهُ فِيهَا إِلَّا صَنَعْتُهُ، فَقَالَ عَلِيُّ لِأَبِي بَكْرٍ: مَوْعِدُكَ الْعَشِيَّةُ لِلْبَيْعَةِ، فَلَمَّا صَلَّى أَبُو بَكْرٍ صَلَاةَ الظُّهْرِ، رَقِيَ عَلَيَّ الْمُنِيرَ، فَتَشَهَّدَ وَذَكَرَ شَأْنَ عَلِيٍّ وَتَخَلَّفَهُ عَنِ الْبَيْعَةِ، وَعُدْرَهُ بِالَّذِي اعْتَدَرَ إِلَيْهِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرَ وَتَشَهَّدَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَعَظَّمَ حَقَّ أَبِي بَكْرٍ، وَأَنَّهُ لَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى الَّذِي صَنَعَ نَفَاسَةً عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَلَا إِنكَارًا لِلَّذِي فَضَّلَهُ اللَّهُ بِهِ، وَلَكِنَّا كُنَّا نَرَى لَنَا فِي الْأَمْرِ نَصِيبًا، فَاسْتَبَدَّ عَلَيْنَا بِهِ، فَوَجَدْنَا فِي أَنْفُسِنَا، فَسَّرَ بِذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ، وَقَالُوا: أَصَبْتَ، فَكَانَ الْمُسْلِمُونَ إِلَى عَلِيٍّ قَرِيبًا حِينَ رَاجَعَ الْأَمْرَ الْمَعْرُوفَ.

— في ص (٨٥): ذكر أن المراد بقوله تعالى (وقفوههم إنهم مسؤولون) أي عن ولاية علي.

والجواب: قال ابن تيمية في منهاج السنة (٧/٧٩):

قال الرافضي البرهان الرابع عشر قوله تعالى وقفوههم إنهم مسؤولون من طريق أبي نعيم عن الشعبي عن ابن عباس قال في قوله تعالى وقفوههم إنهم مسؤولون عن ولاية علي وكذا في كتاب الفردوس عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وإذا سئلوا عن الولاية وجب أن تكون ثابتة له ولم يثبت لغيره من الصحابة ذلك فيكون هو الإمام

والجواب من وجوه أحدها المطالبة بصحة النقل والعزو إلى الفردوس وإلى أبي نعيم لا تقوم به حجة باتفاق أهل العلم

الثاني أن هذا كذب موضوع بالاتفاق

الثالث أن الله تعالى قال بل عجبتم ويسخرون وإذا ذكروا لا يذكرون وإذا رأوا آية يستسخرون وقالوا إن هذا إلا سحر مبين أءذا متنا وكنا ترأبا وعظاما أئنا لمبعوثون أو آباؤنا الأولون قل نعم و انتم داخرون فإنها هي زجرة واحدة فإذا هم ينظرون وقالوا يا ويلنا هذا يوم الدين هذا يوم الفصل الذي كنتم به تكذبون احشروا الذين ظلموا و أزواجهم و ما كانوا يعبدون من دون الله فاهدوهم إلى صراط الجحيم و قفوههم انهم مسؤولون ما لكم لا تناصرون بل هم اليوم مستسلمون و اقبل بعضهم على بعض يتساءلون قالوا إنكم كنتم تأتوننا عن اليمين قالوا بل لم تكونوا مؤمنين و ما كان لنا عليكم من سلطان بل كنتم قوما طاغين فحق علينا قول ربنا إنا لذائقون فأغويناكم إنا كنا غاوين فانهم يومئذ في العذاب مشتركون إنا كذلك نفعل بالمجرمين انهم كانوا إذا قيل لهم لا إله إلا الله يستكبرون و يقولون إنا لتاركوا آلهتنا لشاعر مجنون بل جاء بالحق و صدق المرسلين



فهذا خطاب عن المشركين المكذبين بيوم الدين و هؤلاء يسألون عن توحيد الله و الأيمان برسله و اليوم الآخر و أي مدخل لحب علي في سؤال هؤلاء تراهم لو أحبوه مع هذا الكفر و الشرك أكان ذلك ينفعهم أو تراهم لو ابغضوه أين كان بغضهم له في بغضهم لأنبياء الله و لكتابه و دينه

الرابع أن قوله مسئولون لفظ مطلق لم يوصل به ضمير يخصه بشيء و ليس في السياق ما يقتضي ذكر حب علي فدعوى المدعي دلالة اللفظ على سؤا لهم عن حب علي من أعظم الكذب و البهتان. اهـ بتصرف  
— في ص (٩٢): يذكر المؤلف الرافضي الشيعي آثارا و أقوالا في أن عليا أفضل من أبي بكر.

والجواب: هذه عقيدة الرافضة، وقد خالفوا بقولهم هذا إجماع الأمة بعد نبينا، من الصحابة ومنهم علي، فمن بعدهم، وما ذكره من الآثار ليس شيء منها يثبت، فليظهر أسانيدنا حتى يُعلم الصادق من الكاذب.

ثم ذكر عن الألباني أنه قرر أن كثيرا من كبار السلف كانوا يحبون عليا أكثر من أبي بكر. وهذا فيه تهويل؛ فلم يقرر، وإنما ذكر ذلك ذكرا، ولعل هؤلاء السلف إن ثبت ما ذكره الألباني عنهم؛ اغتروا بكثرة ما روي في فضل علي من الأكاذيب، أو لعل هؤلاء ممن أثر فيهم التشيع، إذ أن محبة علي أكثر من أبي بكر نوع من التشيع، وقد كان التشيع منتشرا في زمن التابعين، ثم إن المؤلف ذكر كلام الألباني ليستدل به على أن عليا أفضل من جميع الصحابة، حتى من أبي بكر وعمر؛ وهذه خيانة في النقل؛ فإن الألباني بعد الكلام المتقدم؛ ذكر أن ذلك لا يعني تفضيله على أبي بكر.

— في ص (٩٣): ذكر المؤلف حديث " الصديقون ثلاثة : حبيب النجار مؤمن آل يس الذي قال : \* ) يا قوم اتبعوا المرسلين ) \* ، و حزقيل مؤمن آل فرعون الذي قال : \* ) أتقتلون رجلا أن يقول ربي الله ) \* ، و علي بن أبي طالب و هو أفضلهم " .

الجواب:

قال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ( ١ / ٥٣٠ ) :

موضوع .

ذكره السيوطي في " الجامع الصغير " من رواية أبي نعيم في " المعرفة " و ابن عساكر عن ابن أبي ليلى ، و لم يتكلم عليه شارحه المناوي بشيء ، غير أنه قال :

رواه ابن مردويه و الديلمي ، لكن قال شيخ الإسلام ابن تيمية : هذا حديث كذب ،  
و أقره الذهبي في " مختصر المنهاج " ( ص ٣٠٩ ) و كفى بهما حجة ، و إن من أكاذيب الشيعة التي  
يقلد فيها بعضهم بعضا أن ابن المطهر الشيعي عزاه في كتابه لرواية أحمد ، فأنكره عليه شيخ الإسلام ابن  
تيمية رحمه الله في رده عليه فقال : لم

يروه أحمد لا في " المسند " و لا في " الفضائل " و لا رواه أبدا ، و إنما زاده

القطيعي عن الكديمي ، حدثنا الحسن بن محمد الأنصاري ، حدثنا عمرو بن جميع ،

حدثنا ابن أبي ليلى عن أخيه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه مرفوعا . فعمر و هذا قال فيه ابن  
عدي الحافظ : يتهم بالوضع ، و الكديمي معروف بالكذب ، فسقط الحديث ، ثم قد ثبت في الصحيح  
تسمية غير علي صديقا ، ففي " الصحيحين " أن النبي صلى الله عليه وسلم صعد أحدا و معه أبو بكر و  
عمر و عثمان ، فرجف بهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " اثبت أحد فما عليك إلا نبي و صديق و  
شاهدان ... "

— في ص (٩٩): ذكر عن الحسين أنه قال في بني أمية حين سئل: هل منهم أحد ناج؟ فقال: أنا وهم  
خصمان يوم القيامة.

والجواب: إسناد هذا الأثر مظلم؛ فعدد من الرواة لا يعرف حالهم، كقنان بن عبد الله، وجعيد بن  
همدان.

— في ص (١٠٠-١٠٦) ذكر آثارا في أن السماء والأرض وغير ذلك بكوا على مقتل الحسين رضي الله  
عنه، ثم جعل يحث على البكاء عليه إذا ذكر...

الجواب: ما ذكره من الآثار لا يثبت منها شيء و إنما هي من وضع الرافضة،

والسدي لا يعتمد عليه في التفسير؛ فإنه ملفق لا يتحرى

— من الآثار التي ذكرها:

١— قال أبو نعيم في الحلية: حدثنا عمر بن أحمد بن عثمان، قال: حدثنا عمر بن الحسن، قال: حدثنا

عبد الله بن محمد بن عبيد، قال: حدثنا الحسين، عن كثرة بكائه، فقال: لا تلوموني فان يعقوب فقد سبنا

من ولده فبكى حتى ابيضت عيناه ولم يعلم أنه مات، وقد نظرت إلى أربعة عشر رجلاً من أهل بيتي في غزاة واحدة أفقرون حزنهم يذهب من قلبي؟

الجواب: هذا إسناد مظلم؛ فعدد من رجال الإسناد لا يُعلم حالهم.

٢- عن الحسين بن علي يقول: من دمعتا عيناه فينا دمعة، أو قطرت عيناه فينا قطرة، أثواه الله عز وجل الجنة

والجواب: في إسناد الأثر الربيع بن المنذر لم أجده له ترجمة.

والمؤلف يريد بكلامه في الصفحة السابقة؛ أن يدعو المسلمين إلى عمل الحسينيات التي يعملها الرافضة؛ وكم من منكر يحصل في هذه الحسينيات؛ من ضرب الوجوه والأبدان، ومن الشرك بالله؛ حيث أنهم ينادون الحسين نداء تضرع وعبادة، واحسيناه، واحسيناه....

واعلم أنه ولو ثبت عن أحد من السلف البكاء والنياحة على الحسين؛ لكان ذلك من منكرات الأمور، ومن البدع والكبائر؛ فإن الإتيان يكون للكتاب والسنة، لا لغيرهما، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النياحة، وعن ضرب الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية، وثبت عنه أنه قال: " إذا أصيب أحدكم بمصيبة فليذكر مصيبتته بي فإنها أعظم المصائب ".  
وسياتي مزيد لذلك ص (٨٥ - ٨٧).

- في ص (١٠٩): ذكر عن ابن عباس أنه لما حضرته الوفاة قال: اللهم إني أتقرب إليك بولاية علي بن أبي طالب.

الجواب: الأثر ضعيف جداً؛ في إسناده الحكم بن ظهير متروك.

- في الصفحة السابقة: ذكر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: « أحبوا الأيامى ، وتوددوا

إليهم ، واعلموا أنه لا يتم شرف إلا بولاية علي بن أبي طالب عليه السلام ومودته »

الجواب: هذا الأثر أخرجه الحسن الخلال في المجالس العشرة (٨/١)؛ وإسناده مظلم؛ فعدد من الرجال لا يعرف حالهم.

تم

والحمد لله رب العالمين

## ثالثا التعليق على كتيب ( هذه هي الزهراء )

في غلاف الكتاب يقول المؤلف فيه: (هذه هي الزهراء عليها السلام)

والجواب: كثيرا ما يخص المؤلف عليا وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم بالسلام، وكذلك يخص المهدي بذلك، وهذا معروف عن الشيعة والرافضة، والصواب أنهم كغيرهم من الصحابة؛ يترضى عنهم، قال ابن كثير في تفسيره لسورة الأحزاب آية (٥٦) نقلا عن النووي:

وَأَمَّا السَّلَامُ فَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوِينِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا: هُوَ فِي مَعْنَى الصَّلَاةِ، فَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْغَائِبِ، وَلَا يُفْرَدُ بِهِ غَيْرُ الْأَنْبِيَاءِ، فَلَا يُقَالُ: "عَلَيْهِ السَّلَامُ"، وَسَوَاءٌ فِي هَذَا الْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ، وَأَمَّا الْحَاضِرُ فَيُخَاطَبُ بِهِ، فَيُقَالُ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، أَوْ سَلَامٌ عَلَيْكَ، أَوْ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَوْ عَلَيْكُمْ. وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ. انْتَهَى مَا ذَكَرَهُ.

قُلْتُ - أي ابن كثير - : وَقَدْ غَلَبَ هَذَا فِي عِبَارَةِ كَثِيرٍ مِنَ النَّسَاحِ لِلْكِتَابِ، أَنْ يُفْرَدَ عَلِيٌّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِأَنْ يُقَالَ: "عَلَيْهِ السَّلَامُ"، مِنْ دُونِ سَائِرِ الصَّحَابَةِ، أَوْ: "كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ" وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ صَحِيحًا، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُسَاوَى بَيْنَ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّعْظِيمِ وَالتَّكْرِيمِ، فَالشَّيْخَانِ وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْهُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ. اهـ

— في ص (٤): ذكر أن فاطمة - رضي الله عنها - فتت في خالقها.

والجواب:

أن هذا الكلام دائر بين الكفر والبدعة:

فيكون كفرا إذا كان المراد بالفناء عن وجود السوى، بحيث يكون كل ما في الوجود من الخالق والمخلوق هو الله، وهذا هو قول الحلولية والاتحادية، وهذا المذهب من اعتقده كفر كفرا أشد من كفر اليهود والنصارى، كابن عربي، وابن سبعين، وغيرهم من غلاة الصوفية.

ويكون بدعة؛ إذا كان المراد بالفناء عن مشاهدة السوى؛ بحيث يغيب بمشاهدة الله عن مشاهدة نفسه وغيره، حتى يترك العبادة؛ زعماً منه أن ذلك من التفات القلب إلى غير الله، وهذا من أفعال الصوفية وبدعهم، وقد يصل بصاحبه إلى الكفر.

وإن كان المراد بالفناء عن إرادة ما سوى الله؛ فهذا التعبير مبتدع، ولو كان المعنى صحيحاً، إذ أن معناه الإخلاص.

والتعبير بلفظ الفناء عن التوحيد؛ من الألفاظ المبتدعة، ولعل المؤلف مع أنه رافضي، كذلك هو صوفي، ومما يدل على ذلك أن ممن أثنى على بعض كتاباته، وقدم له عمر بن حفيظ الصوفي المشرك، فليحذر المؤلف من مزلق الكفر، عياذاً بالله، وانظر لما تقدم: التدمرية لابن تيمية، وتقريبها لابن عثيمين في آخرها - في ص (٧-٨):

ذكر حديثاً عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت إذا ذكرت فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم قالت: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا كَانَ أَصْدَقَ لَهْجَةً مِنْهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الَّذِي وَلَدَهَا»

- الجواب: هذا حديث ضعيف؛ في إسناده سلمة بن الفضل الأبرش كثير الخطأ، فهو ضعيف، وفيه عننة ابن إسحاق، وهو مدلس.

ثم جعل المؤلف يستنبط الفوائد من هذا الحديث، وكل ما ذكره وبناءه على هذا الحديث يعتبر كالعدم؛ لأن المبني عليه ضعیف لا يثبت، ولو أنه اكتفى بنقل الثابت في فضائلها كان خيراً، ولكن أهل الباطل يريدون نصر باطلهم بالهيام.

- في ص (١٠): ذكر أن زيادة ( وآل محمد ) في قوله تعالى: ( إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ).  
قراءة ابن مسعود.

والجواب: أن هذه القراءة شاذة، كما أفاد ذلك الهرري الشافعي في كتابه (تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن) (٤/ ٢٧٥).

- في ص (١١-١٢): ذكر حديثاً وهو عن جابر؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَامَ أَيَّامًا لَمْ يَطْعَمْ طَعَامًا، حَتَّى شَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَطَافَ فِي مَنَازِلِ أَزْوَاجِهِ فَلَمْ يَجِدْ عِنْدَ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ شَيْئًا، فَأَتَى فَاطِمَةَ فَقَالَ: " يَا بِنْتِي، هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ أَكُلُهُ، فَإِنِّي جَائِعٌ؟ " فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ بِأبي أنت وأمي. فَلَمَّا خَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا بَعَثَتْ

إِلَيْهَا جَارَةٌ لَهَا بَرِغِيْفَيْنِ وَقِطْعَةَ لَحْمٍ، فَأَخَذَتْهُ مِنْهَا فَوَضَعَتْهُ فِي جَفْنَةٍ لَهَا، وَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَأُوْثِرَنَّ بِهَذَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] عَلَى نَفْسِي وَمَنْ عِنْدِي. وَكَانُوا جَمِيعًا مُحْتَاجِينَ إِلَى شِبَعَةَ طَعَامٍ، فَبَعَثَتْ حَسَنًا أَوْ حُسَيْنًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ [صلى الله عليه وسلم] فَرَجَعَ إِلَيْهَا فَقَالَتْ لَهُ: يَا أَبِي وَأُمِّي قَدْ أَتَى اللَّهُ بِشَيْءٍ فَخَبَّأْتَهُ لَكَ. قَالَ: "هَلْمِي يَا بِنِيَّةَ" قَالَتْ: فَأَتَيْتُهُ بِالْجَفْنَةِ. فَكَشَفَتْ عَنِ الْجَفْنَةِ فَإِذَا هِيَ مَمْلُوءَةٌ خُبْزًا وَلَحْمًا، فَلَمَّا نَظَرَتْ إِلَيْهَا بُهِتَتْ وَعَرَفَتْ أَنَّهَا بَرَكَةٌ مِنَ اللَّهِ، فَحَمَدَتْ اللَّهَ وَصَلَّتْ عَلَى نَبِيِّهِ، وَقَدَّمَتْهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَلَمَّا رَأَاهُ حَمِدَ اللَّهُ وَقَالَ: "مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا يَا بِنِيَّةَ؟" فَقَالَتْ يَا أَبَتِ، {هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ} فَحَمِدَ اللَّهُ وَقَالَ: "الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَكَ -يَا بِنِيَّةَ- شَبِيهَةَ بَسِيدَةِ نِسَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَإِنَّمَا كَانَتْ إِذَا رَزَقَهَا اللَّهُ شَيْئًا فَسُئِلَتْ عَنْهُ قَالَتْ: {هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ} فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى عَلِيٍّ ثُمَّ أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَكَلَ عَلِيٌّ، وَفَاطِمَةُ، وَحَسَنٌ، وَحُسَيْنٌ، وَجَمِيعُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَهْلُ بَيْتِهِ جَمِيعًا حَتَّى شَبِعُوا. قَالَتْ: وَبَقِيَتِ الْجَفْنَةُ كَمَا هِيَ، فَأَوْسَعَتْ بِبَقِيَّتِهَا عَلَى جَمِيعِ الْجِيرَانِ، وَجَعَلَ اللَّهُ فِيهَا بَرَكَةً وَخَيْرًا.

والجواب: هذا حديث ضعيف في إسناده علتان:

١- عبد الله بن صالح كاتب الليث ضعيف

٢- عبد الله بن لهيعة ضعيف.

قال ابن حجر في تخريج أحاديث الكشاف ص ٩٥ معلقا على هذا الحديث:

المتن ظاهره النكارة.

- في ص (١٤): ذكر أن علي بن أبي طالب هو الصديق الأكبر، واستدل على ذلك بحديث ضعيف

تقدم بيانه ص (٣٧-٣٩ و٧٣-٧٤).

- في ص (١٧): ذكر أن فاطمة رضي الله عنها هي الأفضل بعد أبيها عليه الصلاة والسلام، واستدل

بحديث عائشة رضي الله عنها قالت: ( ما رأيت أفضل من فاطمة غير أبيها)

والجواب: هذا الحديث ظاهره الصحة؛ ولكن عمرو بن دينار رواه عن عائشة، وبين وفاة عائشة

وابن دينار نحو (٦٨) عاما، فالإسناد ظاهره الانقطاع .

وفاطمة رضي الله عنها أفضل النساء بعد مريم بنت عمران، فقد أخرج الطبراني (١٢١٧٩) وأبو

نعيم في معرفة الصحابة (٦٧٠٢) من طريق إبراهيم بن عقبة عن كريب عن ابن عباس

رفعه. " سيدات نساء أهل الجنة بعد مريم بنت عمران: فاطمة وخديجة وآسية امرأة فرعون

."

قال الألباني في الصحيحة (١٤٢٤): هذا إسناد صحيح على شرط مسلم.

وأما الأفضل مطلقاً بعد الأنبياء؛ فهو أبو بكر الصديق رضي الله عنه، كما سبق ص (٣٦-٣٧)

وما جاء من الأدلة الصحيحة؛ في أن فاطمة وزوجها هما أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأفضل؛ فالمراد من أهل بيته كما جاء مصرحاً به في عدد من الروايات، وقد سبق بيان ذلك في ص (٢٣-

٢٤).

— في ص (١٨) ذكر حديث أسامة مرفوعاً (أحب أهلي إلي فاطمة بنت محمد)

والجواب: هذا حديث ضعيف؛ في إسناده عمر بن أبي سلمة ضعيف.

— في ص (١٩): ذكر حديث عائشة (وَاللَّهِ مَا أَعْلَمُ رَجُلًا كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ مِنْ عَلِيٍّ، وَلَا فِي الْأَرْضِ امْرَأَةٌ كَانَتْ أَحَبَّ إِلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ امْرَأَتِهِ)

والجواب: هذا حديث ضعيف في إسناده جميع بن عمير التيمي ضعيف، واتهمه بعضهم بالوضع، قال

الذهبي عقب هذا الحديث من المستدرک: جميع بن عمير متهم،

ولم ينقل المؤلف كلام الذهبي؛ لأنه لم يعجبه وهذه خيانة في النقل، ولو أن الذهبي صحح هذا

الحديث لنقل المؤلف كلامه كما يفعل في غير هذا الموضع.

— في ص (٢١): ذكر أن فاطمة رضي الله عنها هي أحرى ألا نقدم عليها غيرها.

والجواب: هذا صحيح فيما وافقت فيه الحق والصواب، وأما ما لم تصب فيه الصواب رضي الله عنها

فلا؛ فإنها غير معصومة، ويدل على ذلك ما حصل بينها وبين أبي بكر في الميراث، كما تقدم ص (٢٤-٢٥).

— في ص (٢٢): ذكر أن فاطمة رضي الله عنها أحب عند الله ورسوله مما سواها.

والجواب: أن إطلاق ذلك من الغلو، فهل هي أحب إلى الله ورسوله من الأنبياء والمرسلين، وهل هي أحب من أبي بكر، فالمؤلف لما كان رافضيا دعاه رفضه إلى الغلو في آل البيت، مع أن فاطمة وعليها والحسن والحسين رضي الله عنهم غير راضين بالغلو فيهم.

- في ص (٢٣): ذكر حديثا عند الحاكم، جاء من طريق كثير بن يحيى، ثنا أبو عوانة داود بن أبي عوف، عن عبد الرحمن بن أبي زياد، أنه سمع عبد الله بن الحارث بن نوفل، يقول: ثنا أبو سعيد الخدري رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على فاطمة رضي الله عنها فقال: «إني وإياك وهذا النائم - يعني عليا - وهما - يعني الحسن والحسين - لفي مكان واحد يوم القيامة»

والجواب: هذا حديث في ثبوته ريبه؛ وذلك لأن في إسناده كثير وشيخه شيعيان وقد روي ما يؤيد بدعتها، وقد نهى عباس العنبري الناس عن الأخذ عن كثير بن يحيى كما في الميزان، وكذلك عبد الرحمن بن أبي زياد قال فيه البخاري فيه نظر.

- في ص (٢٣-٢٤): ذكر عن علي رضي الله عنه قال: أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أن أول من يدخل الجنة أنا وفاطمة والحسن والحسين» قلت: يا رسول الله، فمحبونا؟ قال: «من ورائكم»  
والجواب: قال الذهبي عقب هذا الحديث من المستدرک:

والحديث منكر من القول يشهد القلب بوضعه.

ولم ينقل المؤلف كلام الذهبي؛ لأنه لم يوافق هواه.

في ص (٢٤-٢٥): ذكر حديث علي مرفوعا: (من أحبني وأحبها - يعني: الحسن والحسين) - وأبهما وأمهما؛ كان معي في درجتي يوم القيامة)، ثم جعل يستنبط من هذا الحديث المنكر كلاما لا يدل عليه دليل صحيح

والجواب عن هذا الحديث:

قال الألباني في الضعيفة (٣١٢٢):

منكر

أخرجه الترمذي (٢ / ٣٠١)، وعبد الله بن أحمد في "زوائد مسند أبيه" (١ / ٧٧)، وأبو الشيخ في "الطبقات" (ص ٢٨١-ظاهرة)، والدولابي في "الذرية الطاهرة" (ق ٣٩ / ١)، وأبو نعيم في "أخبار



أصبهان" (١ / ١٩١-١٩٢) ، والخطيب في "التاريخ" (١٣ / ٢٨٨) عن نصر بن علي: حدثنا علي بن جعفر بن محمد: حدثني أخي موسى بن جعفر عن أبيه عن جده عن علي: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أخذ بيد الحسن والحسين فقال: ... فذكره.

وقال الترمذي:

"حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث جعفر بن محمد إلا من هذا الوجه".

قلت: علي بن جعفر هذا مجهول الحال ، وقال الذهبي هذا الحديث منكر جداً. وقال في "مختصر

منهاج السنة" (ص ٤٧٦) تبعاً لأصله "المنهاج" (٤ / ١٠٧) - واللفظ للذهبي -:

وهل يقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هذه المجازفة أصلاً من كون المسلم الخاطئ يصير في

درجة المصطفى بمجرد الحب؟! ". اهـ بتصريف

وقال ابن تيمية رحمه الله في كتابه الذي كشف فيه - بفضل الله - ضلالات الرافضة والشيعة (منهاج

السنة) (٧ / ٤٩٧-٤٠٢)

## فَصْلٌ

قَالَ الرَّافِضِيُّ - أَي ابْنِ الْمُطَهَّرِ الْحَلِيِّ - : " الْحَادِي عَشَرَ : مَا رَوَاهُ الْجُمْهُورُ مِنْ وُجُوبِ مَحَبَّةِ

وَمَوَالِيَتِهِ : رَوَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ \* أَخَذَ بِيَدِ حَسَنِ وَحُسَيْنٍ ،

فَقَالَ مَنْ أَحَبَّنِي وَأَحَبَّ هَذَيْنِ وَأَبَاهُمَا وَأُمَّهُمَا فَهُوَ مَعِي فِي دَرَجَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، وَرَوَى ابْنُ خَالَوَيْهِ عَنْ

حُذَيْفَةَ قَالَ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ \* : مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَمَسَّكَ بِقَصَبَةِ الْيَاقُوتِ الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ

بِيَدِهِ ، ثُمَّ قَالَ لَهَا : كُونِي فَكَأَنْتِ ، فَلْيَتَوَلَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ مِنْ بَعْدِي » . وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَلِيٍّ : حُبُّكَ إِيمَانٌ ، وَبُغْضُكَ نِفَاقٌ ، وَأَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مُحِبُّكَ ، وَأَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ

مُبْغِضُكَ ، وَقَدْ جَعَلَكَ اللَّهُ أَهْلًا لِذَلِكَ ، فَأَنْتَ مِنِّي ، وَأَنَا مِنْكَ ، وَلَا نَبِيَّ بَعْدِي » . وَعَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ ، وَهُوَ يَقُولُ : هَذَا وَلِيِّي وَأَنَا وَلِيُّهُ ،

عَادِيْتُ مَنْ عَادَى ، وَسَأَلْتُ مَنْ سَأَلَ » . وَرَوَى أَخْطَبُ خَوَارِزْمٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : جَاءَنِي جَبْرِيلُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ بِوَرْقَةٍ خَضْرَاءَ مَكْتُوبٍ فِيهَا بَيَّاضٌ : إِنِّي قَدْ افْتَرَضْتُ مَحَبَّةَ عَلِيٍّ عَلَى

خَلَقِي فَبَلَّغُهُمْ ذَلِكَ عَنِّي . وَالْأَحَادِيثُ فِي ذَلِكَ لَا تُحْصَى كَثْرَةً مِنْ طُرُقِ الْمُخَالِفِينَ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى أَفْضَلِيَّتِهِ ، وَاسْتِحْقَاقِهِ لِلْإِمَامَةِ " .

### وَالْجَوَابُ مِنْ وُجُوهِ:

أَحَدُهَا: الْمُطَالَبَةُ بِتَصْحِيحِ النَّقْلِ، وَهَيْهَاتَ لَهُ بِذَلِكَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: " رَوَاهُ أَحْمَدُ " فَيُقَالُ: أَوْلَا: أَحْمَدُ لَهُ الْمُسْنَدُ الْمَشْهُورُ، وَلَهُ كِتَابٌ مَشْهُورٌ فِي " فَصَائِلِ الصَّحَابَةِ " رَوَى فِيهِ أَحَادِيثَ لَا يَرَوِيهَا فِي الْمُسْنَدِ لِمَا فِيهَا مِنَ الضَّعْفِ ؛ لِكُونِهَا لَا تَصْلُحُ أَنْ تُرَوَى فِي الْمُسْنَدِ ؛ لِكُونِهَا مَرَاسِيلَ أَوْ ضِعَافًا ، بِغَيْرِ الْإِرْسَالِ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْكِتَابَ زَادَ فِيهِ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ زِيَادَاتٍ، ثُمَّ إِنَّ الْقَطِيعِيَّ - الَّذِي رَوَاهُ عَنِ ابْنِهِ عَبْدُ اللَّهِ - زَادَ عَنْ شُيُوخِهِ زِيَادَاتٍ، وَفِيهَا أَحَادِيثٌ مَوْضُوعَةٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ .

وَهَذَا الرَّافِضِيُّ وَأَمثَالُهُ مِنْ شُيُوخِ الرَّافِضَةِ جُهَّالٌ، فَهُمْ يَنْقُلُونَ مِنْ هَذَا الْمُصَنَّفِ فَيُظَنُّونَ أَنَّ كُلَّ مَا رَوَاهُ الْقَطِيعِيُّ، أَوْ عَبْدُ اللَّهِ قَدْ رَوَاهُ أَحْمَدُ نَفْسُهُ ، وَلَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ شُيُوخِ أَحْمَدَ، وَشُيُوخِ الْقَطِيعِيِّ، ثُمَّ يَظُنُّونَ أَنَّ أَحْمَدَ إِذَا رَوَاهُ فَقَدْ رَوَاهُ فِي الْمُسْنَدِ فَقَدْ رَأَيْتَهُمْ فِي كُتُبِهِمْ يَعْزُونَ إِلَى مُسْنَدِ أَحْمَدَ أَحَادِيثَ مَا سَمِعَهَا أَحْمَدُ قَطُّ، كَمَا فَعَلَ ابْنُ الْبَطْرِيِّ، وَصَاحِبُ " الطَّرَائِفِ " مِنْهُمْ، وَغَيْرُهُمَا بِسَبَبِ هَذَا الْجَهْلِ مِنْهُمْ، وَهَذَا غَيْرُ مَا يَفْتَرُونَهُ مِنَ الْكَذِبِ، فَإِنَّ الْكَذِبَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ .

وَبِتَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ أَحْمَدُ رَوَى الْحَدِيثَ فَمُجَرَّدُ (رِوَايَةٍ) أَحْمَدَ لَا تُوجِبُ أَنْ يَكُونَ صَاحِبًا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ، بَلِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَوَى أَحَادِيثَ كَثِيرَةً لِيُعْرَفَ وَيَبَيَّنَ لِلنَّاسِ ضَعْفَهَا، وَهَذَا فِي كَلَامِهِ وَأَجْوِبَتِهِ أَظْهَرُ وَأَكْبَرُ مِنْ أَنْ يَخْتِجَ إِلَى بَسْطِ، لَا سِيَّمَا فِي مِثْلِ هَذَا الْأَصْلِ الْعَظِيمِ .

مَعَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ مِنْ زِيَادَاتِ الْقَطِيعِيِّ " ، رَوَاهُ عَنْ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيِّ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ ، وَالْحَدِيثُ الثَّانِي ذَكَرَهُ ابْنُ الْجُوزِيِّ فِي " الْمَوْضُوعَاتِ " ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ، وَأَمَّا رِوَايَةُ ابْنِ خَالَوَيْهِ فَلَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ صَاحِبٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَكَذَلِكَ رِوَايَةُ خَطِيبِ خَوَارِزَمٍ، فَإِنَّ فِي رِوَايَتِهِ مِنَ الْأَكَاذِيبِ الْمُخْتَلِفَةِ مَا هُوَ مِنْ أَقْبَحِ الْمَوْضُوعَاتِ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الَّتِي رَوَاهَا ابْنُ خَالَوَيْهِ كَذِبٌ مَوْضُوعَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ، يَعْلَمُونَ عِلْمًا ضَرُورِيًّا يَجْزِمُونَ بِهِ أَنَّ هَذَا كَذِبٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهَذِهِ لَيْسَتْ فِي

شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ الَّتِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ لَا الصَّحَاحِ، وَلَا الْمُسَانِدِ ، وَلَا السُّنَنِ، وَلَا الْمُعْجَمَاتِ، وَلَا نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْكُتُبِ.

الثَّالِثُ: أَنَّ مَنْ تَدَبَّرَ أَلْفَاظَهَا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهَا مُفْتَرَاةٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِثْلَ قَوْلِهِ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَمَسَّكَ بِقَصَبَةِ الْيَاقُوتِ الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ لَهَا كُونِي فَكَانَتْ». فَهَذِهِ مِنْ خُرَافَاتِ الْحَدِيثِ، وَكَأَنَّهُمْ لَمَّا سَمِعُوا أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ مِنْ تُرَابٍ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: كُنْ، فَكَانَ، قَاسُوا هَذِهِ الْيَاقُوتَةَ عَلَى خَلْقِ آدَمَ، وَآدَمُ خُلِقَ مِنْ تُرَابٍ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: كُنْ فَكَانَ فَصَارَ حَيًّا بِنَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ فَأَمَّا هَذَا الْقَصَبُ فَبِنَفْسِ خُلُقِهِ كَمَلٍ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَعْدَ هَذَا حَالٌ يُقَالُ لَهُ فِيهَا: كُنْ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ بِيَدِهِ يَاقُوتَةً، بَلْ قَدْ رُوِيَ فِي عِدَّةِ آثَارٍ: أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ بِيَدِهِ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ: آدَمَ، وَالْقَلَمَ، وَجَنَّةَ عَدْنِ، ثُمَّ قَالَ لِسَائِرِ خَلْقِهِ كُنْ فَكَانَ فَلَمْ يَذْكَرْ فِيهَا هَذِهِ الْيَاقُوتَةَ.

ثُمَّ أَيُّ عَظِيمٍ فِي إِمْسَاكِ هَذِهِ الْيَاقُوتَةِ حَتَّى يَجْعَلَ عَلَى هَذَا وَعَدًّا عَظِيمًا.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ مُبْغَضُكَ»، فَهَلْ يَقُولُ مُسْلِمٌ: إِنَّ الْخَوَارِجَ يَدْخُلُونَ النَّارَ قَبْلَ أَبِي

جَهْلِ بْنِ هِشَامٍ، وَفِرْعَوْنَ، وَأَبِي لَهَبٍ، وَأَمْثَالِهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ؟!

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مُجْبِكٌ»، فَهَلْ يَقُولُ عَاقِلٌ: إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ، وَالْمُرْسَلِينَ سَبَبُ دُخُولِهِمْ

(الْجَنَّةِ) أَوَّلًا هُوَ حُبُّ عَلِيِّ دُونَ حُبِّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَرُسُلِهِ، وَحُبُّ اللَّهِ وَرُسُلِهِ لَيْسَ هُوَ

السَّبَبُ فِي ذَلِكَ، وَهَلْ تُعَلَّقُ السَّعَادَةُ وَالشَّقَاوَةُ بِمُجَرَّدِ حُبِّ عَلِيِّ دُونَ حُبِّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَّا كَتَعَلَّقُهَا بِحُبِّ

أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَمُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؟ فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: مَنْ أَحَبَّ عُثْمَانَ وَمُعَاوِيَةَ دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ

أَبْغَضَهُمَا دَخَلَ النَّارَ - كَانَ هَذَا مِنْ جِنْسِ قَوْلِ الشَّيْعَةِ. اهـ.

- فِي ص (٢٦): ذَكَرَ حَدِيثًا عِنْدَ الْحَاكِمِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُسْلِمٍ قَائِدِ الْأَعْمَشِ، ثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سُهَيْلِ

بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تُبْعَثُ

الْأَنْبِيَاءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى الدَّوَابِّ لِيُؤَافُوا بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ قَوْمِهِمُ الْمُحْشَرِّ، وَيُبْعَثُ صَالِحٌ عَلَى نَاقَتِهِ، وَأُبْعَثَ عَلَى

الْبُرَاقِ خَطُوهَا عِنْدَ أَقْصَى طَرْفِهَا، وَتُبْعَثُ فَاطِمَةُ أَمَامِي»

والجواب: هذا حديث ضعيف جدا، قال الذهبي: أبو مسلم لم يخرجوه، قال البخاري: فيه نظر،

وقال غيره: متروك.

— في نفس الصفحة ذكر حديثا عند الحاكم من طريق العباس بن الوليد بن بكار الصبي، ثنا خالد بن عبد الله الواسطي، عن بيان، عن الشعبي، عن أبي جحيفة، عن علي عليه السلام قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: " إذا كان يوم القيامة نادى مناد من وراء الحجاب: يا أهل الجحيم، غصوا أبصاركم عن فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم حتى تمر

قال الحاكم «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»

والجواب: قال الذهبي معلقا على الحديث وعلى تصحيح الحاكم له:

لا والله بل موضوع، والعباس قال فيه الدارقطني: كذاب.

— في ص (٢٨-٣١): ذكر حديث المسور بن مخرمة (فاطمة بضعة مني يربيني ما رابها ويؤذيني ما آذاها) ثم جعل المؤلف بفهمه الرافضي السقيم يفسر معنى هذا الحديث بتفسير اخترعه من رأسه، حيث استدل بهذا الحديث على عصمة فاطمة رضي الله عنها، وعلى الاقتداء بها، وغير ذلك.

والجواب: كان سبب ورود هذا الحديث هو أن علي بن أبي طالب أراد أن يتزوج بنت أبي جهل، وكانت فاطمة تحته، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال.

ومعنى الحديث على الفهم الصحيح ما ذكره ابن حجر في الفتح (٣٣٠/٩) فقال: فَإِنَّمَا هِيَ بَضْعَةٌ مِّنِّي بِفَتْحِ الْمُوحَّدَةِ وَسُكُونِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ أَيِّ قِطْعَةٍ وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ كَمَا تَقَدَّمَ مُضْغَةً بِضَمِّ الْمِيمِ وَبِغَيْنِ مُعْجَمَةٍ وَالسَّبَبُ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمُنَاقِبِ أَنَّهَا كَانَتْ أُصِيبَتْ بِأُمَّهَا ثُمَّ بِأَخَوَاتِهَا وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ فَلَمْ يَبْقَ لَهَا مَنْ تَسْتَأْنِسُ بِهِ مِمَّنْ يُخَفِّفُ عَلَيْهَا الْأَمْرَ مِمَّنْ تُنْفِي إِلَيْهِ بِسَرِّهَا إِذَا حَصَلَتْ لَهَا الْغَيْرَةُ... وَزَادَ فِي رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ وَأَنَا أَتَخَوَّفُ أَنْ تُفْتَنَ فِي دِينِهَا يَعْنِي أَنَّهَا لَا تَصْبِرُ عَلَى الْغَيْرَةِ فَيَقَعُ مِنْهَا فِي حَقِّ زَوْجِهَا فِي حَالِ الْغَضَبِ مَا لَا يَلِيقُ بِحَالِهَا فِي الدِّينِ. اهـ بتصرف.

— في ص (٣١): ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة والحسن والحسين: (أنا حرب لمن

حاربكم، وسلم لمن سالمكم)

والجواب: هذا الحديث ضعيف؛ جاء عن زيد بن أرقم؛ وفي إسناده أسباط بن نصر ضعيف، وقد

تفرد بهذا الحديث، وشيخه إسماعيل بن عبد الرحمن السدي شيعي وفيه ضعف.

وجاء الحديث عن أبي هريرة؛ وفي إسناده تليد بن سليمان ضعيف.

وقد سبق كلام ابن تيمية رحمه الله على نحو هذا الحديث قبل صفحتين.

— في ص (٣٢): ذكر أن الحسين بن علي رضي الله عنهما لا يتصور مؤمن خطأه في حربه، وصواب

من حاربه.

والجواب : العصمة للأنبياء ، وقد نصح عدد من الصحابة للحسين عندما أراد خلع يزيد بن معاوية،

وكان الصواب مع من نصحه من الصحابة.

وقد أخرج الطبراني (٢٨٥٩) وابن عساكر (٢٠٠ / ١٤) من طريق سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن

ميسرة عن طاوس عن ابن عباس قال استشارني الحسين بن علي في الخروج فقلت لولا أن يزري بي وبك

لنشتت يدي في رأسك — زاد في رواية: فلم أتركك تذهب — فكان الذي رد علي أن قال لأن أقتل بمكان

كذا وكذا أحب إلي من أن أستحل حرمتها يعني الحرم، قال ابن عباس وكان ذلك الذي سلا بنفسه عنه

وهذا إسناد صحيح.

وأخرج البيهقي في الدلائل (٤٧٠ / ٦) وابن عساكر (٢٠٢ / ١٤) من طريق شابة بن سوار نا يحيى

بن إسماعيل بن سالم الأسدي قال سمعت الشعبي يحدث عن ابن عمر أنه كان بقاء له فبلغه أن الحسين بن

علي قد توجه إلى العراق فلحقه على مسيرة ثلاث ليال فقال له أين تريد فقال العراق وإذا معه طوامير كتب

فقال هذه كتبهم وبيعتهم فقال لا تأتهم فأبى؛ قال إني محدثك حديثا: إن جبريل أتى النبي (صلى الله عليه

وسلم) فخيره بين الدنيا والآخرة فاختر الآخرة ولم يرد الدنيا وإنكم بضعة من رسول الله (صلى الله عليه

وسلم) والله لا يليها أحد منكم، وما صرفها الله عنكم إلا للذي هو خير لكم فأبى أن يرجع، قال واعتنقه

ابن عمر وبكى وقال: استودعك الله من قتيل.

وهذا إسناد صحيح.

قال ابن كثير في البداية والنهاية (٢٢١ / ٨):

فكل مسلم ينبغي له أن يحزنه قتله رضي الله عنه، فإنه من سادات المسلمين، وعلماء الصحابة وابن

بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم التي هي أفضل بناته، وقد كان عابداً وشجاعاً وسخياً.

ولكنه لا يحسن ما يفعله الشيعة من إظهار الجزع والحزن الذي لعل أكثره تصنع ورياء، وقد كان أبوه

أفضل منه فقتل، وهم لا يتخذون مقتله مأتماً كيوم مقتل الحسين، فإن أباه قتل يوم الجمعة وهو خارج إلى

صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي السَّابِعِ عَشَرَ مِنْ رَمَضَانَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ، وَكَذَلِكَ عُثْمَانُ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ عَلِيٍّ عِنْدَ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَقَدْ قُتِلَ وَهُوَ مُحْصُورٌ فِي دَارِهِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ، وَقَدْ دُبِحَ مِنَ الْوَرِيدِ إِلَى الْوَرِيدِ، وَلَمْ يَتَّخِذِ النَّاسُ يَوْمَ قَتْلِهِ مَأْتَمًا، وَكَذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ، قُتِلَ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَلَمْ يَتَّخِذِ النَّاسُ يَوْمَ مَقْتَلِهِ مَأْتَمًا، وَكَذَلِكَ الصَّدِيقُ كَانَ أَفْضَلَ مِنْهُ وَلَمْ يَتَّخِذِ النَّاسُ يَوْمَ وَفَاتِهِ مَأْتَمًا، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَيِّدٌ وَلِدِ آدَمَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَقَدْ قَبَضَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ كَمَا مَاتَ الْأَنْبِيَاءُ قَبْلَهُ، وَلَمْ يَتَّخِذِ أَحَدٌ يَوْمَ مَوْتِهِمْ مَأْتَمًا يَفْعَلُونَ فِيهِ مَا يَفْعَلُهُ هَؤُلَاءِ الْجَهْلَةُ مِنَ الرَّافِضَةِ يَوْمَ مَضْرَعِ الْحُسَيْنِ، وَلَا ذَكَرَ أَحَدٌ أَنَّهُ ظَهَرَ يَوْمَ مَوْتِهِمْ وَقَبْلَهُمْ شَيْءٌ مِمَّا ادَّعَاهُ هَؤُلَاءِ يَوْمَ مَقْتَلِ الْحُسَيْنِ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَقَدِّمَةِ، مِثْلَ كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْحُمْرَةِ الَّتِي تَطْلُعُ فِي السَّمَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَأَحْسَنُ مَا يُقَالُ عِنْدَ ذِكْرِ هَذِهِ الْمَصَائِبِ وَأَمْثَالِهَا مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ جَدِّهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: " مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَابُ بِمُصِيبَةٍ فَيَتَذَكَّرُهَا وَإِنْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا فَيُحَدِّثُ لَهَا اسْتِرْجَاعًا إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلَ يَوْمٍ أُصِيبَ مِنْهَا " .

رواه الإمام أحمد وابن ماجه.

وقال (٢١٩ / ٨):

وَلَقَدْ بَالَغَ الشَّيْعَةُ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ، فَوَضَعُوا أَحَادِيثَ كَثِيرَةً كَذِبًا فَاحِشًا، مِنْ كَوْنِ الشَّمْسِ كَسَفَتْ يَوْمَئِذٍ حَتَّى بَدَتْ النُّجُومُ وَمَا رُفِعَ يَوْمَئِذٍ حَجَرٌ إِلَّا وَجِدَ تَحْتَهُ دَمٌ، وَأَنَّ أَرْجَاءَ السَّمَاءِ أَحْمَرَتْ، وَأَنَّ الشَّمْسَ كَانَتْ تَطْلُعُ وَشِعَاعُهَا كَأَنَّهُ الدَّمُ، وَصَارَتْ السَّمَاءُ كَأَنَّهَا عَلَقَةٌ، وَأَنَّ الْكَوَاكِبَ ضَرَبَ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَأَمْطَرَتِ السَّمَاءُ دَمًا أَحْمَرَ، وَأَنَّ الْحُمْرَةَ لَمْ تَكُنْ فِي السَّمَاءِ قَبْلَ يَوْمَئِذٍ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَرَوَى ابْنُ هَلِيعَةَ: عَنْ أَبِي قَبِيلِ الْمَعَاوِرِيِّ: أَنَّ الشَّمْسَ كَسَفَتْ يَوْمَئِذٍ حَتَّى بَدَتْ النُّجُومُ وَقَتَ الظُّهْرِ، وَأَنَّ رَأْسَ الْحُسَيْنِ لَمَّا دَخَلُوا بِهِ قَصْرَ الْإِمَارَةِ جَعَلَتِ الْحَيْطَانُ تَسِيلُ دَمًا، وَأَنَّ الْأَرْضَ أَظْلَمَتْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَلَمْ يُمَسَّ زَعْفَرَانٌ وَلَا وَرْسٌ بِهَا كَانَ مَعَهُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا احْتَرَقَ مِنْ مَسِّهِ، وَلَمْ يُرْفَعْ حَجَرٌ مِنْ حِجَارَةِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ إِلَّا ظَهَرَ تَحْتَهُ دَمٌ عَيْيَطٌ، وَأَنَّ الْإِبِلَ الَّتِي غَنِمُوهَا مِنْ إِبِلِ الْحُسَيْنِ حِينَ طَبَخُوهَا صَارَ لَحْمُهَا مِثْلَ الْعَلَقَمِ.

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَكْذَابِ وَالْأَحَادِيثِ الْمُضْوَعَةِ الَّتِي لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ.

وأما ما روي من الأحاديث وَالْفِتْنِ الَّتِي أَصَابَتْ مَنْ قَتَلَهُ فَأَكْثَرُهَا صَحِيحٌ، فإنه قل من نجا من أولئك الذين قتلوه من آفة وعاهة في الدنيا، فلم يخرج منها حتى أصيب بمرض، وأكثرهم أصابهم الجنون. وَلِلشَّيْخَةِ وَالرَّافِضَةِ فِي صِفَةِ مَصْرَعِ الْحُسَيْنِ كَذِبٌ كَثِيرٌ وَأَخْبَارٌ بَاطِلَةٌ. اهـ

— في ص (٣٢): يطعن المؤلف الرافضي في إمام من أئمة السنة، وهو (ابن العربي المالكي) وافتري هذا الرافضي على هذا الإمام أنه برر قتل الحسين.

ثم نقل عن الألويسي صاحب التفسير كلاما يطعن فيه في أبي بكر بن العربي. والجواب:

لم يبرر ابن العربي قتل الحسين، وإنما الذي ذكره ابن العربي هو أن من قاتل الحسين ومن معه كان متأولا، ولم يقل: من قتل الحسين كان متأولا، وفرق بين القتل والمقاتلة، فأهل السنة مجمعون على أن قتل الحسين كان ظلما؛ لأنه أراد من عبيد الله بن زياد إحدى ثلاث: إما أن يتركه يرجع من حيث أتى، أو يجعله يرباط في الثغور، أو يتركه يرجع إلى يزيد بن معاوية، فأبى إلا قتله عليه من الله ما يستحق.

والألويسي صوفي، ولم يصب في انتقاده، إذ كلام ابن العربي في واد، وكلام من انتقده في واد آخر. وهذا كلام ابن العربي من العواصم (٢٤٤) قال رحمه الله:

فنهاه ابن عباس وأعلمه أنهم خذلوا أباه وأخاه، وأشار عليه ابن الزبير بالخروج فخرج، فلم يبلغ الكوفة إلا ومسلم بن عقيل قد قتل وأسلمه من كان استدعاه! ويكفيك بهذا عظة لمن اتعظ. فتماذى واستمر غضباً للدين وقياماً بالحق. ولكنه - رضي الله عنه - لم يقبل نصيحة أعلم أهل زمانه ابن عباس، وعدل عن رأي شيخ الصحابة ابن عمر وطلب الابتداء في الانتهاء، والاستقامة في الاعوجاج، ونضارة الشبيبة في هشيم المشيخة. ليس حوله مثله ولا له من الأنصار من يرعى حقه، ولا من يبذل نفسه دونه، فأردنا أن نظهر الأرض من خمر يزيد فأرقتنا دم الحسين، فجاءتنا مصيبة لا يجبرها سرور الدهر.

وما خرج إليه أحد إلا بتأويل، ولا قاتلوه إلا بما سمعوا من جده المهيمن على الرسل، المخبر بفساد الحال، المحذر من الدخول في الفتن. وأقواله في ذلك كثيرة: منها قوله صلى الله عليه وسلم «إنه ستكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان». فما خرج

الناس إلا بهذا وأمثاله. ولو أن عظيمها وابن عظيمها وشريفها وابن شريفها الحسين وسعه بيته أو ضيعته أو إبله - ولو جاء الخلق يطلبونه ليقوم بالحق، وفي جملتهم ابن عباس وابن عمر - لم يلتفت إليهم، وحضره ما أنذر به النبي صلى الله عليه وسلم وما قال في أخيه - يشير إلى حديث (إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين) - ورأى أنها خرجت عن أخيه ومعه جيوش الأرض وكبار الخلق يطلبونه، فكيف ترجع إليه بأوباش الكوفة، وكبار الصحابة يهونونه وينأون عنه؟ ما أدرى في هذا إلا التسليم لقضاء الله،... ولولا معرفة أشياخ وأعيان الأمة بأنه أمر صرفه الله عن أهل البيت، وحال من الفتنة لا ينبغي لأحد أن يدخلها، ما أسلموه أبدا. اهـ

— ذكر ص (٣٣): حديثا عند الطبراني قال: مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: ثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ: ثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي غَنِيَةَ قَالَ: ثَنَا عُبَيْدُ بْنُ طُفَيْلٍ أَبُو سِيدَانَ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ بَسَطَ شَمْلَةً، فَجَلَسَ عَلَيْهَا هُوَ وَفَاطِمَةُ وَعَلِيٌّ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ، ثُمَّ أَخَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَجَامِعِهِ، فَعَقَدَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْضَ عَنْهُمْ كَمَا أَنَا عَنْهُمْ رَاضٍ»

والجواب: محمد بن عثمان كذبه عبد الله بن أحمد كما في الميزان.

— في ص (٣٥): ذكر حديثا من طريق حسين بن زيد بن علي، عن عمر بن علي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لِفَاطِمَةَ: «إِنَّ اللَّهَ يَغْضَبُ لِعُضْبِكَ وَيَرْضَى لِرِضَاكَ» هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُجَرَّجَاهُ "

والجواب: قال الذهبي: بل حسين بن زيد منكر الحديث لا يحل أن يحتج به. وقد سبق بيان شيء من ذلك ص (٢٤-٢٥).

وعلى هذا فما بنى المؤلف من الكلام على هذا الحديث؛ يعتبر بناء على هيام فلا يستفاد من كلامه.

وهكذا كل ما تجرد من تعليق على بعض الأحاديث فهو من هذا الباب فكن على حذر أيها المسلم من تعليقات هذا الرافضي.

— في ص (٣٨): ذكر خبرا فيه أن عروة بن الزبير سرق من فضائل فاطمة وجعل الفضائل لغيرها.

والجواب: قد سبق ص (١٠) أن هذا الخبر لا يثبت، وحاشا عروة من ذلك



## رابعاً التعليق على ( كتاب إلى المهدي ياعباد الله )

لما كان المؤلف شيعياً رافضياً لم يتعرض لشخصية المهدي ولم يحدد مكانه، لماذا؟  
الجواب:

قال السفاريني في لوامع الأنوار (٧١ / ٢) وما بعدها:

وَأَمَّا زَعْمُ الشَّيْعَةِ أَنَّ اسْمَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَأَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيُّ فَهَذَا بِنُحْمَدِ بْنِ الْحَسَنِ هَذَا قَدْ مَاتَ وَأَخَذَ عَمَّهُ جَعْفَرُ مِيرَاثَ أَبِيهِ الْحَسَنِ. قُلْتُ: هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيُّ ابْنُ عَلِيِّ الْهَادِي بْنِ مُحَمَّدِ الْجَوَادِ بْنِ عَلِيِّ الرَّضَا بْنِ مُوسَى الْكَاطِمِ بْنِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ بْنِ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ بْنِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيُّ هَذَا ثَانِي عَشَرَ الْأَيَّامِ الْإِثْنَى عَشَرَ عَلَى اعْتِقَادِ الْإِمَامِيَّةِ وَيُعْرَفُ بِالْحُجَّةِ وَهُوَ الَّذِي تَزْعُمُ الشَّيْعَةُ أَنَّهُ الْمُنْتَظَرُ وَالْقَائِمُ وَالْمُهْدِيُّ وَهُوَ صَاحِبُ السَّرْدَابِ عِنْدَهُمْ، وَأَقَاوِيلُهُمْ فِيهِ كَثِيرَةٌ وَهُمْ يَنْتَظِرُونَ ظُهُورَهُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ مِنَ السَّرْدَابِ بِسَرٍّ مَنْ رَأَى كَانَتْ وِلَادَتُهُ فِي مُتَنَصِّفِ شَعْبَانَ سَنَةِ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَالشَّيْعَةُ تَزْعُمُ أَنَّهُ دَخَلَ السَّرْدَابَ فِي دَارِ أَبِيهِ وَأُمُّهُ تَنْظُرُ إِلَيْهِ فَلَمْ يَعُدْ يَخْرُجُ إِلَيْهَا وَذَلِكَ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ وَعُمُرُهُ يَوْمَئِذٍ تِسْعُ سِنِينَ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَكُلُّ ذَلِكَ ضَرْبٌ مِنَ الْجُنُونِ وَالْهَذْيَانِ، وَأَمَّا ذَلِكَ فَقَدْ مَاتَ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى آبَائِهِ.

وقال (٨٤ / ٢):

وَزَعَمَتِ الْكَيْسَانِيَّةُ أَنَّ الْمُهْدِيَّ هُوَ مُحَمَّدُ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ وَأَنَّهُ حَيٌّ مُقِيمٌ بِجَبَلِ رَضْوَى وَأَنَّهُ بَيْنَ أَسَدَيْنِ يَحْفَظَانِهِ وَعِنْدَهُ عَيْنَانِ نَضَّاحَتَانِ تَجْرِيَانِ بِهَاءٍ وَعَسَلٍ فَرَعَمُوا أَنَّهُ دَخَلَ إِلَيْهِ وَمَعَهُ أَرْبَعِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ وَلَمْ يُوقِفْ لَهُمْ عَلَى خَبْرٍ. قَالُوا وَهُمْ أَحْيَاءُ يُرْزَقُونَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ يَعُودُ بَعْدَ الْعِيبَةِ وَيَمْلَأُ الْأَرْضَ... وَهَؤُلَاءِ الْكَيْسَانِيَّةُ إِحْدَى فِرْقِ الضَّلَالِ... فَعَلَى عُقُولِهِمُ الدَّمَارُ وَعَلَى أَفْعَالِهِمُ الْبَوَارُ مَا أَضَلَّ عُلُومَهُمْ وَأَبَدَدَ فَهُومَهُمْ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ. اهـ

ومما يرى القارئ لكتاب هذا الرجل يجد فيه غلوا في المهدي حتى ادعى أنه معصوم كما تقوله الشيعة الإمامية في أئمتها.

ومما قاله في المهدي ص(١٠): (غوٲ العباد)، وفي ص(٣١) قال:(المهدي في زمنه حبلى الله الذى يجب علينا الاعتصام به)وفي ص(٤٥) قال ( فهذا المهدي سبيل قويم وصراط مستقيم) ، في عدد من المواضع يقول المؤلف في المهدي( صلوات ربي وسلامه عليه) انظر ص(٣٧و٥٨) وفي ص(٦٧) قال: ويكفي أن تعلم أن في اللجنة خيار البشر من علماء وأولياء وعباد وزهاد وشهداء وصديقين و...و. وأن للمهدي السيادة عليهم.

أقول : كبرت كلمة تخرج من فيه إن قال إلا كذبا، فهل هو أفضل من الصحابة رضي الله عنهم!!!؟  
وفي ص(٦٩-٧٠): يقول بأن المهدي معصوم، ولا عصمة إلا للأنبياء.

وفي ص(٧١) قال نقلا عن المناوي: وقيل إنه يصير متصرفا في عالم الكون والفساد بأسرار الحروف. ثم أيد المؤلف كلام المناوي ولم يبين خطأه، وهذا من أقوال المشركين من الصوفية وغيرهم، فالتصرف في الكون هو الله وحده لا شريك له، ليس ذلك لنبي مرسل ولا لملك مقرب، والمهدي دون هؤلاء، ودون الصحابة رضي الله عنهم، ولكنه غلو أهل الباطل كيف يوصل إلى الكلمات الشركية نسأل الله العافية.

وفي ص(٧٣-٧٤): قال في المهدي بأن قوله حجة وملزم لغيره، وأن علمه واسع شامل فلا سنة إلا يعلمها... إلى آخر ما ذكره من الغلو.

وهو معتمد في كلامه ذلك على حديث ضعيف أخرجه نعيم بن حماد في الفتن(١٠٩٢) فقال: -  
حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، عَنْ شَيْخٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «هُوَ رَجُلٌ مِنْ عِزَّتِي، يُقَاتِلُ عَلَيَّ سُنَّتِي كَمَا قَاتَلْتُ أَنَا عَلَيَّ الْوَحْيِي»

وهذا حديث ضعيف في إسناده مبهم كما ترى، فلا داعي إلى ذلك الغلو المهلك وتلك الحاشية الغالي صاحبها.

قال ابن تيمية كما في المستدرک على مجموع الفتاوى(٢٠٦/١):

لكن الغلو أوجب اتباع الجهال الضلال؛ فإن أصل ذلك من المبتدعين الضالين، وأولهم «الرافضة» فإنهم لما ادعوا العصمة في علي وغيره حتى من الخطأ احتاجوا أن يثبتوا ذلك للأنبياء بطريق الأولى. ولما نزهوا عليا رضي الله عنه ومن دونه أن يكون له ذنب يستغفر منه كان تنزيههم للرسول أولى.

وكذلك «القرامطة» لما ادعوا عصمة أئمتهم الإسماعيلية القرامطة الباطنية الفلاسفة الدهرية وعبدوهم وادعوا فيهم الإلهية كما كانت الغالية تعتقد في علي وغيره الإلهية أو النبوة وكما ألزموا الدعوة للمنتظر وأنه معصوم وقالوا: دخل في سرداب سامرا سنة ستين ومائتين وهو طفل غير مميز.

وقال كما في جامع المسائل (١٨٥ / ٤) بتحقيق عزيز شمس، إشراف بكر أبو زيد:

وأما ما يدّعيه الضالّون أن الحسن بن علي العسكري المتوفى في سامراء، كان له ابن اسمه محمد دخل سرداب سامراء بعد موت أبيه وهو صغير، وأنه المهدي، فهذا كذب باطل باتفاق علماء بني آدم وعقلائهم، وليس هو المخبر به في الأحاديث، فإن هذا حسيني وذاك حسني، وأيضا فإن الحسن بن علي العسكري عند العارفين بالأنساب محمد بن جرير الطبري وعبد الباقي بن قانع وغيرهما لم ينسل ولم يُعقب، والذين أثبتوه زعموا أنه خليفة معصوم حجة الله على أهل الأرض، وأنه باقٍ إلى الآن، وهذا مخالف للعقل والكتاب والسنة، فإن هذا لو كان حقا لكان يتيما يجب الحجز عليه في نفسه وماله، ولا يجوز أن يُولى مثل هذا ولاية أصلا، ولا معصوم بعد رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، ولا أحد يجب أبدا طاعته في كل شيء إلا رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، ولا يجوز أن يُكلف الله العباد طاعة من لا سبيل إلى العلم بأمره، ولا وجه لهذه الاحتجاجات. والله أعلم.

في ص (٧): ذكر حديث (من كذب بالمهدي فقد كفر)

والجواب: في الروض الأنف للسهيلى (٢/ ٢٧٩):

وَالْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي أَمْرِ الْمُهَدِيِّ كَثِيرَةٌ وَقَدْ جَمَعَهَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فَأَكْثَرَ وَمِنْ أَعْرَبِهَا إِسْنَادًا مَا ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْكَافِيُّ فِي فَوَائِدِ الْأَخْبَارِ مُسْنَدًا إِلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُتَكَدِّرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "مَنْ كَذَّبَ بِالذَّجَالِ فَقَدْ كَفَرَ وَمَنْ كَذَّبَ بِالْمُهَدِيِّ فَقَدْ كَفَرَ"

وقال ابن حجر في اللسان (٥ / ٣٠):

ووجدت في كتاب معاني الأخبار للكلاباذي خبرا موضوعا حدث به عن محمد بن علي بن الحسن عن الحسين بن محمد بن أحمد عن إسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن ابن المتكدر عن جابر رضي الله عنه رفعه من أنكر خروج المهدي فقد كفر بما أنزل على محمد... الحديث.

في ص (١٠) و(١٨): يجعل المؤلف الشيعة قسيمة للسنة وأن هذه مذاهب.

والجواب: هذا كلام باطل؛ يريد المؤلف به أن يُظهر نفسه أنه منصف غير متعصب للمذاهب، حتى يقبل الناس كلامه، وكل هذا مفضوح بما كتبه في هذه الكتيبات مما يدل على أنه شيعي رافضي.

ثم إن السنة طريقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته وهي الصراط المستقيم والمنهج القويم، وليست مجرد مذهب من المذاهب؛ فقد أخرج بعض أهل السنن بإسناد ثابت عن العرْبَاض بن سارية رضي الله عنه قال: صَلَّى بِنَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَوَعظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَأَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةٌ مُودِّعٌ، فَمَاذَا تَعْهَدُ لِيْنَا؟ فَقَالَ «أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسِيرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمُهَدِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

وأما الشيعة فهي طريقة مبتدعة مبنية على سب الصحابة والغلو في آل البيت، أو تفضيل علي على أبي بكر وعمر، أو تقديم علي على أبي بكر وعمر وعثمان في الخلافة.

في نفس الصفحة قال: من سنة وماتريديّة ومعتزلة وسلفية

وقال في ص (١٣): (أهل السنة بأطيا فهم)

الجواب: المؤلف إما جاهل أو متجاهل بمنهج السلف أهل السنة والجماعة؛ فليست المعتزلة والماتريديّة من أهل السنة، ولا من طوائفهم.

فقد خالفت المعتزلة أهل السنة في عدّة أصول منها: نفي صفات الله عزّ وجلّ، والقول بأن العبد يخلق فعله وغير ذلك، والشيعة توافق المعتزلة في كثير من ضلالاتهم.

والماتريديّة خالفوا أهل السنة في عدّة أصول منها: نفي كثير من صفات الله جلّ وعلا، وهم جبرية في باب القدر، مرجئة في باب الإيمان، وعندهم ضلالات كثيرة.

وأما السلف الصالح؛ فهم أهل السنة لا فرق بينهما.

وانظر: آخر التدمرية لابن تيمية مع تقريبها لابن عثيمين.

في ص (٢٤): ذكر عن الثعلبي أنه ذكر بإسناده إلى بريدة أنه فسّر الصراط المستقيم في سورة الفاتحة؛

بأنه صراط محمد وآله.

والجواب:

هذا لم يثبت عن بريدة؛ في إسناده إبراهيم بن المهاجر ضعيف، وفي إسناده أيضا مجاهيل.

ثم الموجود في تفسير الثعلبي ( أبو بريدة) لا بريدة.

وقد سبق بيان الصواب في تفسير الصراط ص (٤٦-٤٧).

وعلى هذا فكل تعليقات المؤلف المبنية على هذا التفسير من ص (٢٤-٢٨)؛ غير معتبرة؛ لأنه بناها

على شيء ضعيف

— في ص (٢٤): ذكر حديث (أهل بيتي أمان لأمتي)

الجواب: هذا الحديث لا يثبت، وقد تقدم ص (٢١).

في ص (٢٥): ذكر حديث - (ما بال أقوام يتحدثون، فإذا رأوا الرجل من أهل بيتي قطعوا

حديثهم؟ والله! لا يدخل قلب رجل الإيمان حتى يحبهم الله ولقرابتهم مني).

الجواب: قال الألباني في تحريج المشكاة (٦١٥٦):

ضعيف، وانظر الضعيفة (٤٤٣٠).

— في نفس الصفحة: ذكر أن ولاية أهل البيت شرط في الإيمان.

وفي ص (٥٣) قال: بغض آل نفاق اعتقادي.

والجواب: هذا ليس على إطلاقه؛ فقد تكون ولايتهم شرطا في صحة الإيمان، وقد تكون شرطا في

كمال الإيمان؛ فمن أبغضهم لدينهم فليس بمؤمن، ومن أبغضهم بسبب شيء لا يتعلق بدينهم، فإن كان مما

حصل بين الصحابة كفنا ألسنتنا عن الخوض في ذلك، وإن كان من غير الصحابة كان ذلك فسقا لا كفرا،

والله أعلم، وهذا اعتقاد أهل السنة، وأما إطلاق التكفير فمعتقد الخوارج.

— في ص (٢٦): ذكر حديث (مثل أهل بيتي فيكم كمثلي سفينة نوح...)

وقد سبق في ص (٥٢-٥٥) أنه لا يثبت.

— في ص (٢٧) أيضا بحث على التمسك بآل البيت؛ لأن من تمسك بهم فقد أنعم الله عليه أيما إنعام.

والجواب: الواجب هو التمسك بكتاب الله وسنة رسوله على فهم السلف، فمن فعل ذلك فقد أنعم

الله عليه أيما إنعام، وعرف فضل الصحابة، ولم يغفل في آل البيت، وإنما أعطاهم المنزلة التي لهم، وما جاء من

الأدلة في الحث على التمسك بآل البيت فالمراد احترامهم والدفاع عنهم ونحو ذلك، وعلى هذا فتعليق المؤلف بتلك التعليقات؛ لم يسبقه بها السلف، وإنما هو شأن المبتدعة وأهل الضلال الذين لم يتقيدوا بفهم السلف.

— في نفس الصفحة: ذكر أن من أبرز صور المغضوب عليهم من غضب عليه آل البيت، واستدل بحديث تقدم أنه ضعيف، وهو (إن الله يغضب لغضبك ويرضى لرضاك) أي فاطمة.

والجواب: المغضوب عليهم هم اليهود ومن سار على دينهم، وكذلك من غضب الله ورسوله عليه، وأما أن يجعل المغضوب عليهم من غضب عليه غير المعصومين؛ فهذا غير صحيح، وآل البيت غير معصومين، وإنما العصمة للأنبياء.

— في ص (٢٩-٣٠): ذكر هذه الآية

{ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ} ثم استدل بها على أن الوارثين للكتاب هم آل البيت، وهم المصطفون.

والجواب: لا تختص الوراثة بآل البيت، وإنما هي عامة للأمة، قال ابن كثير في تفسيره عند الآية: يَقُولُ تَعَالَى: ثُمَّ جَعَلْنَا الْقَائِمِينَ بِالْكِتَابِ الْعَظِيمِ، الْمُصَدِّقُ لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكُتُبِ، الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا، وَهُمْ هَذِهِ الْأُمَّةُ، ثُمَّ قَسَمَهُمْ إِلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ، فَقَالَ: {فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ} وَهُوَ: الْمُفْرَطُ فِي فِعْلِ بَعْضِ الْوَاجِبَاتِ، الْمُرْتَكِبُ لِبَعْضِ الْمُحَرَّمَاتِ. {وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ} وَهُوَ: الْمُؤَدِّي لِلْوَاجِبَاتِ، التَّارِكُ لِلْمُحَرَّمَاتِ، وَقَدْ يَتْرَكُ بَعْضَ الْمُسْتَحَبَّاتِ، وَيَفْعَلُ بَعْضَ الْمَكْرُوهَاتِ. {وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ} وَهُوَ: الْفَاعِلُ لِلْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحَبَّاتِ، التَّارِكُ لِلْمُحَرَّمَاتِ وَالْمَكْرُوهَاتِ وَبَعْضِ الْمُبَاحَاتِ. اهـ

فتكون الوراثة وراثه علم ودين لا وراثه نبوه؛ لأنه يشكل علينا التقسيم في الآية، فإن الأنبياء ليس فيهم ظالم لنفسه، قال الشنقيطي في أضواء البيان (٣/٣٦٣):

وَالْوَرَاثَةُ قَدْ تَطَلَّقَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى وَرَاثَةِ الْعِلْمِ وَالِدِينِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا الْآيَةَ، وَقَوْلِهِ: وَإِنَّ الَّذِينَ أَوْرَثُوا الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ، وَقَوْلِهِ: فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ الْآيَةَ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

وَمِنَ السُّنَنِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ:  
«الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ»، وَهُوَ فِي الْمُسْنَدِ وَالسُّنَنِ. اهـ

— وفي نفس الصفحة ذكر حديث: (علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يفترقا حتى يرثيا علي  
الحوض)

والجواب: الحديث ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٣٨٠٢)

وله إسناد عند الطبراني في الوسط وفيه صالح بن أبي الأسود ضعيف.

وأخرجه الحاكم في المستدرک بإسناد آخر ضعيف جدا

قال الحاكم: "صحيح الإسناد وأبو سعيد التيمي، هو عقيصاء: ثقة مأمون." "

كذا قال!! وعقيصاء هذا تركه الدارقطني، وقال الجوزجاني: "غير ثقة". ونقل ابن أبي حاتم في

الجرح [٣/٢/٤١] عن ابن معين قال: "ليس بشيء شر من رشيد الهجري، وحبّة العرني، وأصبغ بن نباتة"

انتهى.

وهؤلاء متروكون. وهذه العلة كافية في إسقاط الخبر ومولي أبي ذر لا أعرفه بجرح ولا تعديل وهذا

الحديث ليس بثابت. والله أعلم. اهـ وانظر تنبيه الهاجد (٢/٦٩).

— في الحاشية من نفس الصفحة ذكر قوله تعالى (ومن عنده علم الكتاب) وذكر أنها نزلت في علي.

والجواب: قد سبق المؤلف الى ذكر الآية في علي ابن المطهر الحلي، ففي مختصر منهاج السنة

للغنيان (١/٤١٥)، قال ابن تيمية:

قَالَ الرَّافِعِيُّ — أَي ابْنِ الْمَطْهَرِ —: ((الْبُرْهَانُ الْحَادِي وَالْثَلَاثُونَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ

الْكِتَابِ} . مِنْ طَرِيقِ أَبِي نُعَيْمٍ عَنِ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ قَالَ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ. وَفِي تَفْسِيرِ الثَّعْلَبِيِّ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ سَلَامٍ قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هَذَا الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ؟ قَالَ: ذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ. وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّهُ

أَفْضَلُ، فَيَكُونُ هُوَ الْإِمَامَ)).

وَالْجَوَابُ مِنْ وُجُوهِ: أَحَدُهَا: الْمَطَالِبَةُ بِصِحَّةِ النَّقْلِ عَنِ ابْنِ سَلَامٍ وَابْنِ الْحَنْفِيَّةِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ بِتَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ مَعَ مُخَالَفَةِ الْجُمْهُورِ لَهَا.

الثَّالِثُ: أَنَّ هَذَا كَذِبٌ عَلَيْهِمَا.

الرَّابِعُ: أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ قَطْعًا. وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: {قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ} ، وَلَوْ أُرِيدَ بِهِ عَلِيٌّ لَكَانَ الْمُرَادُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَسْتَشْهَدُ عَلَى مَا قَالَهُ بِابْنِ عَمِّهِ عَلِيٍّ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ عَلِيًّا لَوْ شَهِدَ لَهُ بِالنَّبُوءَةِ وَبِكُلِّ مَا قَالَ، لَمْ يَنْتَفِعْ مُحَمَّدٌ بِشَهَادَتِهِ لَهُ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ حُجَّةً لَهُ عَلَى النَّاسِ، وَلَا يَخْصُلُ بِذَلِكَ دَلِيلُ الْمُسْتَدَلِّ، وَلَا يَنْقَادُ بِذَلِكَ أَحَدٌ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَنْ أَيْنَ لِعَلِيٍّ ذَلِكَ؟ وَإِنَّمَا هُوَ اسْتِفَادَ ذَلِكَ مِنْ مُحَمَّدٍ، فَيَكُونُ مُحَمَّدٌ هُوَ الشَّاهِدَ لِنَفْسِهِ.

وَمِنْهَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذَا ابْنُ عَمِّهِ وَمِنْ أَوَّلِ مَنْ آمَنَ بِهِ، فَيُظَنُّ بِهِ الْمَحَابَاةَ وَالْمَدَاهِنَةَ.

فَهَذَا الْجَاهِلُ الَّذِي جَعَلَ هَذَا فَضِيلَةً لِعَلِيٍّ فَدَحَّ بِهَا فِيهِ وَفِي النَّبِيِّ الَّذِي صَارَ بِهِ عَلِيٌّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَفِي الْأَدَلَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْإِسْلَامِ. وَلَا يَقُولُ هَذَا إِلَّا زَنْدِيقٌ أَوْ جَاهِلٌ مَفْرُطٌ فِي الْجَهْلِ. فَإِنْ كُنْتَ لَا تَدْرِي فَتِلْكَ مُصِيبَةٌ... وَإِنْ كُنْتَ تَدْرِي فَالْمُصِيبَةُ أَعْظَمُ

الخَامِسُ: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْ ذَكَرَ الْإِسْتِشْهَادَ بِأَهْلِ الْكِتَابِ فِي غَيْرِ آيَةٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ} أَفَتَرَى عَلِيًّا هُوَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ؟! — فِي ص (٣١) ذَكَرَ قَوْلَهُ تَعَالَى: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا) وَأَنَّ الْمُرَادَ بِحَبْلِ اللَّهِ هُمُ آلُ

الْبَيْتِ، وَحَدِيثُ (أَهْلُ بَيْتِي أَمَانٌ مِنَ الْإِخْتِلَافِ)

وَذَكَرَ فِي ص (٣٢ — ٣٤): قَوْلُهُ تَعَالَى (فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ)، وَ(وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ

صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى) وَأَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ هُمُ آلُ الْبَيْتِ

وَالْجَوَابُ: قَدْ سَبَقَ فِي ص (٥٥)، وَص (٥٦).

وَفِي ص (٣٨ — ٣٩) ذَكَرَ قَوْلَهُ تَعَالَى (قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى) وَأَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ

آلُ الْبَيْتِ، وَأَنَّا سَنَسْأَلُ عَنْ مَوَدَّتِهِمْ، ثُمَّ أَخَذَ يَعْمَلُ حَاشِيَةً يَغْلُوفُ فِيهَا فِي آلِ الْبَيْتِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّا مَسْئُولُونَ عَنْ وِلَايَةِ عَلِيٍّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَقَفَّوْهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ).

وَالْجَوَابُ قَدْ سَبَقَ فِي ص (٥٧ — ٥٨) وَص (٧٢ — ٧٣).

فِي ص (٤١): ذَكَرَ قَوْلَهُ تَعَالَى (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوثَرَ) وَأَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ آلُ الْبَيْتِ وَمِنْهُمْ الْمَهْدِيُّ.

وَالْجَوَابُ: هَذَا لَا يَثْبُتُ، وَلَعَلَّ الْجَوَابَ قَدْ سَبَقَ، وَالثَّابِتُ فِي الصَّحِيحِينَ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ الْكُوثَرَ نَهْرٌ

أَعْطَاهُ نَبِينَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي الْجَنَّةِ، وَأَنَّهُ أَيْضًا الْحَوْضُ.



— في ص (٤٩): ذكر حديث «سِتَّةٌ لَعَنَتْهُمْ وَلَعَنَهُمُ اللَّهُ - وَكُلُّ نَبِيٍّ مُجَابِّ -: الزَّائِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَالْمُكَذِّبُ بِقَدْرِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَالْمُسْتَحِلُّ حُرْمَةَ اللَّهِ، وَالْمُسْتَحِلُّ مِنْ عِتْرَتِي مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَالتَّارِكُ السُّنَّةَ» .

ثم جعل يستنبط منه أحكاما يلزم فيها غيرهم من الصحابة، وأئمة الإسلام، كعروة بن الزبير، على ما قرره المؤلف في كتيباته البائرة، وأهل الصلاح من ذلك براء.

والجواب : جاء هذا الحديث عن جماعة من الصحابة، ولم يثبت عن أحد منهم، قال الألباني في الضعيفة (٥٥٨٢):

وأحسن ما روي في الباب: حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً بلفظ:

" ستة لعنتهم، لعنهم الله، وكل نبي مجاب الدعوة... " الحديث.

فقد صححه جمع؛ لكن أعله الترمذي بالإرسال، واستنكره الذهبي، وقد بينت ذلك مع تحريجه في "

ظلال الجنة" رقم (٤٤، ٣٣٧)

وجاء من حديث علي رضي الله عنه، وفي إسناده من يضع الحديث. اهـ بتصرف يسير. وأعل حديث عائشة بالإرسال أيضا أبو زرعة، كما في علل ابن أبي حاتم (٦/٥)، وعلى هذا فأحكام المؤلف المستنبطة المبنية على هذا الحديث ضعيفة.

— في ص (٤٩): ذكر حديثا عن أبي أيوب الأنصاري قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِفَاطِمَةَ: " نَبِينَا خَيْرُ الْأَنْبِيَاءِ، وَهُوَ أَبُوكَ، وَشَهِيدُنَا خَيْرُ الشُّهَدَاءِ، وَهُوَ عَمُّ أَبِيكَ حَمْرَةٌ، وَمِنَّا مَنْ لَهُ جَنَاحَانِ يَطِيرُ بِهِمَا فِي الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّ أَبِيكَ جَعْفَرٌ، وَمِنَّا سِبْطًا هَذِهِ الْأُمَّةِ: الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ، وَهُمَا ابْنَاكَ، وَمِنَّا الْمُهْدِيُّ»

والجواب:

الحديث لم يثبت في إسناده قيس بن الربيع ضعيف. وقد تقدم ص (٢١) بيان ضعفه بأوسع من هنا.

— في ص (٥٧) ذكر حديث عند ابن أبي حاتم في التفسير (٨٨٣٨) قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، ثنا

أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّشْتَكِيُّ مِنْ كِتَابِهِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، ثنا أَبِي، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ قَاضِي الرِّيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ جَدْلَمٍ. قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّ بَنَاءَ أَهْلِ الْبَيْتِ يُفْتَحُ وَيُخْتَمُ فَلَا بُدَّ أَنْ تَقَعَ دَوْلَةُ بَنِي هَاشِمٍ فَأَنْظُرُوا فِيمَنْ تَكُونُوا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَفِيمَ نَزَلَتْ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ  
الجواب: هذا حديث باطل في إسناده: جابر الجعفي رافضي وقد كُذِبَ، وفيه عدد من المجاهيل.

وعلى هذا فحاشية المؤلف على هذا الحديث تُعتبر لغوا.

— في ص (٦٣) ذكر حديثا منكرًا، ذكره الألباني في الضعيفة برقم (٨٥)، فقال رحمه الله:

" يقتل عند كنزكم ثلاثة كلهم ابن خليفة، ثم لا يصير إلى واحد منهم، ثم تطلع الرايات السود من قبل المشرق فيقتلونكم قتلا لم يقتله قوم، ثم ذكر شيئًا لا أحفظه فقال: فإذا رأيتموه فبايعوه ولوحبوا على الثلج، فإنه خليفة الله المهدي - وفي رواية - إذا رأيتم الرايات السود خرجت من قبل خراسان فأتوها ولو حبوا.. إلخ".

منكر.

أخرجه ابن ماجه (٥١٨ - ٥١٩) والحاكم (٤ / ٤٦٣ - ٤٦٤) من طريقين عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان مرفوعا بالرواية الأولى، وأخرجه أحمد (٥ / ٢٧٧) عن علي بن زيد، والحاكم أيضا (٤ / ٥٠٢) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن خالد الحذاء عن أبي قلابة به، لكن علي بن زيد وهو ابن جدعان لم يذكر أبا أسماء في إسناده، وهو من أوهامه، ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في كتاب "الأحاديث الواهية" (١٤٤٥) مختصرا وابن حجر في "القول المسدد في الذب عن المسند" (ص ٤٥) وقال: وعلي بن زيد فيه ضعف.

وبه أعله المناوي في "فيض القدير" فقال: نقل في "الميزان" عن أحمد وغيره تضعيفه، ثم قال الذهبي: أراه حديثا منكرًا، وأورده ابن الجوزي في "الموضوعات" قال ابن حجر: ولم يصب إذ ليس فيهم متهم بالكذب، انتهى.

قلت: وفي هذا الكلام أخطاء يجب التنبيه عليها:

١ - إعلاله الحديث بابن جدعان يوهم أنه تفرد به، وليس كذلك، فقد تابعه خالد الحذاء عند الحاكم وابن ماجه كما تقدم وهو ثقة من رجال الصحيحين.

٢ - أنه يوهم أن ابن الجوزي أورده من طريق ابن جدعان، وليس كذلك، فإنما أورده في " الموضوعات " (٢ / ٣٩) من طريق عمرو بن قيس عن الحسن عن أبي عبيدة عن عبد الله يعني ابن مسعود مرفوعا نحو الرواية الثانية عن ثوبان، ثم قال ابن الجوزي: لا أصل له، عمرو لا شيء، ولم يسمع من الحسن، ولا سمع الحسن من أبي عبيدة، قلت: ولا أبو عبيدة سمع من أبيه ابن مسعود، وتعقبه السيوطي في " اللآليء " (١ / ٤٣٧) بحديث ابن ثوبان هذا، وقد قال في " الزوائد " (ق ٢٤٩ / ٢): إسناده صحيح ورجاله ثقات، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي! مع أنه يقول في " الميزان ": أراه منكرا كما تقدم.

وهذا هو الصواب، وقد ذهل من صححه عن علقته، وهي عنعنة أبي قلابة، فإنه من المدلسين، ولعله لذلك ضعف الحديث ابن علي من طريق خالد كما حكاه عنه أحمد في " العلل " (١ / ٣٥٦) وأقره، لكن الحديث صحيح المعنى، دون قوله: فإن فيها خليفة الله المهدي فقد أخرجه ابن ماجه (٢ / ٥١٧ - ٥١٨) من طريق علقمة عن ابن مسعود مرفوعا نحو رواية ثوبان الثانية، وإسناده حسن بما قبله، فإن فيه يزيد بن أبي زياد وهو مختلف فيه فيصلح للاستشهاد به، وليس فيه أيضا ذكر خليفة الله ولا خراسان، وهذه الزيادة خليفة الله ليس لها طريق ثابت، ولا ما يصلح أن يكون شاهدا لها، فهي منكرة كما يفيد كلام الذهبي السابق، ومن نكارتها أنه لا يجوز في الشرع أن يقال: فلان خليفة الله، لما فيه من إيهام ما لا يليق بالله تعالى من النقص والعجز، وقد بين ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، فقال في " الفتاوى " (٢ / ٤٦١): وقد ظن بعض القائلين الغالطين كابن عربي، أن الخليفة هو الخليفة عن الله، مثل نائب الله، والله تعالى لا يجوز له خليفة، ولهذا قالوا لأبي بكر: يا خليفة الله! فقال: لست بخليفة الله، ولكن خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، حسبي ذلك بل هو سبحانه يكون خليفة لغيره، قال النبي صلى الله عليه وسلم: " اللهم أنت الصاحب في السفر، والخليفة في الأهل، اللهم اصحبنا في سفرنا، واخلفنا في أهلنا "، وذلك لأن الله حي شهيد مهيمن قيوم رقيب حفيظ غني عن العالمين، ليس له شريك ولا ظهير، ولا يشفع أحد عنده إلا بإذنه، والخليفة إنما يكون عند عدم المستخلف بموت أو غيبة، ويكون لحاجة المستخلف، وسمي خليفة، لأنه خلف عن الغزو وهو قائم خلفه، وكل هذه المعاني متفية في حق الله تعالى، وهو منزه عنها،

فإنه حي قيوم شهيد لا يموت ولا يغيب... ولا يجوز أن يكون أحد خلفا منه ولا يقوم مقامه، إنه لا سمي له ولا كفء، فمن جعل له خليفة فهو مشرك به. اهـ

قلت: وعلى هذا فتعليقات المؤلف على هذا الحديث ضعيفة؛ لضعف ما تعلق به.

— في ص (٦٦): ذكر حديثا عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: "نحن بنو عبد المطلب سادة أهل الجنة: أنا وعلي وجعفر وحمة والحسن والحسين والمهدي

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»

الجواب: قال الذهبي عقب هذا الحديث من المستدرک: ذا موضوع

قلت في إسناده عبد الله بن زياد اليمامي لم أجد له ترجمة.

في ص (٧٥) قال في المهدي: وهنا يقف اللسان عاجزا عن وصف هذه العظمة وذلك الكمال.

والجواب: ما هذا الغلو لا حول ولا قوة إلا بالله، ذاك الله سبحانه لانحصي ثناء عليه هو كما أثنى على

نفسه.

ذاك رسول الله صلى الله عليه وسلم.

— في (٧٥): قال المؤلف الغالي: إن الأرض لم يسبق لها أن ملئت بالعدل والقسط على كافة ربوعها، ولعمري لقد سعى النبيون والمرسلون لتحقيق ذلك، وسعى أتباعهم المخلصون لنيل تلك المسالك، فما تم سعيهم ولا تحقق أملهم إلا على يد هذا الفاطمي العلوي المحمدي الهادي المهدي.

— التعليق: أنظر أيها القارئ إلى هذا الغلو المهلك الذي قد يوصل صاحبه إلى الكفر، إذ لازمه تفضيل المهدي على الأنبياء والمرسلين والصحابة رضي الله عنهم، فأين زمان رسول الله، وأين زمان الخلفاء الرشدين، لا سيما عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ثم أراد المؤلف أن يبرر موقفه حتى لا يُنتقد، فقال بعد ذلك: وليس في هذا تفضيل له على النبي صلى

الله عليه وسلم...

ولعل المؤلف تأثر بالخميني الذي مات على الكفر والزندقة، حيث قال في خطاب ألقاه بمناسبة

ذكرى مولد المهدي في (١٥/ شعبان/ ١٤٠٠ هـ): لقد جاء الأنبياء جميعا من أجل إرساء قواعد العدالة؛

لكنهم لم ينجحوا حتى النبي محمد خاتم الأنبياء الذي جاء لإصلاح البشرية... لم ينجح، وإن الشخص الذي سينجح في ذلك هو المهدي المنتظر. اهـ

في ص (٧٦): ينقل عن أئمة السنة إثبات خروج المهدي عن الألباني وغيره.

التعليق: أقول من أنكر خروج المهدي على ما أثبتته أئمة السنة بلا غلو ولا جفاء يُعتبر زائغا.

ومن العجيب أن المؤلف يغلو في المهدي، ويتمنى أن يكون من أتباعه، ثم يوالي من أنكر خروجه، وضعف الأحاديث الواردة في ذلك، وهو عدا ب بن محمود الحمش؛ حيث قدم للمؤلف في كتابه الذي أظن أنه مليء بالباطل، ولم يقع في يدي، لكن هذا هو الظن به؛ لما رأيته في كتبه الأخرى، وهو كتاب (فقه الآل بين دعوى الإهمال وتهمة الإنتحال)، واسم كتاب عدا ب الحمش الذي ينكر فيه خروج المهدي ( المهدي المنتظر في روايات أهل السنة والشيعة الإمامية دراسة حديثة نقدية)

ومن ردّ على الحمش أبو العينين في كتاب سماه ( سل الهندي على تعسف من ضعف أحاديث المهدي).

في ص (٧٨) ذكر من طريق سعيد بن سالم الجيشاني، سَمِعَ عَلِيًّا، يَقُولُ: «الْأَمْرُ لَهُمْ حَتَّى يَقْتُلُوا قَتِيلَهُمْ وَيَتَنَافَسُوا بَيْنَهُمْ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ بَعَثَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَقْوَامًا مِنَ الْمَشْرِقِ فَيَقْتُلُونَهُمْ بَدَدًا، وَأَحْصَوْهُمْ عَدَدًا، وَاللَّهُ لَا يَمْلِكُونَ سَنَةً إِلَّا مَلَكْنَا سَتَيْنِ، وَلَا يَمْلِكُونَ سَتَيْنِ إِلَّا مَلَكْنَا أَرْبَعًا»

وهذا الأثر لم يثبت سعيد بن سالم مجهول، فلا داعي للاحتتمالات التي ذكرها المؤلف في معنى هذا الأثر.

— في ص (٨٢): يذكر آثارا عن ابن سيرين في تفضيل المهدي على الصحابة.

وقد سبق في ص (٤٢) بيان ضعف ذلك.

قال السفاريني في لوامع الأنوار (٢/ ٨٥):

جَاءَ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّ الْمُهَدِّيَّ خَيْرٌ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ قَدْ كَادَ يُفْضَلُ الْأَنْبِيَاءَ. وَجَاءَ عَنْهُ أَيْضًا لَا يُفْضَلُ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ أَحَفَّ مِنَ الْأَوَّلِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ فَإِنَّ الْأُمَّةَ مُجْتَمِعَةٌ عَلَى أَفْضَلِيَّتَيْهِمَا عَلَيْهِ بَلْ وَعَلَى جَمِيعِ الصَّحَابَةِ خِلَافًا لِلرَّافِضَةِ خَذَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى... بَلْ غَيْرُهُمَا مِنَ الصَّحَابَةِ أَفْضَلُ مِنَ الْمُهَدِّيِّ. اهـ

— في ص (٨٣): قال المؤلف: فنسألك بما بينك وبينه أن تجعلنا ممن أدركه..

التعليق: هذا التوسل مبتدع لم يدل عليه دليل، والتوسل المشروع هو التوسل بأسماء الله وصفاته، أو بالعمل الصالح، أو بدعاء الرجل الصالح إذا كان حيا، وما سوى ذلك فهو توسل شركي أو بدعي.

وأما حديث (أسألك بحق السائلين عليك...) فهو حديث ضعيف، وعلى تقدير صحته فحق السائلين هو الإجابة، فيكون من التوسل بأسماء الله وصفاته، وهو توسل مشروع.

وحديث (توسلوا بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم) لا أصل له، قال شيخ الإسلام في التوسل والوسيلة (رقم ٧١٥): - وروى بعض الجهال عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " إذا سألتم الله فاسألوا بجاهي، فإن جاهي عند الله عظيم " .

وهذا الحديث كذب ليس في شيء من كتب المسلمين التي يعتمد عليها أهل الحديث، ولا ذكره أحد

من أهل العلم بالحديث. اهـ

والحمد لله رب العالمين .

## فائدة:

يستدل بعض الشيعة على بعض أهوائهم بأحاديث فيه ذكر السفيفاني الذي يخرج في آخر الزمن؛ بما يحصل في سوريا الآن (الشام)، وأن صدام حسين لا يزال حيا، والذي سُنتق شبهه وأنه هو السفيفاني. والأحاديث الواردة في ذلك كالتالي:

١- قال نعيم بن حماد في الفتن (١/١٦): حدثنا يحيى بن سعيد العطار حدثنا حجاج رجل منا عن

الوليد بن عياش قال

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أحذركم سبع فتن

تكون بعدي فتنة تقبل من المدينة وفتنة بمكة وفتنة تقبل من اليمن وفتنة تقبل من الشام وفتنة تقبل من

المشرق وفتنة من قبل المغرب وفتنة من بطن الشام وهي فتنة السفيفاني

قال فقال ابن مسعود منكم من يدرك أولها ومن هذه الأمة من يدرك آخرها

قال الوليد بن عياش فكانت فتنة المدينة من قبل طلحة والزبير وفتنة مكة فتنة ابن الزبير وفتنة اليمن

من قبل نجدة وفتنة الشام من قبل بني أمية وفتنة المشرق من قبل هؤلاء .

وأخرجه الحاكم في المستدرک (٧/٤) من طريق نعيم بن حماد، به، وسقط في إسناده (حدثنا حجاج

رجل منا)، وزاد فيه بعد الوليد بن عياش (عن إبراهيم عن علقمة)

قال الذهبي معلقا على هذا الحديث: هذا من أبواب نعيم بن مهدي. كذا قال وإنما هو نعيم بن حماد.

قلت: نعيم بن حماد إمام في السنة ضعيف الحديث، ويحيى بن سعيد العطار ضعيف، وحجاج

مجهول، فالحديث ضعيف جدا.

٢- أخرج الحاكم في المستدرک (٧/٨٣) من طريق نعيم بن حماد ثنا الوليد و رشدين قالوا: ثنا ابن

لهيعة عن أبي قبيل عن أبي رومان عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: يظهر السفيفاني على الشام ثم

يكون بينهم وقعة بقرقيسا حتى تشبع طير السماء و سباع الأرض من جيفهم ثم يفتق عليهم فتق من

خلفهم فتقبل طائفة منهم حتى يدخلوا أرض خراسان و تقبل خيل السفيفاني في طلب أهل خراسان و

يقتلون شيعة آل محمد صلى الله عليه وسلم بالكوفة ثم يخرج أهل خراسان في طلب المهدي

قال الذهبي في التلخيص : خبر واه

قلت : ابن لهيعة ضعيف ومدلس .

٣- قال الحاكم في المستدرک: حدثنا أبو محمد أحمد بن عبد الله المزني ثنا زكريا بن يحيى الساجي ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : يخرج رجل يقال له السفياي في عمق دمشق و عامة من يتبعه من كلب فيقتل حتى يقرر بطون النساء و يقتل الصبيان فتجمع لهم قيس فيقتلها حتى لا يمنع ذنب تلعة و يخرج رجل من أهل بيتي في الحرة فيبلغ السفياي فيبعث إليه جندا من جنده فيهزمهم فيسير إليه السفياي بمن معه حتى إذا صار ببداء من الأرض خسف بهم فلا ينجو منهم إلا المخبر عنهم .

إسناده ضعيف؛ الوليد بن مسلم مدلس ولم يصرح بالتحديث عن شيخ شيخه، ويحيى بن أبي كثير

مدلس وقد عنعن .

وهناك أحاديث أخرى في ذكر السفياي، من طرق الضعفاء والمجاهيل والمبهمين، وبعضها منقطع

ومرسل ومعضل؛ ولذلك ذكرها المؤلفون في كتب الأحاديث الضعيفة والموضوعة .

فلا حجة للرافضة والشيعية في الطعن في أبي سفيان رضي الله عنه، لأنهم يقولون بأن السفياي الذي

يخرج من نسل أبي سفيان الصحابي، وكذلك لا حجة لهم بما يحصل في سوريا مما يستدلون به على خرافات

وتهوكات، فالأحاديث في ذلك كلها ضعيفة، ولو صح منها شيء؛ لخالفهم غيرهم فيما يفهمون منها،

والحمد لله رب العالمين .

كتبه / أبو عبد الله الضالعي .

صفر / ١٤٣٤ هـ .